أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
28 سبتمبر 2026م
17 ربيع الثاني 1448هـ
99

ويبقى الأثر

وُوري المفكر والباحث السوداني د. حيدر إبراهيم الثرى أمس في مقابر بلبيس شرق القاهرة، بعد مسيرة فكرية امتدت لعقود، جعل خلالها من المعرفة أداة لمقاومة الاستبداد والدفاع عن الديمقراطية والحرية. ولد في القرير عام 1943، ودرس في السودان ومصر وألمانيا، ونال الدكتوراه في فلسفة العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت. أسس في القاهرة مركز الدراسات السودانية، الذي أصبح من أبرز منابر البحث والتوثيق الثقافي السوداني. وترك مؤلفات ودراسات تناولت الإسلام السياسي والعلمانية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي. رحل جسده، وبقيت كتبه ومؤسسته وأسئلته الكبرى شاهدة على مشروع مفكر جعل السودان محوراً دائماً لفكره وحياته.

مفتـــاح

في زمن الحرب لا تُقتل الحقيقة بالرصاصة وحدها، بل قد تُقتل أيضاً بالكلمة حين تتحول المعلومة إلى سلاح، والصورة إلى أداة للتحريض، والمنصة إلى مساحة لإعادة إنتاج الكراهية وتوسيع دائرة العنف. ومن هنا تنطلق حملة «تنطق المواقع بما ليس في الواقع»، التي تطلقها مجلة أفق جديد ومركز آرتكل للتدريب والإنتاج الإعلامي، بالتعاون مع منتدى الإعلام السوداني، في مواجهة واحدة من أخطر جبهات الحرب التي لا تُرى بالعين، لكنها تمتد إلى كل بيت وشاشة ومنصة.

لقد كشفت الحرب السودانية منذ اندلاعها أن المعركة لم تعد تدور حول الأرض وحدها، وإنما حول الرواية أيضاً؛ فمن يمتلك القدرة على صياغة الرواية يستطيع أن يعيد ترتيب الوقائع، ويمنح المعتدي صورة الضحية، ويحوّل الضحية إلى متهم، ويجعل الكراهية تبدو موقفاً وطنياً، والمعلومة المضللة حقيقة لا تحتاج إلى دليل. وفي هذا المناخ تتسع المسافة بين ما يحدث فعلاً وما تنطق به المواقع والمنصات، فتغدو الشائعة أسرع من التحقق، والصورة المبتورة أقوى من سياقها، والخبر الكاذب أقدر على الوصول من الحقيقة التي تحتاج إلى وقت وجهد ومهنية.

الحملة لا تنطلق من افتراض أن كل ما ينشر كذب، ولا تضع الصحافة والمستخدمين في موضع الاتهام، وإنما تسعى إلى استعادة المعنى الأساسي للإعلام: أن ينقل ما يحدث، لا أن يصنع واقعاً بديلاً عنه. فالمعلومة مسؤولية، والكلمة مسؤولية، والنشر في زمن الحرب ليس فعلاً محايداً حين تكون نتائجه تحريضاً على جماعة أو منطقة أو قبيلة أو لون سياسي، أو حين يسهم في تجريد الضحايا من إنسانيتهم وتهيئة المجال لمزيد من العنف.

ولأن خطاب الكراهية لا يولد منفصلاً عن بيئته، فإن مواجهته تبدأ من تفكيك اللغة التي تمنحه الحياة؛ تلك اللغة التي تختزل الناس في انتماءاتهم، وتعمم الجريمة على جماعة كاملة، وتحوّل الاختلاف السياسي إلى عداوة وجودية، وتستدعي قاموس الإقصاء والانتقام. وكذلك فإن مواجهة المعلومات المضللة لا تتوقف عند نفي الخبر الكاذب، بل تتطلب بناء ثقافة تحقق تجعل القارئ أكثر قدرة على السؤال: من نشر؟ ومتى؟ وما المصدر؟ وما الدليل؟ وهل تتطابق الرواية مع الوقائع المتاحة؟

إن السودان الذي أنهكته الحرب لا يحتمل حرباً أخرى تُدار بالكلمات، ولا يحتاج إلى منصات تزيد النار اشتعالاً، وإنما يحتاج إلى إعلام يعيد للوقائع وزنها، وللإنسان كرامته، وللحقيقة مكانها. وهذا هو المعنى الذي تسعى الحملة إلى الدفاع عنه: أن تكون المواقع مرآة للواقع، لا مصنعاً لواقع آخر؛ وأن تكون الكلمة جسراً إلى الحقيقة، لا رصاصة إضافية في جسد البلاد.

من هنا نبدأ، لأن معركة الحقيقة ليست ترفاً إعلامياً، ولأن مقاومة التضليل وخطاب الكراهية جزء من مقاومة الحرب نفسها. وفي بلدٍ أثقلته الأكاذيب كما أثقلته البنادق، يصبح التحقق فعلاً من أفعال المسؤولية، ويصبح الامتناع عن نشر الكراهية شكلاً من أشكال حماية الحياة.

الغلاف

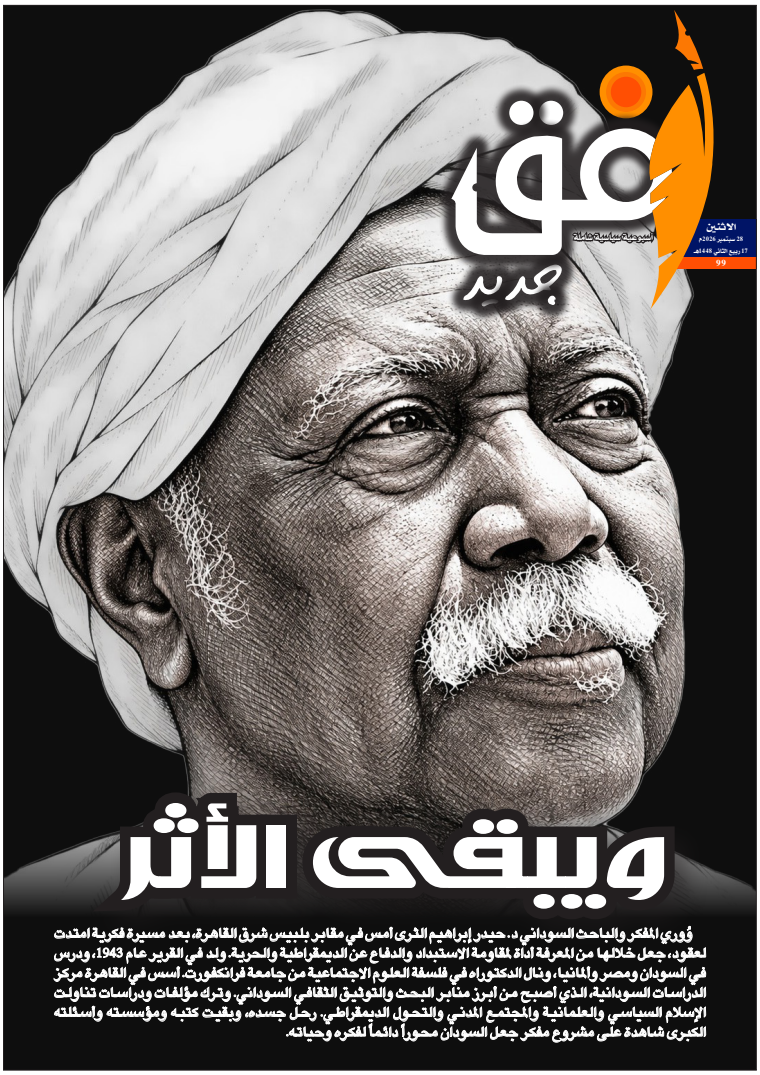

وجهات نظر

عودة الهتافات القديمة.. مشهد لا ينقصه إلا البشير وقيقم
حيدر المكاشفي 16

حوار حول وطن.. الراعي وتعهداته في مسارات التفاوض والحوار
د.أبوبكر حمد 27

مقارنة بين أدب المخاطبة لدى القوى الديمقراطية، مناهضي الحرب وقلة أدب الإسلامويين دعاة الحرب
عثمان عبدالله فارس 30

مهلة الاندماج أو التصفية: كيف تحوّلت «إعادة هيكلة» المصارف السودانية إلى معركة بقاء بالحد الأدنى؟
عمر سيد احمد 69

السودان يتجه شرقاً أم يعيد رسم موقعه في العالم؟
حاتم أيوب أبوالحسن 72

الثقافة في زمن اقتصاد الانتباه السودان حين يصبح الوعي سوقاً
د. صلاح أحمد الحبو 79

الجهوية والعنصرية
مؤيد الأمين 81

قصة بوح معلن
السر السيد 83

حمدوك في واشنطن بعد نيويورك.. وهدنة التسعين تعود من جديد
04

القضارف.. الغلاء يدفع المواطنين إلى الشارع
13

حمرة الشيخ.. مدنيون يفرون من القتال إلى العراء ومناطق أكثر أمنًا
19

الْمَـــدَارِسُ الْحُكُومِيَّـــةُ.. وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ
22

تحولت إلى مساكن للأشباح
بارا والخوي والدبيبات.. مدن تبحث عن أهلها
32

معاش الناس.. مُعاناة تتضاعف كل يوم
36

استراتيجية الولايات المتحدة المتغيرة تجاه السودان وحدود النفوذ القسري
39

انتخابات جنوب السودان: استحقاق دستوري مؤجل وجدل سياسي محتدم
42

إمام الحلو يطرح رؤية للعقد الاجتماعي الجديد:
من الحرب إلى الدولة الوطنية
49

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

حمدوك في واشنطن بعد نيويورك.. وهدنة التسعين تعود من جديد

أمريكا تضع الحرب السودانية أمام اختبار الحسم

ملخص

تدفع واشنطن باتجاه هدنة إنسانية شاملة في السودان لمدة 90 يوماً، تمهّد لوقف دائم لإطلاق النار وانتقال سياسي مدني، مع رقابة دولية وضمانات من مجلس الأمن.

تصعّد الإدارة الأميركية الضغط على طرفي الحرب، مؤكدة أن الجيش والدعم السريع وقياداتهما لا يمثلون حكماً دستورياً شرعياً، وأن التواصل مع البرهان لا يعني الاعتراف بحكومة بورتسودان.

تظل عقدة الانسحاب العقبة الرئيسية أمام الهدنة؛ إذ يطالب الجيش بانسحاب أوسع للدعم السريع من المدن التي سيطر عليها، بينما يرفض الدعم السريع الانسحاب من مواقعه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي.

في واشنطن ونيويورك، يتحرك عبد الله حمدوك والقوى المدنية لتثبيت مسار سياسي يقود إلى انتقال مدني، بالتوازي مع الجهود الدولية، وسط اختبار حقيقي لقدرة الضغط الأميركي على تغيير حسابات طرفي الحرب.

«لم تعد واشنطن تتعامل مع الحرب السودانية بوصفها صراعاً يمكن احتواؤه بالدعوات التقليدية إلى التهدئة، وإنما انتقلت إلى مرحلة أكثر ضغطاً.»

أفق جديد

لم تعد واشنطن تتعامل مع الحرب السودانية بوصفها صراعاً يمكن احتواؤه عبر الدعوات التقليدية إلى التهدئة أو ترك أطرافه يتفاوضون بالقدر الذي تسمح به حساباتهم العسكرية، وإنما انتقلت خلال سبتمبر الجاري إلى مرحلة أكثر ضغطاً، تضع فيها طرفي الحرب أمام استحقاق سياسي واضح: وقف القتال أولاً، فتح الطريق أمام عملية سياسية يقودها المدنيون ثانياً، ثم إعادة بناء الدولة على قاعدة جيش وطني موحد وحكم مدني. ويأتي هذا التحول في وقت تتزايد فيه المؤشرات على أن الإدارة الأمريكية لم تعد ترى في استمرار الحرب خياراً قابلاً للإدارة، بعدما اقترب الصراع من عامه الرابع وأصبح خطر تفكك الدولة وتثبيت واقع الانقسام الجغرافي والسياسي جزءاً من المشكلة التي تحاول واشنطن منعها.

وكانت الولايات المتحدة قد دفعت منذ يونيو بمقترح يقوم على هدنة إنسانية شاملة لمدة تسعين يوماً، تفتح الطريق أمام مفاوضات لوقف دائم لإطلاق النار وانتقال سياسي بقيادة مدنية، مع آلية تقودها الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ودعم انسحابات محدودة للقوات، خصوصاً في شمال دارفور وشمال كردفان. وتظهر الوثائق التي نشرتها وسائل إعلام عالمية أن الخلاف الأساسي ظل متركزاً حول مسألة الانسحاب، إذ قبلت الحكومة التي يقودها الجيش معظم عناصر المقترح، لكنها طالبت بانسحاب قوات الدعم السريع من جميع المدن التي سيطرت عليها منذ مايو 2023، بدلاً من الانسحابات المحدودة التي اقترحتها واشنطن.

لكن ما تغير خلال سبتمبر لا يتعلق بجوهر المقترح وحده، وإنما بطريقة تعاطي واشنطن معه، إذ انتقلت من عرض مبادرة إلى ممارسة ضغط مباشر على طرفي الحرب، بالتوازي مع بناء مظلة دولية لتنفيذ أي اتفاق محتمل، وهو ما يفسر إصرار المسؤولين الأمريكيين على أن أي تسوية ينبغي أن تحظى في نهاية المطاف بدعم

«واشنطن تريد إعادة السلطة إلى الشعب السوداني عبر عملية سياسية تقود إلى حكومة مدنية.»

«أي تسوية ينبغي أن تحظى في نهاية المطاف بدعم مجلس الأمن الدولي وضمانات دولية.»

مجلس الأمن الدولي وضمانات دولية تجعل تنفيذها مختلفاً عن الاتفاقات السابقة التي بقيت رهينة لإرادة المتحاربين.

ضغط أمريكي

في هذا السياق جاءت تصريحات مستشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مسعد بولس، التي حملت رسالة سياسية تتجاوز الدعوة إلى الهدنة، إذ قال إن واشنطن تريد أن يكون أي اتفاق سلام بشأن السودان مدعوماً من مجلس الأمن، مؤكداً أن التواصل الأمريكي مع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لا يعني اعترافاً أمريكياً بالحكومة القائمة في بورتسودان.

وتتطابق هذه الرسالة مع الموقف الرسمي الذي أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية في 22 سبتمبر، عندما قالت إن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وكذلك قياداتهما، لا تمثلان حكماً دستورياً شرعياً للسودان، وإن واشنطن تريد إعادة السلطة إلى الشعب السوداني عبر عملية سياسية تقود إلى حكومة مدنية. كما أعلنت الخارجية الأمريكية أنها ستعمل على رفع كلفة استمرار الحرب على جميع الأطراف والشبكات التي تغذي الصراع.

وهنا تكمن إحدى أهم التحولات في الموقف الأمريكي؛ فواشنطن لا تتعامل مع البرهان وحميدتي باعتبارهما طرفين سياسيين متكافئين يمكن أن يتقاسما مستقبل الدولة بعد الحرب، وإنما تتواصل معهما بوصفهما طرفين مسلحين لا يملكان، وفق الموقف الأمريكي المعلن، شرعية دستورية تمنحهما حق تحديد المستقبل السياسي للسودان. وهذه النقطة تحديداً تضع المبادرة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع تصورات الطرفين المتحاربين حول شكل الدولة ومن يملك حق تمثيلها.

ولم يكن احتجاز تأشيرة البرهان لدخول الولايات المتحدة للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مجرد تفصيل بروتوكولي في هذا السياق، فقد نقلت رويترز عن مصادر سودانية أن إصدار التأشيرة ارتبط

«الهدنة ليست غاية نهائية وإنما مدخل إلى انتقال سياسي مدني.»

«الهدنة، على الرغم من كونها تبدو في ظاهرها مطلباً إنسانياً، تحمل في جوهرها سؤالاً عسكرياً وسياسياً بالغ التعقيد.»

بقبول البرهان مقترح الهدنة لمدة تسعين يوماً، وهو ما نفته أو لم تؤكده علناً وزارة الخارجية الأمريكية، بينما طلب المندوب السوداني لدى الأمم المتحدة تدخل الأمين العام أنطونيو غوتيريش لدى واشنطن لحل المسألة.

ثم جاء رد البرهان لاحقاً ليؤكد أن الضغط الأمريكي لم يؤد إلى قبول الشرط؛ فقد رفض في 26 سبتمبر ما وصفه بالضغط المتعلق بالتأشيرة، وقال خلال اقتحامه لحفل مغني راب ذي شعبية كبيرة «إنه لا يريد تأشيرة أو إذناً من أي دولة».

وبذلك تحولت مسألة التأشيرة إلى مؤشر سياسي على طبيعة المرحلة الجديدة، إذ باتت واشنطن تستخدم أدواتها الدبلوماسية ليس فقط للتعبير عن موقفها، وإنما للضغط من أجل تغيير سلوك أطراف الحرب، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام التفاوض إذا أبدى أي طرف استعداداً حقيقياً لإنهاء القتال.

عشرة مسارات

وإذا جرى جمع العناصر الأساسية للمقترح الأمريكي كما ظهرت في الوثائق والتقارير المتداولة منذ يونيو، فإنها تتحرك في مسار متدرج يبدأ بالجانب الإنساني ولا ينتهي عند وقف إطلاق النار، وإنما يصل إلى إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في السودان.

في مقدمة المقترح إعلان هدنة إنسانية فورية وشاملة على مستوى السودان لمدة تسعين يوماً، بحيث تصبح الأولوية خلال هذه الفترة لفتح الممرات الإنسانية وإيصال الغذاء والدواء وحماية المدنيين وتهيئة الظروف لعودة النازحين، على أن تخضع الهدنة لآلية مراقبة دولية تقودها الأمم المتحدة بمشاركة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

ويأتي بعد ذلك إنشاء آلية للتنسيق والمراقبة والتحقق، تكون مهمتها متابعة الالتزام بالهدنة، معالجة الخروقات، وتوفير آلية لفض النزاعات التي يمكن أن تنشأ أثناء التنفيذ، وهو ما يعكس محاولة أمريكية للاستفادة من إخفاقات الترتيبات السابقة التي تركت مسألة مراقبة وقف النار في مساحة واسعة من التقديرات السياسية والعسكرية للطرفين.

«وقف الحرب من دون تحديد الجهة التي ستدير السودان بعدها سيترك البلاد أمام السؤال نفسه: من يملك الدولة، ومن يقرر مستقبلها؟»

«القضية المطروحة أمريكياً ليست فقط كيفية إسكات المدافع، وإنما كيفية منع إعادة إنتاج الحرب داخل مؤسسات الدولة بعد توقفها.»

ثم ينتقل المقترح إلى مفاوضات بشأن وقف دائم لإطلاق النار، بحيث لا تكون هدنة التسعين يوماً نهاية للعملية، وإنما فترة انتقالية نحو اتفاق أكثر شمولاً، يتضمن ترتيبات أمنية واضحة وإعادة انتشار للقوات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، مع إعطاء الأولوية في المرحلة الأولى لمناطق شمال دارفور وشمال كردفان.

وتكتسب الإشارة إلى شمال دارفور وشمال كردفان أهمية خاصة، لأن واشنطن لا تتعامل مع وقف النار باعتباره مجرد إجراء على الورق، وإنما تربطه بخطوات ميدانية لتخفيف الاحتكاك في أكثر مناطق الحرب حساسية، وقد نص المقترح على انسحابات محدودة ومدروسة تحت إشراف دولي، وهو ما اصطدم بالمطلب الذي قدمه الجيش بانسحاب أوسع لقوات الدعم السريع من المدن التي سيطرت عليها منذ عام 2023.

أما المسار التالي فيتعلق ببنية المؤسسة العسكرية نفسها، إذ يدعو المقترح إلى الحفاظ على جيش وطني موحد، على أن تكون المؤسسة العسكرية خاضعة للمساءلة أمام حكومة مدنية منتخبة، بالتوازي مع ترتيبات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بما يعني أن القضية المطروحة أمريكياً ليست فقط كيفية إسكات المدافع، وإنما كيفية منع إعادة إنتاج الحرب داخل مؤسسات الدولة بعد توقفها.

ويتصل بذلك مسار إنهاء التدخلات الخارجية ووقف تدفق السلاح والمقاتلين الأجانب، باعتبار أن الحرب السودانية لم تعد شأناً داخلياً خالصاً، وإنما أصبحت مرتبطة بشبكات إقليمية ودولية من التمويل والتسليح والدعم السياسي، وهو ما يجعل أي وقف لإطلاق النار هشاً ما لم يتزامن مع ضبط مصادر الإمداد الخارجي.

ثم يأتي المسار السياسي، عبر إطلاق حوار وطني سوداني شامل تقوده القوى المدنية السودانية، وصولاً إلى عملية انتقالية يقودها المدنيون وتفضي إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية، على أن تكون الانتخابات هي محطة لاحقة لاستعادة الشرعية السياسية عبر صناديق الاقتراع.

ويضع المقترح كذلك مسألة طبيعة الدولة بعد الحرب في قلب العملية السياسية، من خلال التشديد على وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه، وهو ما يعكس إدراكاً دولياً متزايداً بأن تثبيت الانقسام العسكري والجغرافي يمكن أن يحول الحرب من صراع على السلطة إلى واقع

«الاختبار الحقيقي يبدأ من اللحظة التي يصبح فيها الاتفاق المطلوب أكثر من توقيع على ورقة.

«الاختلاف هذه المرة ليس في الهدنة وحدها، وإنما في ما يفترض أن يأتي بعدها.»

سياسي دائم.

أما المسار التاسع فيتعلق بالعدالة والمساءلة والإصلاح المؤسسي، بحيث لا يكون السلام مجرد صفقة بين حملة السلاح، وإنما عملية تتعامل مع آثار الحرب والانتهاكات وتضع أسساً لمعالجة جراح المجتمع وإعادة بناء الثقة بين السودانيين.

ويختتم المقترح مساره الاقتصادي ببرنامج للاستقرار وإعادة الإعمار وإنشاء صندوق مخصص لإعادة بناء السودان، بما يربط نهاية الحرب بالقدرة على إعادة تشغيل مؤسسات الدولة والخدمات والبنية التحتية والاقتصاد، لأن وقف القتال في بلد منهك بالحرب لا يكفي وحده لمنع عودة أسباب الانهيار.

عقدة الانسحاب

غير أن جوهر الأزمة لا يزال في الأرض، لا في الوثائق، إذ إن الهدنة المقترحة تصطدم بالسؤال الأصعب: ماذا يحدث للقوات الموجودة في المدن والمناطق التي سيطرت عليها خلال الحرب؟

فالجيش يرى أن أي هدنة لا تسبقه معالجة وضع قوات الدعم السريع داخل المدن لن تؤدي سوى إلى تجميد الوضع العسكري الحالي، بينما ترى قوات الدعم السريع أن انسحابها من مناطق سيطرت عليها عسكرياً قبل الاتفاق النهائي قد يعني التخلي عن أوراق تفاوضية رئيسية. وقد ظهرت هذه الفجوة بوضوح في يوليو، عندما أعلنت قوات الدعم السريع قبولها بهدنة الأشهر الثلاثة، لكنها رفضت الانسحاب الجزئي المقترح من مواقعها في شمال دارفور وشمال كردفان، في حين تمسك الجيش بانسحاب أوسع من المدن التي سيطرت عليها القوات منذ مايو 2023.

ولهذا فإن الهدنة، على الرغم من كونها تبدو في ظاهرها مطلباً إنسانياً، تحمل في جوهرها سؤالاً عسكرياً وسياسياً بالغ التعقيد: هل توقف الحرب القتال عند خطوط التماس الحالية،

«التسعين يوماً ليست نهاية الحرب، بل اختبار لإمكانية الانتقال من الميدان إلى السياسة.»

«واشنطن تحاول نقل السودان من هدنة بين طرفين مسلحين إلى مسار يعيد السلطة إلى المدنيين.»

أم تستخدم فترة التسعين يوماً لإعادة ترتيب القوات والبدء في تفكيك الواقع العسكري الذي نشأ خلال أكثر من ثلاث سنوات؟

وهذه هي النقطة التي تفسر المخاوف من أن تتحول الهدنة إلى تثبيت للانقسام الجغرافي، وهي المخاوف التي قال بولس إن واشنطن تدركها، لكنه رأى أن وجود رقابة دولية يمكن أن يقلل من خطر تحول الهدنة إلى تقسيم دائم للسودان.

ما بعد الجنرالات

اللافت في المقاربة الأمريكية أن مسألة وقف إطلاق النار لم تعد منفصلة عن السؤال السياسي، فواشنطن تقول بوضوح إن الهدنة ليست غاية نهائية وإنما مدخل إلى انتقال سياسي مدني، وهو موقف يتقاطع مع ما تطرحه المجموعة الخماسية التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وإيغاد، والتي أكدت في سبتمبر أن أي عملية سياسية يجب أن تقترن بإجراءات ملموسة لإنهاء الحرب، وأن التسوية المستدامة ينبغي أن تقود في نهاية المطاف إلى انتقال مدني ديمقراطي.

وفي هذه النقطة تحديداً يلتقي الضغط الأمريكي مع تحرك القوى المدنية السودانية في نيويورك وواشنطن، إذ وصل وفد واسع من القوى المدنية بقيادة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك إلى الولايات المتحدة، وبدأ سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الدوليين والأمريكيين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويبدو أن تحرك الوفد لا ينفصل عن اللحظة الدبلوماسية التي يعيشها السودان، فهو لا يطرح نفسه باعتباره طرفاً ثالثاً يطلب مقعداً في مفاوضات عسكرية، وإنما يحاول تثبيت مسار سياسي مدني باعتباره الطريق الذي ينبغي أن

«المشكلة السودانية لم تعد فقط كيف تتوقف الحرب، وإنما كيف لا تعود بعد توقفها.»

«أي وقف لإطلاق النار لا يغيّر ميزان العلاقة بين السلاح والدولة قد يؤجل الحرب ولا ينهيها.»

يأتي بعد وقف الحرب، مستفيداً من التحول في الخطاب الدولي الذي بات يتحدث بصورة أوضح عن ضرورة ألا يكون مستقبل السودان رهينة للقوات المتقاتلة.

وفي نيويورك عقد حمدوك ووفد القوى المدنية لقاءً مع نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، وتركزت المناقشات على الحرب وتداعياتها الإنسانية وضرورة توحيد الجهود الدولية والإقليمية وربط المسارات الإنسانية والأمنية والسياسية ضمن عملية واحدة تقود إلى انتقال مدني ديمقراطي يحافظ على وحدة السودان وسيادته.

كما تحرك الوفد باتجاه العواصم الأوروبية والأفريقية، فناقش مع مسؤولين ألمان الكارثة الإنسانية والحاجة إلى هدنة عاجلة دون شروط، وربط وقف إطلاق النار بالمسار السياسي وقضايا العدالة والمساءلة والتعافي الاجتماعي، كما نقل حمدوك إلى وزير خارجية جمهورية الكونغو رؤية القوى المدنية لإنهاء الحرب ودفع جهود السلام، في محاولة لتوسيع دائرة الدول الداعمة لمسار سياسي لا يختزل الأزمة في تفاهم بين القيادتين العسكريتين.

وعلى هامش الجمعية العامة، جاء اللقاء مع وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو في سياق الجهد نفسه، حيث قدم الوفد رؤيته للأوضاع الإنسانية والعسكرية، في وقت كانت فيه الأمم المتحدة تدفع هي الأخرى باتجاه ربط وقف النار بالمسار السياسي وعدم التعامل مع الهدنة كترتيب منفصل عن مستقبل الدولة.

واشنطن وهاجس الدولة

الفرق بين المبادرة الأمريكية الحالية والمبادرات التي سبقتها لا يكمن فقط في عدد بنودها أو في مدة الهدنة، وإنما في محاولة الربط بين ثلاثة ملفات كانت غالباً ما تعالج منفصلة: وقف إطلاق النار، إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية، ثم تحديد الجهة التي تملك حق إدارة الدولة بعد الحرب.

فإذا توقفت الحرب من دون معالجة السؤال العسكري، فقد تصبح الهدنة مجرد فترة لإعادة

التموضع، وإذا تمت معالجة الملف العسكري من دون مسار سياسي مدني، فقد تعود السلطة إلى صيغة عسكرية جديدة، وإذا جرى الاتفاق السياسي من دون معالجة الاقتصاد والعدالة، فقد يبقى السودان تحت تأثير الأسباب الاجتماعية والسياسية التي فجرت الحرب.

ولهذا تبدو المبادرة الأمريكية أقرب إلى خارطة طريق لإعادة بناء الدولة منها إلى اتفاق هدنة بالمعنى التقليدي، خصوصاً أن واشنطن تضع في نهايتها الحكومة المدنية والانتخابات وإعادة الإعمار، بينما تضع في بدايتها وقف النار والمراقبة الدولية.

غير أن هذا الطموح يصطدم بحقيقة أخرى: الأطراف المسلحة لم تصل بعد إلى النقطة التي ترى فيها أن التسوية أقل كلفة من استمرار الحرب. فالجيش لا يزال يرى أن موقعه في أي تسوية يجب أن يرتبط بوحدة الدولة والجيش وانسحاب الدعم السريع من المناطق التي سيطر عليها، بينما تتمسك قوات الدعم السريع بمكاسبها العسكرية وتطرح بدورها إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية والدولة بصورة

«المراقبة الدولية تحاول معالجة أحد أكبر إخفاقات الهدن السابقة: الاتفاق على وقف النار من دون آلية فعالة لمحاسبة الخروقات.»

«الضغط الأمريكي يضع طرفي الحرب أمام معادلة جديدة: وقف القتال مقابل فتح الطريق أمام التسوية السياسية.»

مختلفة، وهو ما يعني أن الاتفاق على عنوان الهدنة لا يعني بالضرورة الاتفاق على مضمون السلام.

اختبار الأيام المقبلة

لهذا فإن المهلة التي تضعها واشنطن أمام الطرفين، إذا ما تأكدت بصيغتها المتداولة، ستكون اختباراً حقيقياً لقدرة الدبلوماسية الأمريكية على تحويل الضغط السياسي إلى تغيير في الحسابات العسكرية، كما ستكون اختباراً للجيش والدعم السريع: هل يستطيعان الانتقال من منطق تحسين المواقع في الميدان إلى منطق التسوية؟

وتشير الخطوة الأمريكية إلى أن واشنطن لا تريد تكرار نمط المبادرات السابقة التي ظلت مفتوحة زمنياً أمام الرفض والمماطلة، بل تحاول صناعة كلفة سياسية ودبلوماسية للرفض، بالتوازي مع تحريك المجتمع الدولي خلف آلية تنفيذ ومراقبة وضمانات من مجلس الأمن.

لكن النجاح، في نهاية المطاف، لن يتوقف على قدرة واشنطن وحدها، وإنما على أربعة شروط متداخلة: قدرة المجتمع الدولي على توحيد ضغطه، وإمكانية مراقبة وقف النار فعلياً، واستعداد الطرفين لتقديم تنازلات عسكرية حقيقية، وقدرة القوى المدنية على تشكيل مسار سياسي واسع لا يتحول إلى مجرد واجهة تفاوضية لقوى بعينها.

وهنا تبرز أهمية تحرك حمدوك والقوى المدنية في نيويورك وواشنطن، ليس باعتباره بديلاً عن التفاوض بين طرفي الحرب، وإنما باعتباره محاولة لملء الفراغ السياسي الذي قد ينشأ إذا نجحت الهدنة، لأن وقف الحرب من دون تحديد الجهة التي ستدير السودان بعدها سيترك البلاد أمام السؤال نفسه الذي ظل قائماً منذ سقوط النظام السابق: من يملك الدولة، ومن يقرر مستقبلها ؟

المشهد السوداني في نهاية سبتمبر، إذن، يقف عند تقاطع ثلاثة مسارات: ضغط أمريكي يتجه للمرة الأولى بهذا الوضوح نحو طرفي الحرب معاً، مسار دولي يسعى إلى تحويل الهدنة إلى مدخل لتسوية سياسية مدنية، وحركة مدنية سودانية تحاول أن تثبت أن إنهاء الحرب لا ينبغي أن ينتهي إلى تقاسم السلطة بين الجنرالات.

وإذا كانت واشنطن قد انتقلت من مرحلة إقناع الطرفين إلى مرحلة الضغط عليهما، فإن الاختبار الحقيقي يبدأ من اللحظة التي يصبح فيها الاتفاق المطلوب أكثر من توقيع على ورقة؛ أي عندما تبدأ القوات في الانسحاب، وتفتح الطرق أمام المساعدات، وتتوقف الطائرات والمسيرات، وتبدأ عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية والدولة، ويجلس السودانيون أنفسهم للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب أمام السؤال الأكبر: كيف تنتهي الحرب من دون أن تتحول الهدنة إلى هدنة بين جبهتين، أو يتحول السلام إلى اتفاق جديد بين حملة السلاح على حساب الدولة والمجتمع؟

ذلك هو الاختبار الذي تضعه واشنطن الآن أمام السودان، وهو أيضاً الاختبار الذي ستكشف خلاله الأيام والأسابيع المقبلة ما إذا كان الضغط الدولي قد نجح في تغيير قواعد الحرب، أم أن الجنرالات سيجدون مرة أخرى مساحة جديدة لتأجيل السلام حتى إشعار آخر.

«السؤال الأصعب ليس توقيع الهدنة، وإنما من ينسحب أولاً، ومن يضمن ألا يتحول الانسحاب إلى خسارة عسكرية.»

القضارف.. الغلاء يدفع المواطنين إلى الشارع

ملخص

تشهد مدينة القضارف ارتفاعًا حادًا في أسعار السلع والخدمات، ما دفع عشرات المواطنين إلى الاحتجاج وإغلاق طريق رئيسي، وسط مطالب بتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الاحتياجات الأساسية.

تقول أسر إن تراجع قيمة الجنيه وارتفاع أسعار الغذاء والمواصلات أجبرها على تقليص مشترياتها والاستغناء عن بعض الاحتياجات، فيما يواجه أصحاب الأعمال والعمال ضغوطًا مماثلة بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وتراجع الدخول.

تشمل الزيادات الخضروات والزيت والذرة والمواصلات ومواد البناء، بالتزامن مع أزمات في المياه والكهرباء. ويربط تجار ومواطنون هذه الارتفاعات بتذبذب سعر الصرف وتكاليف النقل والإمداد.

تأتي الأزمة في ظل تداعيات الحرب وتراجع الإنتاج ومخاوف من تأثير الجفاف على المحاصيل، بينما تعكس احتجاجات القضارف اتساع الفجوة بين دخول الأسر وتكاليف المعيشة اليومية

مواطن: «المرتب لم يعد يكفي أيامًا قليلة. كلما ذهبت إلى السوق أجد أن السعر تغير، وأصبحت مضطرًا لشراء نصف الكمية التي كنت أشتريها من قبل.»

أفق جديد

لم تعد أسعار السلع في مدينة القضارف مجرد أرقام تتغير على رفوف المتاجر، بل تحولت إلى عبء يومي يلاحق الأسر في الخبز والخضروات والزيت والذرة والمواصلات، ويدفع كثيرين إلى تقليص احتياجاتهم الأساسية أو الاستغناء عن بعضها.

وفي ظل تراجع قيمة الجنيه السوداني وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، خرج عشرات المواطنين، الأسبوع الماضي، إلى الشوارع في مدينة القضارف شرقي السودان، احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار.

وشهد حي «التضامن» في القضارف احتجاجات أُغلق خلالها طريق رئيسي بإطارات مشتعلة، بينما ردد المحتجون هتافات تندد بارتفاع الأسعار وتدهور ظروف المعيشة، وفق شهود ومصادر محلية. وقالت لجان مقاومة القضارف إن الاحتجاجات جاءت تعبيرًا عن الغضب والعجز عن توفير الاحتياجات اليومية، ودعت المشاركين إلى الحفاظ على سلمية التحرك وعدم المساس بالممتلكات العامة والخاصة.

ويكشف واقع الأسواق حجم الضغوط التي تواجه الأسر. وقال مواطن لـ«أفق جديد»: «المرتب لم يعد يكفي أيامًا قليلة. كلما ذهبت إلى السوق أجد أن السعر تغير، وأصبحت مضطرًا لشراء نصف الكمية التي كنت أشتريها من قبل. أكثر شيء يؤلمنا أن احتياجات الأطفال من الطعام والمواصلات والتعليم أصبحت فوق قدرتنا».

وطبقًا لتقارير محلية فإن طبق السلطة بلغ 10 آلاف جنيه، وصحن الليمون 5 آلاف، بينما ارتفع سعر جردل البطاطس الصغير من 5 آلاف إلى 10 آلاف جنيه، وربطة الخضرة الصغيرة إلى 5 آلاف.

كما تحدثت التقارير عن ارتفاع سعر لتر الزيت من 15 ألفًا إلى 30 ألف جنيه، و«ملوة» الذرة من 40 ألفًا إلى 60 ألفًا، إلى جانب زيادة تعرفة المواصلات داخل الخطوط القريبة من ألفي جنيه إلى 3 آلاف جنيه، والترحيل الشهري للتلاميذ من 250 ألفًا إلى 400 ألف جنيه.

وأفادت ربة أسرة «أفق جديد» بالقول: «كنا نشتري الخضروات بالكيلو، الآن نحسب ثمن كل حبة قبل أن نضعها في الكيس. الزيت والذرة

والخبز ارتفعت أسعارها، وأصبحنا نلغي أشياء من قائمة البيت حتى نستطيع توفير الأساسيات».

ولا تقتصر الأزمة على الغذاء. فوفق التقارير المحلية نفسها، ارتفع سعر جوال الأسمنت من 60 ألفًا إلى 110 آلاف جنيه، فيما تأثرت حركة البيع في بعض محال مواد البناء وقطع الغيار بسبب تذبذب الأسعار، بالتزامن مع شكاوى من أزمة مياه وتذبذب التيار الكهربائي.

كما أفاد عامل يومية «أفق جديد»: «المشكلة أن الأسعار ترتفع كل يوم، لكن أجرتنا لا ترتفع معها. إذا عملت اليوم بمبلغ معين، قد لا يكفي لشراء احتياجات البيت والمواصلات. وأحيانًا

ربة أسرة: «كنا نشتري الخضروات بالكيلو، الآن نحسب ثمن كل حبة قبل أن نضعها في الكيس.»

مواطن: «أكثر شيء يؤلمنا أن احتياجات الأطفال من الطعام والمواصلات والتعليم أصبحت فوق قدرتنا.»

أرجع من السوق وأنا أحمل أموالًا أقل مما كنت أحتاجه لشراء نصف المطلوب».

وتأتي هذه الضغوط في وقت يواجه فيه الاقتصاد السوداني تداعيات الحرب المستمرة، بما في ذلك اضطراب سلاسل الإمداد وتراجع الإنتاج وارتفاع تكاليف النقل وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي.

وفي سبتمبر الجاري، حذرت منظمة الأغذية والزراعة «فاو» من تراجع إنتاج المحاصيل في أجزاء من جنوب شرق السودان، بينها القضارف، بسبب نقص الأمطار والجفاف، وهو عامل يمكن أن يزيد الضغوط على الإمدادات الزراعية والأسعار.

كما ذكر مواطن بشأن الاحتجاجات لـ«أفق جديد»: «الناس خرجت لأنها تعبت من الغلاء. المطالب الأساسية هي أن نستطيع شراء الطعام ودفع المواصلات وتوفير احتياجات أطفالنا. لا أحد يريد الفوضى، لكن الناس تريد أن يسمع أحد صوتها».

كما تحدثت مواطنة عن الخدمات: «ارتفاع الأسعار ليس المشكلة الوحيدة. عندما تكون المياه والكهرباء غير مستقرة، تضطر الأسرة أيضًا إلى دفع أموال إضافية للحصول على الماء أو توفير بدائل للكهرباء، وفي النهاية تتضاعف المصروفات».

بينما قال تاجر لـ«أفق جديد»: «نحن أيضًا متضررون، السعر الذي نشتري به اليوم قد لا يكون هو نفسه غدًا، لذلك يصعب على التاجر تثبيت الأسعار، خصوصًا مع تغير سعر الصرف وتكاليف الترحيل. المواطن يرى السعر النهائي، لكنه لا يرى كل الزيادات التي حدثت قبله».

كما قالت وكالة «رويترز» نقلًا عن برنامج الأغذية العالمي، إن الحرب دفعت الاقتصاد السوداني إلى مستويات شديدة من الاضطراب، في وقت يواجه فيه نحو 20 مليون شخص الجوع، بينما أدى نقص تمويل المساعدات إلى تقليص نطاق العمليات الإنساني.

وفي الأسواق المحلية، لا يتحرك السعر بمعزل عن سعر الصرف. فتراجع قيمة الجنيه يرفع تكلفة السلع المستوردة أو تلك التي تعتمد في إنتاجها أو نقلها على مدخلات مرتبطة بالعملات الأجنبية، قبل أن تصل الزيادة في النهاية إلى المستهلك الذي يواجه دخلًا لا يرتفع بالسرعة نفسها.

وفي القضارف، التي تعتمد قطاعات واسعة من سكانها على التجارة والزراعة والأعمال اليومية، تصبح هذه الزيادات أكثر قسوة عندما تتزامن مع ارتفاع كلفة المواصلات والطعام والخدمات الأساسية. ويعني ذلك أن الأسرة لا تواجه ارتفاع سلعة واحدة، وإنما سلسلة من الزيادات التي تتراكم من السوق إلى المنزل.

وقالت لجان مقاومة القضارف إن خروج المواطنين إلى الشوارع يعكس الغضب من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية، وحذرت الأجهزة الأمنية من استخدام العنف أو الملاحقات بحق المشاركين، كما دعت المحتجين إلى المحافظة على سلمية التحركات.

وتأتي هذه الاحتجاجات في سياق أوسع من الضغوط المعيشية التي باتت تظهر في مناطق مختلفة من السودان، مع استمرار الحرب وتراجع الدخول وارتفاع أسعار السلع والخدمات. ولا تبدو المشكلة بالنسبة للأسر مرتبطة فقط بسعر سلعة بعينها، وإنما بالمسافة المتزايدة بين الدخل وتكلفة الحياة اليومية.

وبينما يبحث التجار عن وسائل لمواجهة تقلبات سعر الصرف وتكاليف النقل والإمداد، يجد المواطن نفسه أمام خيارات أكثر ضيقًا: تقليل الكميات، الاستغناء عن بعض المواد الغذائية، تأجيل العلاج أو التعليم، أو البحث عن مصادر دخل إضافية.

وفي نهاية المطاف، تختصر احتجاجات القضارف جانبًا من أزمة أوسع: حين يصبح شراء الخبز والخضروات والزيت والمواصلات معركة يومية، فإن الاحتجاج لا يبدأ بالضرورة من موقف سياسي، وإنما من حساب بسيط داخل منزل لم يعد دخله يكفي قائمة احتياجاته.

ومع استمرار الحرب وتراجع قيمة العملة وتآكل الدخول، يبقى السؤال الأهم بالنسبة للأسر ليس فقط كيف تنخفض الأسعار، بل كيف يمكنها الاستمرار في تأمين الحد الأدنى من الحياة في اقتصاد تتسع فيه الفجوة بين ما تكسبه وما تدفعه كل يوم.

ربة أسرة: «الزيت والذرة والخبز ارتفعت أسعارها، وأصبحنا نلغي أشياء من قائمة البيت حتى نستطيع توفير الأساسيات.»

عودة الهتافات القديمة.. مشهد لا ينقصه إلا البشير وقيقم

حيدر المكاشفي

ملخص

شهدت بعض المواكب عقب صلاة الجمعة عودةً إلى أجواء هتافات وشعارات عهد الإنقاذ، بما أعاد إلى الذاكرة مشاهد الحشود المصنوعة والأغاني الحماسية، حتى بدا المشهد وكأنه ينقصه فقط البشير وقيقم لاكتمال الصورة.

وجاءت الهتافات احتجاجاً على عدم منح البرهان تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمنت عبارات تصعيدية ضد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في استعادة واضحة لخطاب التحدي اللفظي الذي اشتهرت به الإنقاذ.

يرى الكاتب أن هذا الخطاب لم يغيّر خلال عهد الإنقاذ شيئاً في علاقات السودان الخارجية، بل تزامن مع العقوبات والعزلة والضغوط الدولية. كما أن إعادة استخدام الشعارات القديمة لا تقدم حلاً للأزمات السياسية أو الدبلوماسية.

يخلص إلى أن إعادة تدوير هتافات الإنقاذ لا تصنع سياسة خارجية ولا تستعيد مكانة السودان، وإنما تعيد إنتاج الضجيج نفسه الذي لم يغيّر شيئاً في الماضي.

(المدفع الرزام طلقاتو من صدرك يا جبل الضرا المافي سيل حدرك النار ولعا وإتوطا فوق جمرك لزام التقيلة والعاطفة دراجة وروني العدو واقعدوا فراجة).. هذا مقطع من الأغنية التراثية الحماسية التي ظل الفنان قيقم يلهب بها حماس الإنقاذيين في محافلهم الاحتفالية وجرداتهم الحربية، إلى جانب فنانين آخرين نذكر منهم شنان ومحمد بخيت، فقد كان للإنقاذ خلال عهدها المشؤوم، فنانون مخصوصون يحيون نهاراتها الجهادية، ويعطرون أماسيها الاحتفائية، وكان المخلوع البشير يتضرع في حلبة الغناء ويعرض ويرقص على أنغام إيقاع الدلوكة، ولم تمنعه حتى العملية التي أجريت له في الركبة من ممارسة الرقص، ولهذا كانت الكنداكات الثوريات يرددن بعد انتصار الثورة (تلاتين سنة بترقص.الليلة رقصتنا)، وكان للإنقاذ أيضا شعراء مختصون ينظمون فيها القصيد في مختلف ضروب الشعر وموضوعاته من غزل ونسيب وتشبيب ومديح ورثاء...الخ، ولعل من أبرزهم من قال: (شعارنا العالي بيرفع والعالم كلو بيسمع فلنأكل مما نزرع ولنلبس مما نصنع وهدفنا الواضح إنو أبدا في يوم ما بنرجع ولو داير زول يتجرأ ويهدد سيرنا ويمنع حندلي الغصن الأخضر ونعبي في لحظة المدفع)... إلى آخر القصيدة التي اغتاظ منها آخرون، فكتبوا يجارونها في الوزن والقافية ويناقضونها في المحتوى والمضمون، ومنهم ذاك الذي قال: (شعارنا العالي بيرفع والعالم كلو بيسمع كيف نأكل مما نزرع والزرع القام اتقلع كيف نلبس مما نصنع والمصنع ذاتو مشلع ومن وين نجيب القطن البلمع وبدل ما نتقدم بقينا بنرجع ولو داير زول يتوجع يجينا يشوف حالنا البفجع).. في يوم الجمعة الماضية وعقب الصلاة خرجت مجموعات هنا وهناك، وفي استعادة للطقس الإنقاذي المعروف في احتفالاتها واحتشاداتها، بتسيير المواكب المصنوعة التي يبرع فيها (مقاولي الأنفار) الذين تدفع لهم الأموال مقابل كل رأس يحضرونه للمشاركة، وكان ذلك مشهدا يعيد صورة الإنقاذ (الخالق الناطق)، ولم يفقد المشهد لتكتمل الصورة تماما إلا غياب البشير ليقود (العرضة والرقص)، والفنان قيقم ليلهب الحماس بأغنيته التي أوردناها في المقدمة، وقد تابعت فيديو مسجل صوت وصورة لجانب من المسيرة الرئيسة التي نظمها منسوبو النظام البائد ومؤيدو الحرب والمرتزقين من خرابها، للاحتجاج على منع البرهان من الحصول على تأشيرة دخول لأمريكا للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولم أكن متجنياً في وصفي لمن خرجوا في تلك المسيرة بأنهم من فلول النظام البائد ومؤيدي الحرب وضاربي دلاليكها، فقد كشفت الشعارات التي رفعوها والعنتريات التي هتفوا بها انتماءهم للنظام البائد، مستعيدين إرثه في الخطاب المتهور والأهوج والشعارات والهتافيات الموتورة التي أوردت البلاد موارد الهلاك، إذ توعدوا ترامب بالويل والثبور، حيث انشرخ حلقوم أحدهم بهتاف مؤداه (ترامب تحت الجزمة)، وتلك هي بضاعة النظام البائد المعلومة التي لا يحسنون سواها، فمن أين لجماعتهم أن يأتوا بغيرها، وهم من عاشوا في كنف النظام الساقط وترعرعوا سياسيا على يديه، وتشربوا أدبياته وتراثه في الهرش والنفخ من شاكلة (أمريكا روسيا قد دنا عذابها علي أن لاقيتها ضرابها) و (لن نذل ولن نهان ولن نطيع الأمريكان)، ولينتهي أمرهم أخيراً للارتماء في أحضانها، و(الحسوا كوعكم)، فإذا بهم هم الذين لحسوا أكواعهم،

وغير ذلك كثير مما لا يتسع المجال لذكره من قاموس الهتر والنتر الفالصو الذي يتم على طريقة (انفخ ولو حملك ريش)، والمؤسف أن كل هذا العنف اللفظي المجاني لم يكن له أية مردود غير تردية البلاد في سلسلة من العقوبات والقطيعة والعزلة الدولية.. وعموما كان مثل هذا الخطاب الهمجي السوقي عاديا ومعتادا والذي كان يخول حتى لرئيس لجنة شعبية متواضعة بحلة مغمورة ومطمورة في صقع ناء من أصقاع السودان البعيدة أن يتوعد أمريكا بالويل والثبور وعظائم الأمور..

يبدو أن الفلول والبلابسة يملكون قدرة عجيبة على إعادة تشغيل الأسطوانات القديمة، حتى تلك التي أثبتت التجربة أنها لا تنتج سوى الضجيج والضوضاء، فما إن برزت أزمة رفض منح البرهان تأشيرة دخول، حتى بدأت بعض الأصوات تستدعي من أرشيف عهد الإنقاذ أشهر الهتافات والشعارات، وما تيسر من قاموس التحدي اللفظي الحلقومي الذي طالما كان بديلاً عن السياسة والدبلوماسية، ويا لها من عودة حنين إلى الماضي وكأن شيئاً لم يحدث. وكأن السودان لم يجرب هذه الوصفة من قبل. وكأن الهتاف والصراخ يومها نجح في تحسين علاقات الخرطوم بواشنطن، أو أوقف العقوبات، أو فتح أبواب الاستثمار، أو أعاد السودان إلى المجتمع الدولي، أو جعل العالم يهرول طالباً ود النظام، لا شيء من ذلك حدث بل حدث العكس حيث ظل الهتاف هتافاً بينما كانت البلاد تدفع الفاتورة.. كانت الإنقاذ بارعة في تحويل الأزمات السياسية إلى مهرجانات حماسية. كلما ضاقت مساحة المناورة السياسية اتسعت مساحة مكبرات الصوت. وكلما تعقدت العلاقة مع الخارج ارتفع صوت الشعارات. وإذا جاءت عقوبة أو إدانة أو ضغط دولي، كان الحل السحري جاهزاً (لن نركع)، والنتيجة لم تسقط أمريكا ولم تختفِ العقوبات ولم تتوقف الضغوط الدولية، ولم تتغير موازين القوى لأن بعضهم صرخ أمام الكاميرا بأن ترامب تحت جزمته أو كتب آخر إذا نفد سلاح البرهان سيستل من شاربه سيفاً، وكأن أمريكا تعمل بنظام الاستجابة للهتافات والشعارات، وكأن موظف التأشيرات عندما يسمع لن نطيع الأمريكان سيضرب كفاً بكف ويقول مذعوراً يا جماعة كان تعطوهم التأشيرة فوراً، لقد هزمونا في ميدان الشعارات والهتافات والضجيج.. إن إعادة تدوير شعارات الإنقاذ لا تصنع سياسة خارجية ولا تستعيد كرامة، إنها تصنع فقط ضجيجاً وكواريك وردحي لا قيمة له..

حمرة الشيخ.. مدنيون يفرون من القتال إلى العراء ومناطق أكثر أمنًا

ملخص

شهدت حمرة الشيخ بشمال كردفان موجة نزوح واسعة، مع تصاعد التحشيد والعمليات العسكرية، ما دفع أسرًا إلى مغادرة منازلها بحثًا عن الأمان.

توجه بعض النازحين إلى أم سنطة والدبة، بينما اضطر آخرون إلى البقاء في العراء، وسط نقص الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية.

قال نازحون إنهم غادروا على عجل خوفًا على أطفالهم، ولم يتمكنوا من حمل سوى الضروريات، فيما تواجه المناطق المستقبلة ضغطًا متزايدًا على مواردها المحدودة.

حذرت مجموعة محامو الطوارئ من مخاطر انتشار القوات والآليات داخل المناطق السكنية، ودعت أطراف النزاع إلى حماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

لم يكن أمام آلاف المدنيين في بلدة «حمرة الشيخ» بولاية شمال كردفان سوى حمل ما استطاعوا من متاع والفرار، بعدما تحولت مناطقهم السكنية إلى محيط لتحركات عسكرية مكثفة، وسط مخاوف من اندلاع مواجهات قد تعرّض حياتهم للخطر.

وقالت مجموعة محامو الطوارئ، في بيان، إنها رصدت موجة نزوح واسعة للمدنيين من منطقة حمرة الشيخ، بالتزامن مع استمرار العمليات العسكرية والتحشيد حول البلدة، مشيرة إلى أن بعض الأسر اضطرت إلى مغادرة منازلها من دون وجهة واضحة، فيما وجد آخرون أنفسهم في العراء وسط أوضاع إنسانية صعبة.

وبحسب المجموعة الحقوقية، تشهد المنطقة حشودًا عسكرية كبيرة لقوات الدعم السريع، وصفتها بأنها الأكبر من نوعها منذ اندلاع الحرب، مع انتشار القوات والآليات داخل المناطق السكنية وبين المنازل، الأمر الذي دفع أعدادًا من السكان إلى الفرار بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا.

وتوجه بعض النازحين إلى منطقة «أم سنطة» بولاية شمال كردفان، بينما اتجه آخرون شمالًا إلى مدينة الدبة بالولاية الشمالية، في رحلة جديدة تضيف إلى سلسلة النزوح التي خلفتها الحرب في إقليم كردفان ومناطق أخرى من السودان.

بالنسبة للأسر التي غادرت منطقة «حمرة الشيخ»، لم يكن النزوح قرارًا مخططًا له، بقدر ما كان استجابة لخوف متزايد من اتساع نطاق العمليات العسكرية.

غادر بعض السكان منازلهم على عجل، فيما لم يتمكن آخرون من اصطحاب سوى الضروريات، بحسب ما أفادت به المجموعة الحقوقية. ومع محدودية المساعدات الإنسانية، يواجه النازحون مخاطر فقدان المأوى والغذاء ومياه الشرب والرعاية الصحية، خصوصًا أولئك الذين اضطروا إلى البقاء في العراء.

وتزيد ظروف الحرب من صعوبة رحلة النزوح؛ فالأسر التي تغادر مناطقها لا تبحث فقط عن مكان للنوم، وإنما عن منطقة تستطيع فيها تأمين الطعام والماء والعلاج لأطفالها وكبار السن والمرضى.

يقول أحمد عمر وهو مواطن نازح لـ«أفق جديد»: «خرجنا من المنطقة خوفًا على الأطفال. لم نكن نعرف إلى أين سنذهب، وكل ما كنا نفكر فيه هو الابتعاد عن مناطق وجود القوات والاشتباكات. تركنا أشياء كثيرة خلفنا ولم نتمكن من أخذ كل احتياجاتنا».

من جانبها تقول امرأة نازحة لـ«أفق جديد»: «أصعب شيء أننا خرجنا من البيت ولا نعرف ماذا ينتظرنا في المكان الذي سنصل إليه. لدينا أطفال، وبعضهم يحتاج إلى الطعام والعلاج، لكن الأولوية بالنسبة لنا كانت أن نخرج بهم من منطقة الخطر».

في ظل غياب أماكن إيواء كافية، يواجه بعض الفارين من حمرة الشيخ ظروفًا قاسية بعد وصولهم إلى مناطق النزوح، بينما تحاول الأسر تدبير احتياجاتها بالاعتماد على الأقارب والمجتمعات المضيفة والمبادرات المحلية.

ويشكل وصول أعداد جديدة من النازحين ضغطًا إضافيًا على المناطق المستقبلة، التي تعاني هي الأخرى من محدودية الموارد، في وقت تتسع فيه الاحتياجات الإنسانية للسكان المتأثرين بالحرب.

يوضح أحد السكان بالقول لـ«أفق جديد»: «الأسر التي وصلت إلينا تحتاج إلى كل شيء تقريبًا؛ هناك من جاء بلا أغطية، وآخرون لا يملكون ما يكفي من الطعام. نحاول مساعدتهم بما نستطيع، لكن أعداد النازحين أكبر من إمكانيات الناس».

وتأتي موجة النزوح الجديدة في وقت تشهد فيه مناطق واسعة من كردفان اضطرابات عسكرية ونزوحًا متكررًا للسكان، ما يجعل المدنيين عالقين بين الخوف من القتال وصعوبة العثور على مناطق آمنة ومستقرة.

وحذرت مجموعة محامو الطوارئ من خطورة التحشيد العسكري داخل المناطق السكنية، معتبرة أن وجود القوات والآليات وسط المدنيين يمثل خطرًا مباشرًا على حياتهم وسلامتهم، خصوصًا مع ضعف أو غياب

امرأة نازحة: «أصعب شيء أننا خرجنا من البيت ولا نعرف ماذا ينتظرنا في المكان الذي سنصل إليه.»

نازحة: «لدينا أطفال، وبعضهم يحتاج إلى الطعام والعلاج، لكن الأولوية بالنسبة لنا كانت أن نخرج بهم من منطقة الخطر.»

الحماية والمساعدات الإنسانية.

وأكدت المجموعة ضرورة التزام أطراف النزاع بقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية المدنيين والأعيان المدنية، والتمييز بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل مخاطر تعرض المدنيين للأذى.

ويؤكد عامل إغاثة لـ«أفق جديد» أن «الاحتياج الأكبر عند وصول النازحين يكون للمياه والغذاء والمأوى والعلاج. المشكلة أن المناطق التي تستقبلهم لديها موارد محدودة أصلًا، ومع استمرار النزوح يصبح من الصعب تغطية احتياجات الجميع».

وبينما تتواصل العمليات العسكرية، يجد سكان حمرة الشيخ أنفسهم أمام واقع جديد: منازل تركوها خلفهم، وطرق نزوح غير واضحة، ومخاوف من عدم القدرة على العودة قريبًا.

ولا يقتصر ثمن النزوح على فقدان المسكن، إذ تحمل كل أسرة معها آثار الحرب من فقدان مصادر الدخل وتعطل التعليم وصعوبة الحصول على العلاج والغذاء، فيما يصبح الأطفال وكبار السن والفئات الأكثر ضعفًا عرضة لمخاطر أكبر.

وفي ظل استمرار القتال والتحشيد العسكري، يبقى المدنيون في حمرة الشيخ والمناطق المحيطة بها أمام خيار بالغ القسوة: مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان، أو البقاء في منطقة يخشون أن تتحول في أي لحظة إلى ساحة للقتال.

أحد السكان: «الأسر التي وصلت إلينا تحتاج إلى كل شيء تقريبًا؛ هناك من جاء بلا أغطية، وآخرون لا يملكون ما يكفي من الطعام.»

الوزارة تعمدت اخفاء المعلومات وغيرت طريقة إعلان نتائج الشهادة

الْمَـــدَارِسُ الْحُكُومِيَّـــةُ.. وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ

ملخص

شهد التعليم الحكومي في السودان تراجعاً متزايداً بسبب ضعف التمويل، وتدهور المدارس، وتأخر مستحقات المعلمين، فيما فاقمت الحرب الأزمة وأخرجت ملايين الأطفال من الدراسة.

تشير لجنة المعلمين إلى اتساع التعليم الخاص مقابل انكماش الحكومي، معتبرة أن الرسوم وتراجع الإنفاق يحمّلان الأسر أعباء يفترض أن تتحملها الدولة.

أظهرت نتائج الشهادة السودانية لعام 2026 تفوق المدارس الخاصة بنسبة نجاح بلغت 74,9% مقابل 68,5% للحكومية، فيما لم تعلن الوزارة توزيع أعداد الممتحنين بين أنواع المدارس كما كان يحدث سابقاً.

يرى تربويون أن استمرار هذا المسار يهدد حق الأطفال، خصوصاً الفقراء والنازحين، في التعليم، ويزيد الفجوة بين من يستطيع تحمل تكلفة التعليم الخاص ومن يواجه خطر التسرب والانقطاع.

«نحن في اللجنة نرى أن نشر هذه الأرقام حق للمجتمع، خصوصاً في ظل المؤشرات المتزايدة على تراجع التعليم الحكومي واتساع التعليم الخاص».

ابتسام حسن

لم تعد أزمة التعليم الحكومي في السودان مجرد تراجع عابر فرضته ظروف الحرب، بل بدأت ملامحها تتشكل على نحو أكثر وضوحاً، مع انحسار تدريجي لدور المدرسة الحكومية واتساع مساحة التعليم الخاص، في مشهد يضع ملايين الأطفال أمام سؤال مصيري يتعلق بحقهم في التعليم ومستقبلهم الأكاديمي والاجتماعي.

فالحرب، التي فاقمت انهيار العملية التعليمية، لم تصنع الأزمة من العدم، وإنما كشفت عن اختلالات قديمة في بنية التعليم الحكومي، وعن تراجع التمويل، وتدهور البيئة المدرسية، وأوضاع المعلمين، إلى جانب تنصل متدرج من مسؤولية الدولة عن واحدة من أهم وظائفها الأساسية.

وقبل الحرب، ظل شعار «مجانية التعليم» حاضراً في الخطاب الرسمي، غير أن هذا الشعار تآكل منذ سنوات، بينما أخذ المجتمع نفسه يتحمل بصورة متزايدة كلفة تشغيل المدارس، في وقت كانت الحكومة تتوارى خلف مقولة إن التعليم شأن محلي وليس مسؤولية مركزية، لتجد المحليات نفسها تعود إلى المجالس التربوية طلباً للدعم، وهي مجالس يمثل أولياء أمور الطلاب عمادها الأساسي.

ومع اندلاع الحرب، اتسعت الفجوة بصورة أكثر قسوة، إذ تشير تقديرات اليونيسف إلى أن أكثر من ثمانية ملايين طفل أصبحوا خارج المدرسة، فيما لم تعد نحو نصف مباني المدارس تعمل كفصول دراسية، في وقت تكشف فيه البيانات الميدانية حجم الضرر الذي أصاب المؤسسات التعليمية والمعلمين والطلاب.

وتؤكد بيانات لجنة المعلمين حجم الضرر ميدانياً؛ ففي بياناتها عن مناطق من دارفور وكردفان تظهر نسب مرتفعة للمدارس المتضررة أو المدمرة، بينما تشير بيانات اللجنة إلى أن عدد المدارس المتوقفة أكبر من الأرقام التي أعلنتها وزارة التربية والتعليم.

وترى اللجنة أن هناك إهمالاً للتعليم الحكومي، وتعتبر ضعف التمويل، وتأخر مستحقات المعلمين، وتدهور البيئة المدرسية، وفرض الرسوم، عوامل مباشرة في تراجع التعليم الحكومي.

وقد أعلنت الحكومة قرارات لمعالجة بعض هذه القضايا خلال عام 2026، لكن المشكلة الأساسية تظل في التنفيذ والتمويل الفعلي على الأرض، إذ إن القرارات وحدها لا تعيد مدرسة تهدمت، ولا توفر معلماً غادر مهنته، ولا تضع كتاباً مدرسياً على مقعد طالب، ما لم تتحول تلك القرارات إلى موارد وإجراءات ملموسة داخل المدارس.

تراجع تدريجي

المؤشرات المتراكمة تدفع إلى قراءة المشهد باعتباره تراجعاً تدريجياً للتعليم الحكومي، وليس مجرد آثار مؤقتة للحرب. فعندما تتراجع المدرسة الحكومية من حيث التمويل والبيئة التعليمية واستقرار المعلم، بينما يتمدد التعليم الخاص، فإن خريطة التعليم نفسها تبدأ في التغير اجتماعياً واقتصادياً، وتصبح القدرة المالية للأسرة عاملاً أكثر حضوراً في تحديد فرص الطفل في الوصول إلى التعليم والاستمرار فيه.

والطلاب الذين لا تستطيع أسرهم تحمل تكلفة التعليم الخاص يصبحون الأكثر عرضة للتسرب والانقطاع عن الدراسة، خصوصاً أن أكثر من ثمانية ملايين طفل، وفق اليونيسف، هم بالفعل خارج التعليم. وأي تراجع إضافي في التعليم الحكومي يعني عملياً تضييق البدائل أمام الأسر محدودة الدخل، ودفع أعداد أكبر من الأطفال إلى خارج العملية التعليمية.

تهديد حق الأطفال

قال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين السودانيين سامي الباقر إن موقف اللجنة من التعليم الحكومي يقوم على أن التعليم الحكومي مسؤولية أساسية للدولة، وإن استمرار هذا المسار يهدد حق قطاعات واسعة من الأطفال في التعليم.

وطالب الباقر، في تصريح لـ«أفق جديد»، بتوفير التعليم العام بصورة مجانية وآمنة، وعدم تحميل الأسرة تكلفة عجز الدولة عن

«التعليم الحكومي مسؤولية أساسية للدولة، وإن استمرار هذا المسار يهدد حق قطاعات واسعة من الأطفال في التعليم».

«المعلم الذي يعاني ضعف الأجر وتأخر المستحقات وتدهور بيئة العمل يحتاج إلى معالجة أسباب الأزمة، وليس التعامل مع الإضراب باعتباره أصل المشكلة».

تمويل المدارس، وقال إن موقف اللجنة يعكس حقيقة تراجع الدولة عن تمويل التعليم.

وترى اللجنة، حسب سامي الباقر، أن حجم الإنفاق الفعلي وأوضاع المدارس والمعلمين لا يتناسبان مع مسؤولية الدولة تجاه التعليم، وقال إن لجنته تطالب بتخصيص 20% من الموازنة للتعليم العام، وانتظام أجور المعلمين، وسداد المتأخرات، وإيقاف الرسوم التي تعيق وصول الطلاب إلى المدارس.

كشف المستور

وجاءت نتيجة الشهادة الثانوية للعام 2026 لتكشف فارقاً واضحاً في نسب النجاح بين أنواع المدارس، إذ بلغت نسبة النجاح في المدارس الخاصة 74,9%، مقارنة بـ68,5% في المدارس الحكومية، بفارق بلغ 6,4 نقاط مئوية، بينما بلغت نسبة النجاح في مدارس اتحاد المعلمين 64,4%.

وهذه النسب، في حد ذاتها، لا تثبت أن نوع المدرسة هو السبب المباشر في الفارق، لكنها تظل مؤشراً مهماً يستحق القراءة، خصوصاً في ظل التفاوت في الموارد والبيئة التعليمية وأوضاع المعلمين بين المدارس المختلفة.

والأهم من ذلك أن وزارة التربية والتعليم أعلنت العدد الكلي للجالسين للامتحان، والبالغ

«هناك إهمال متعمد للمدارس الحكومية، وهذا واضح، فالمدارس أصبحت تعتمد في تسييرها على جيب المواطن المغلوب على أمره».

«لا معلم، لا كتاب مدرسي، لا إجلاس، ولا بيئة تعليمية جيدة تساعد على التحصيل الأكاديمي».

558,837 طالباً وطالبة، لكنها لم تعلن توزيع هذا العدد بين المدارس الحكومية والخاصة واتحاد المعلمين، رغم أن هذا التفصيل كان متاحاً في نتائج سابقة.

و تعتبر لجنة المعلمين السودانيين عدم إعلان أعداد طلاب المدارس الخاصة والحكومية مسألة مهمة، لأن عدد الطلاب بحسب نوع التعليم يكشف بصورة مباشرة حجم التعليم الحكومي مقارنة بالتعليم الخاص، ويتيح للمجتمع قراءة اتجاهات التعليم ومعرفة ما إذا كانت المدرسة الحكومية تتوسع أم تنكمش.

وفي نتيجة سابقة، أعلنت الوزارة أن عدد الطلاب الممتحنين بلغ 106,346 طالباً من المدارس الحكومية، مقابل 38,501 طالب من المدارس الخاصة. أما في نتيجة عام 2026 فقد غاب هذا التفصيل، كما غابت تسمية مدارس الأوائل، وهو تغيير في نمط عرض المعلومات يحتاج إلى تفسير.

وقال الناطق باسم اللجنة: «نحن في اللجنة نرى أن نشر هذه الأرقام حق للمجتمع، خصوصاً في ظل المؤشرات المتزايدة على تراجع التعليم الحكومي واتساع التعليم الخاص».

أزمة المعلم

وأوضح الباقر أن تأثير إضرابات المعلمين ساهم في إضعاف التعليم الحكومي، مؤكداً أن الإضراب نتيجة لأزمة المعلم وليس سبباً لها.

وقال إن المعلم الذي يعاني ضعف الأجر وتأخر المستحقات وتدهور بيئة العمل يحتاج إلى معالجة أسباب الأزمة، وليس التعامل مع الإضراب باعتباره أصل المشكلة.

وحذر من أن استمرار تجاهل هذه المطالب يدفع المعلمين إلى ترك التعليم الحكومي أو البحث عن مصادر دخل أخرى، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على استقرار المدارس وعلى انتظام العملية التعليمية.

وأوضحت لجنة المعلمين موقفها من مستقبل التعليم الحكومي، واتهمت الحكومة بالعمل على التخلص التدريجي من التعليم الحكومي عبر إضعاف تمويله، وعدم معالجة أزمة المعلمين بصورة كافية، وترك المدارس في أوضاع متدهورة، والتوسع في الرسوم، بينما يتوسع التعليم الخاص.

وطالبت اللجنة الدولة بتحمل مسؤوليتها كاملة عن التعليم العام، عبر توفير تمويل كافٍ، ومدارس آمنة، ومعلم مستقر يحصل على أجر مُجزٍ بصورة عادلة، وتعليم مجاني متاح لكل طفلٍ سوداني.

أسباب التراجع

ويرى تربويون أن تراجع المدارس الحكومية تقف وراءه أسباب متعددة، يأتي في مقدمتها تراجع السياسات الحكومية تجاه الإنفاق على التعليم، وهو ما يظهر، بحسب إفاداتهم، من خلال ضعف الميزانية المخصصة للتعليم، والتي لا تتجاوز 1 أو 2% من الميزانية العامة للدولة.

وينعكس ضعف الإنفاق بصورة مباشرة على البنية التحتية للمدارس، وعلى توفر الإجلاس

«مصير الطلاب الذين لا يستطيعون اللحاق بالمدارس الخاصة يعتبر مصيراً مجهولاً، وغالباً سيكون الفشل حليفهم».

«التعليم تمت خصخصته بهذه الشواهد الماثلة أمام أعيننا، لصالح مؤسسات التعليم الخاص».

والكتاب المدرسي، كما يؤدي ضعف الرواتب إلى قلة وجود المعلمين واستقرارهم في المدارس الحكومية.

وجاءت الحرب لتعمق هذه الأزمة، إذ جرى تجفيف عدد كبير من المدارس الحكومية أو دمج عدد من المدارس في مدرسة واحدة، بسبب تهدم بعض المدارس، أو استغلالها كثكنات عسكرية، أو استخدامها دوراً للإيواء، إلى جانب أسباب أخرى تمثلت في قلة التلاميذ والطلاب أو نقص المعلمين.

وقالت الخبيرة التربوية درية محمد بابكر إن هناك إهمالاً متعمداً للمدارس الحكومية، وأضافت أن ذلك «واضح»، مشيرة إلى أن المدارس الحكومية أصبحت تعتمد في تسييرها على جيب المواطن المغلوب على أمره، وكذلك على الحكم المحلي، في حين كان ينبغي أن يكون الصرف على التعليم مركزياً.

وأوضحت أن مصير الطلاب الذين لا يستطيعون اللحاق بالمدارس الخاصة «يعتبر مصيراً مجهولاً»، وغالباً سيكون الفشل حليفهم، مبينة أن هؤلاء الطلاب هم في الغالب من الفقراء والنازحين الذين شردتهم الحرب ولا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الخاصة، وهم الكتلة الأكبر.

وأشارت درية إلى أنه لا توجد أدنى مقومات للعملية التعليمية، قائلة: «لا معلم، لا كتاب مدرسي، لا إجلاس، ولا بيئة تعليمية جيدة تساعد على التحصيل الأكاديمي».

وأكدت أن الحكومة تتنصل من دورها باعتبارها الراعي الأول للتعليم الحكومي، وقالت إن التعليم «تمت خصخصته بهذه الشواهد الماثلة أمام أعيننا، لصالح مؤسسات التعليم الخاص».

وأضافت أن تفوق المدارس الخاصة على المدارس الحكومية في امتحانات الشهادة السودانية ليس إلا دليلاً على هذه الخصخصة، بينما لا توجد، في بقية المراحل، إحصاءات دقيقة يمكن الاستناد إليها، إلا أن التفوق الظاهر للتعليم الخاص على العام، بحسب تقديرها، يأتي كمحصلة طبيعية لكل ما سبق.

ونوهت إلى أن ذلك يمثل مؤشراً خطيراً جداً، معتبرة أنه يقصد به «تصفية التعليم الحكومي».

وأوضحت أن عدد الطلاب الذين امتحنوا من المدارس الخاصة مقارنة بالحكومية أقل، حيث بلغ عدد الجالسين لامتحانات الشهادة، حسب الإحصائيات الرسمية، نحو 559 ألف طالب، لكن نسبة النجاح بلغت في المدارس الخاصة 74,9%، بينما بلغت في المدارس الحكومية 68,5%.

وترى درية أن هذه النسب تؤكد تفوق التعليم الخاص، وهو ما يستدعي، في تقديرها، المراجعة والمعالجة الجادة من القائمين على أمر التعليم في البلاد.

إلى أين؟

بين مدرسة حكومية تتراجع مواردها، ومعلم تتأخر مستحقاته، وبيئة تعليمية تتدهور، وأسر تتحمل بصورة متزايدة أعباء يفترض أن تقع على عاتق الدولة، يقف ملايين الأطفال أمام مستقبل تعليمي غامض.

الحرب أغلقت مدارس، ودمرت أخرى، وحولت بعضها إلى مراكز إيواء أو مواقع عسكرية، ودفعت المعلمين والطلاب إلى النزوح، لكنها في الوقت نفسه أظهرت هشاشة نظام كان يعاني قبل الحرب من ضعف التمويل وتراجع الاهتمام الرسمي.

وفي المقابل، يواصل التعليم الخاص التوسع في الفراغ الذي يتركه التعليم الحكومي، لتصبح القدرة الاقتصادية للأسرة، بصورة متزايدة، عاملاً فاصلاً في تحديد من يستطيع مواصلة تعليمه ومن يجد نفسه خارج المدرسة.

وهنا لا تبدو القضية مجرد منافسة بين مدرسة حكومية ومدرسة خاصة، وإنما تتعلق بالسؤال الأوسع حول مسؤولية الدولة عن التعليم العام، وحول ما إذا كان التعليم سيظل حقاً عاماً متاحاً لكل طفل، أم يتحول تدريجياً إلى خدمة ترتبط بقدرة الأسرة على الدفع.

وفي بلد يواجه فيه أكثر من ثمانية ملايين طفل خطر البقاء خارج المدرسة، فإن استمرار تراجع التعليم الحكومي لا يعني فقط تراجع مدرسة أو مؤسسة، وإنما يفتح الباب أمام أزمة اجتماعية وتعليمية طويلة الأمد، سيكون الأطفال الفقراء والنازحون أكثر من يدفع ثمنها.

«هذا يمثل مؤشراً خطيراً جداً»، معتبرة أنه يقصد به «تصفية التعليم الحكومي».

حوار حول وطن.. الراعي وتعهداته في مسارات التفاوض والحوار

قراءة تحليلية في تجارب السودان التاريخية

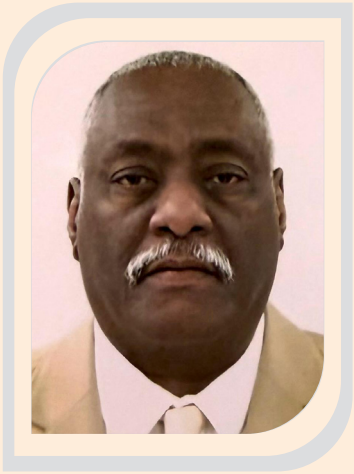

د.أبوبكر حمد

ملخص

يشير الكاتب إلى أن تجارب السودان في التفاوض والحوار خلال العقود الماضية اعتمدت غالبًا على راعٍ واحد، ارتبطت به تعهدات بوقف القتال والدمج والتنمية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

يستعرض أربع محطات رئيسية أعوام 1972 و1976 و2005 و2014–2016، شهدت تفاوتًا في تنفيذ التعهدات الدولية، رغم ارتباط بعضها بمشروعات تنموية وتمويلات كبيرة.

يرى الكاتب أن أبرز الإشكالات تمثلت في عدم تنفيذ بعض التعهدات المالية وإعفاءات الديون، ما أثر في استدامة نتائج الحوارات والتفاوض وأدى إلى تعقيدات لاحقة.

يوصي بأن يستند أي حوار جديد إلى راعٍ وشركاء، مع تأمين المنح والاستثمارات والقروض مسبقًا، ووضع تقديرات واضحة للإغاثة وإعادة الإعمار والاستقرار، لضمان تنفيذ مخرجات العملية السياسية.

تشير التجارب العالمية والإقليمية إلى وجود نمط تنظيمي وإطار مؤسسي لعمليات الحوار والتفاوض يتمثل في تعيين «راعي» يسانده «شركاء» في إدارة تلك العملية. وعادة ما يقوم الشركاء بالتوافق وتحديد الطرف الذي ستوكل إليه مهمة رعاية الحوار أو التفاوض. ووفقا لتلك التجارب، فإن عملية التفاوض عادة ما تفضي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية «المخرجات» أبرزها على سبيل المثال: إعلان وقف إطلاق النار، تنفيذ عمليات الدمج والتسريح، و دفع الحوار نحو تمكين القوى الفاعلة في المجتمع من إدارة شئون الدولة بكفاءة.

وبالنظر إلى التجربة السودانية نجد أنها شهدت خلال السبعين عامًا الماضية أربع حالات رئيسية (عبارة عن تفاوضين وحوارين). وعلى خلاف التجارب العالمية التي تشهد حضور شركاء متعددين منذ الانطلاق، تميزت الحالات الأربع في السودان بغياب الشركاء في التفاوض أو الحوار، والاكتفاء بوجود راع منفرد، حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور لأسباب متعددة، وتتجلى تفاصيل هذه المراحل الأربع فيما يلي:

المرحلة الأولى: التفاوض الأول (عام 1972)

نجح الراعي في جمع أطراف النزاع وممثلي الحكومة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتمخض اللقاء عن اتفاق لوقف إطلاق النار وعودة الأطراف إلى أرض الوطن. واقترن ذلك بتعهدات مالية مخصصة للتنمية تواكب عمليات الدمج والتسريح، وتهدف إلى رفع قدرات أبناء المناطق المتأثرة وبالأخص جنوب السودان.

وحدث بعد ذلك انضمام أطراف جديدة كشركاء تحت مظلة الراعي مثل: الكويت، السعودية، والإمارات. كما دخلت الإدارة الأمريكية بشكل مباشر في مجالات التمويل والتدريب العسكري، وتقوية الجيش والدمج والتسريح. وصاحب ذلك طفرة تنموية تمثلت في تشييد فندق هيلتون، ومصنع النسيج، ومصنع سكر كنانة في الشمال، ومصنع سكر ملوط في الجنوب، وغيرها من المشروعات التنموية. إلى جانب ذلك -وبالتعاون مع مصر- تم الاتفاق على زيادة عدد المنح الدراسية للطلاب القادمين من جنوب السودان في الجامعات المصرية.

المرحلة الثانية: حوار (عام 1976)

جاء هذا الحوار بعد سلسلة من المحاولات الانقلابية العديدة التي تعرضت لها الدولة، حيث انخرطت قوى سياسية في حوار بدأ خارج البلاد وانتهى داخل السودان (في بورسودان)، مستظلاً بنفس الراعي، وحدثت تنمية بعد هذا الحوار، حيث ظهر شركاء جدد مثل: كوريا واليابان، وتجسد ذلك في تأسيس مصنع لإطارات السيارات، وبناء فندق قصر الصداقة الجديد، وإنشاء مصنع نسيج جديد. بالتزامن مع ذلك، انطلقت مرحلة الإنتاج الفعلي للبترول عبر شركة «شيفرون» الأمريكية وشركات أخرى (بعد أن بدأت الاستكشافات منذ الستينيات)، حيث فاقت التكاليف الإجمالية للوصول إلى مرحلة الإنتاج حاجز المليار دولار.

وتم توجيه نحو 500 مليون دولار لصالح مشروع «قناة جونقلي» في جنوب السودان، وذلك بالتنسيق مع مصر بناءً على اتفاقية مياه النيل لعام 1959 التي تقضي بتوسيع القناة لمسافة 360 كيلومترًا؛ وتم إنجاز 240 كيلومترًا منها، قبل أن يتم إلغاء الاتفاقية وتعود البلاد إلى مربع الحرب مجددًا. وقد أدى ذلك إلى تعطل عمليات توصيل البترول عبر الأنابيب وتوقف الأنشطة التجارية وتدهورت العديد من المشروعات الأخرى، رغم أنها كانت في أصلها ضمن تعهدات الراعي.

المرحلة الثالثة: تفاوض (عام 2005)

شهدت سنة 2005 محطة تفاوضية جديدة تخص الجنوب، وتضمنت وقفًا لإطلاق النار ودمجًا وتسريحًا للقوات، بوجود نفس الراعي والتزاماته وتعهداته. في هذه المرحلة جاءت الأمم المتحدة -عن طريق الراعي- وعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعات خارج مقره الرئيسي، وتعهدت الأمم المتحدة بالتزاماتها المتعلقة بالدمج والتسريح، وبناء منظومة الحكم الفدرالي التي نصت عليها الاتفاقية كأول دستور فدرالي في السودان يؤسس ويرسخ لدعائم الفدرالية. وقد بدأت التكلفة المالية لهذه التعهدات من 1,1 مليار دولار لتصل وتستقر عند 6 مليارات دولار. وترافق هذا المسار مع تشييد مشروعات بنية تحتية ضخمة شملت الطرق والجسور والسدود، وتطوير الموانئ لتصدير اللحوم وغيرها من المشروعات التي انطلقت بعد تفاوض 2005.

المرحلة الرابعة:
الحوار الوطنى (ما بين 2014 و2016)

امتد هذا الحوار من عام 2014 وحتى أواخر عام 2016 تحت إشراف نفس الراعى وتعهداته، حيث التزم الراعى خلال مجريات هذا الحوار بتقديم قروض لإدخال السودان فى المنظومات المالية العالمية عبر تسوية المتأخرات المالية التى تعهد بها والتى بلغت 1,350 مليار دولار؛ وتم تقسيمها على النحو التالى: 120 مليون دولار فى شكل منح، ومليار و150 مليون دولار فى شكل «قرض تيسيرى» طويل الأمد. واستندت هذه التحركات إلى خمسة مسارات بالتوازى مع جهوده، حددت بوضوح المضامين والأسس التى ينبغى أن يقوم عليها الحوار، وإضافة خلاصة تلك المسارات إلى مخرجات الحوار، ضمن التعهدات العامة والالتزامات أثناء الحوار، وكان من بينها التزامات بإعفاء من الديون بمجرد سداد المتأخرات.

ما سبق يقودنا إلى أن ضرورة الاستعداد الكافى -فى إطار أى حوار جديد- عبر طرح مشروعات أكبر حجمًا، فالبلد الآن خارج لتوه من حرب، وعليه يجب تحديد: المشروعات الإسعافية وتقدير تكلفتها، وتكلفة إعادة الإعمار، وتكلفة تحقيق الاستقرار المستقبلى، إذا لا بد من وضع هذه التقديرات بوضوح أمام الراعى حتى يتسنى له -أثناء بحثه عن شركائه- معرفة حجم الاحتياجات، لأن صرف هذه المبالغ سيتم فى النهاية من خلاله.

إشكاليات الالتزام بالتعهدات الدولية

أفرزت محطات الحوار السابقة تحديات وإشكاليات واضحة فى مدى التزام الأطراف بتنفيذ التعهدات، ويتضح ذلك جليًا فى الآتى:

فى تفاوض 2005: كان هناك تعهدات من دول مثل: النرويج، بريطانيا، والمجموعة الأوروبية تقضى بالإعفاء من الديون، إلا أن تنفيذ تلك التعهدات لم يتم، حيث تذرعت تلك الأطراف بتأجيل تنفيذ هذا التعهد لحين قيام الاستفتاء والاتفاق حول نتيجته. ورغم إتمام الاستفتاء وإعلان النتائج، لم يتم الإعفاء من الديون.

فى حوار 2016 وما بعده: تم وضع التزامات بالإعفاء من الديون التى بلغت نحو 50 مليار دولار فورًا بحسب مخرجات المسارات التفاوضية والحوارية. غير أن الأمر اصطدم بشروط وتعقيدات فرضتها المجموعة الأوروبية عمومًا (مثل التزامات بتوقيعات معينة مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية وغيرها)، مما أدى إلى تعليق الإعفاء ومازالت معلقة حتى الآن. وبالمثل، فإن تعهدات دول مثل فرنسا بتقديم 5 مليارات دولار، ظلت معلقة ولم تشهد تنفيذًا فوريًا بمجرد وقوع الحدث، مما يعكس بوضوح أهمية البدء الفعلى والالتزام بالتعهدات قبل أو أثناء التوقيع لتجنب انتكاسة العملية السياسية.

الخلاصة والتوصيات

تتطلب المرحلة المقبلة ضرورة إرساء هيكل تنظيمى يضم «راعيًا وشركاء» لتغطية أربعة مصادر رئيسية لتدفق الأموال وهى:

المنح: تحديد المبالغ المالية المطلوبة لها بدقة.

الاستثمارات المباشرة: تأتى من الدول والشركات العالمية بشكل مباشر.

الاستثمارات المشتركة: تقوم على الشراكة بين رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.

القروض المباشرة: تتمثل فى اقتراض مباشر تقدمه الدول للحكومة بآجال مريحة وممتدة لعشرين أو ثلاثين عامًا.

يجب تحديد هذه المتطلبات والبحث عنها والالتزام بها قبل بدء الحوار؛ فالحوار فى نهايته يفضى إلى نتائج ومخرجات، وإذا لم تستند إلى وفرة مالية وآلية تنفيذية، فإنه سيفشل حتى لو حظى بموافقة 80% من الأطراف، نظرًا لأن توفير المال هو عصب الحياة وعصب العملية السلمية برمتها، لا سيما فى مرحلة ما بعد الحروب.

ويفضل أن تتولى هذه المهام مجموعة عمل متخصصة تكون خارج لجان الحوار ومزودة بتفويض مباشر وقوى من الحكومة للتحرك بكفاءة لتأمين المواقع التمويلية الأربعة المذكورة.

كذلك لابد من الانتقال من مرحلة الترميم والإسعاف المؤقت إلى الجاهزية بإرساء مشروعات ضخمة ومستدامة، مع وضع ميزانيات تقديرية دقيقة تغطى الجوانب الإسعافية، وإعادة الأعمار، والاستقرار المستقبلى، لضمان عدم ارتداد الدولة إلى الوراء أبدًا، والاتجاه قدمًا نحو الأمام لبناء دولة حديثة، صحية، معافاة، ذات نمو واضح ومرتكزة على حوار مدعوم ومسنود ماليًا بشكل أساسى يضمن استمراريتها ونجاحها.

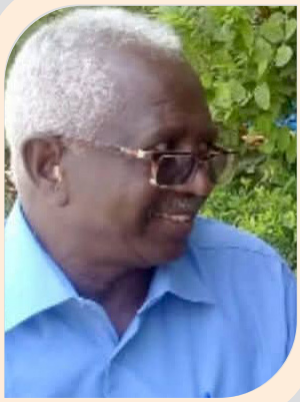

مقارنة بين أدب المخاطبة لدى القوى الديمقراطية، مناهضي الحرب وقلة أدب الإسلامويين دعاة الحرب

عثمان عبدالله فارس

ملخص

ينتقد المقال ما يصفه بتراجع لغة الخطاب السياسي لدى دعاة الحرب، مستشهداً بعبارات وشتائم موجهة إلى الصحفيين ومناهضي الحرب، معتبراً أنها تتجاوز تقاليد المخاطبة السودانية.

يقارن الكاتب ذلك بخطاب قادة من القوى الديمقراطية، مستشهداً بموقفي عبد الخالق محجوب والتجاني الطيب، اللذين أكدا الفصل بين الخلاف السياسي والإساءة الشخصية.

يرى أن السخرية من ثورة ديسمبر والشهداء واستخدام الأوصاف المهينة للخصوم أسهما في تراجع مستوى الخطاب العام، بالتزامن مع الحرب والاستقطاب السياسي.

يخلص الكاتب إلى أن وقف الحرب ضروري لوقف خطاب الكراهية والإسفاف، ولبدء إعادة ترميم ما أصاب المجتمع السوداني من انقسامات وتدهور في القيم العامة.

بدءًا: ترددت كثيرًا، في إطلاق (قلة أدب) في عنوان المقال لكنني لم أجد مرادفًا لفظيًا في الثقافة والعرف السوداني، يناسب ويتسق مع ما يُضجُ به أعلام مؤججي الحرب ودعاتها!

ليست فاطمة أبوشامة وحدها:

ما ورد في مخاطبة الصحفية/ فاطمة أبوشامة من سباب وشتيمة لزميلتها الصحفية/ رشا عوض أثار حفيظة وغضب مجموعات كبيرة من الشعب السوداني، المحافظ، غض النظر عن مواقفهم السياسية، حيث إنه تجاوز العرف السوداني بكل ما يحمل من قيم التسامح واحترام وعدم تحقير الآخر مهما كانت درجة الخلاف.

ما (زفرته) الفاتية- لم أجد تأنيث للكلمة لأنها لم تتداول في حق النساء، لبعدهن عن بذئ القول - ما كتبته عن زميلتها لم يكن زلة لسان أو زفرة غضب وحقد، إنما هو حصيلة تربية في (مدرسة تربوية) مؤسسة الأركان شيدها ورعاها الإسلامويون منذ بداية السبعينات أو قبله، وخرّجت عشرات (الكوادر) ممن أطلقوا على أنفسهم (صعاليق التنظيم) - صعلوق بالمعنى السوداني وليس صعلوك، فقير، وفق المعنى العربي - وكان لهم قصب السبق في إفساد الحياة السياسية من أكبر وأرسخ منبر للوعي، سوح الجامعات، ومن أكبر أساتذتها وروادها الذين لا زالوا على قيد الحياة وعدم الحياء أمين حسن عمر الذي لا يندى له جبين وهو يصف إخوته، في الوطن، المختلف معهم سياسيًا بـ (الرويبضات) - وهو وصف غير متداول في اللغة العربية إلا نادرًا وتعني ناقص الرجولة .. السخرية من ثورة ديسمبر وتحقير الشهداء الكرام:

بمراجعة معظم القروبات والمواقع الإسفيرية لـ (المتوركين الجدد)، المقيمين في تركيا، - لا زالت مقولة أجدادنا سارية حتى الآن: التركي ولا المتحرك- هذه المواقع تضج بالسفالة والسفه والانحطاط في كل الردود على دعاة السلام ومناهضي الحرب. بل بها ما يعف اللسان عن ذكره ويأبى الكيبورد عن كتابته!

ولسعداء الحظ الذين لم يطلعوا على ذلك السجل السخيف، أورد بعض تهكماتهم:

* فورة مدغشقر الكئيبة [ثورة ديسمبر المجيدة].
* بليناكم والبنات نيام ..
* الكيوتيين، القحاطة، عملاء بن زايد، دويلة الشر، دويلة الخمارات العربية ... الخ السخف!

خطاب القوى الديمقراطية في مواجهة الآخر المختلف:

الأمثلة على الخطابات المتزنة والرصينة للديمقراطيين السودانيين وفي طليعتهم الشيوعيين، عصية على الحصر، وسوف أكتفي بمثالين فقط في عهدين مختلفين من تاريخ السودان الحديث.

بعد حلّ الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان، تصاعدت حدة الخلاف والعداء للحزب الشيوعي والشيوعيين، خاصة من قبل الإخوان المسلمين، في تلك الأجواء قدم أحد أعضاء الحزب للشهيد/ عبدالخالق محجوب صورة فوتوغرافية لإحدى الأخوات المسلمات في وضع عار ومخل بالآداب، فما كان من هذا القائد السوداني المؤدب إلا أن مزق الصورة ورماها في السلة، وقال قولته الشهيرة:

نحن صراعنا مع الإخوان المسلمين صراع سيا سي !

مثال آخر:

في بداية الديمقراطية الثالثة، بعد انتفاضة أبريل 1985 وفي ذروة عداء الإخوان المسلمين، الجبهة الإسلامية، أوانذاك - واتهام الحزب بأنه الفصيل المدني للحركة الشعبية(جون قرنق) شنت حملة ضخمة ضد الحزب وذلك بتلفيق تهمة للمهندس الشيوعي/ صالح الخير باعتباره أحد أعوان قرنق .

تحت تلك الأجواء المكفهرة عقد سمنار أو ورشة عن الخطاب السياسي تحت إشراف وإدارة الأستاذ/ تجاني الطيب رئيس تحرير الميدان .

وكان زبدة وملخص أستاذ تجاني أننا لن نحيد عن خطابنا السياسي الذي عرفته جماهيرنا منذ الأربعينات، مهما تغيّر خطاب الآخرين!

هذا الرأي لم يعجب كثير من الشباب وهم يقرأون كل يوم (الراية وألوان) وهي تبالغ في المهاترات والسخرية والاستخفاف بالرموز الوطنيين بإطلاق أوصاف وألقاب تحقيرية مثل (أبو ناعم) للسيد أحمد المرغني رئيس مجلس السيادة و(أبوكلام) للسيد الصادق المهدي وعزالدين علي (حامل) للدكتور عزالدين علي عامر.

اقترح الشباب:

[أن تمضي الميدان في خطها وخطابها الرصين، وأن يمنحونا، نحن الشباب، صفحة واحدة أسبوعية في الميدان نسميها صعاليق الحزب ونرد على الراية وألوان بنفس أسلوبهم].

فرد أستاذ تجاني على المقترح في جملة مقتضبة ومقنعة للجميع نطقهما تحت ابتسامة موحية:

- لكن حزبنا مافيه صعاليق!

إن انهيارات البنى التحتية للوطن تتبعها الآن انهيارات البنى الأخلاقية وللأسف أن إعادة ترميمها يحتاج لجهد مضاعف!

كل الدعوات أن تقف الحرب، لتخرس هذه الأصوات النشاز، والعبارات السخيفة التي تثير الغثيان وترفع ضغط الدم، لكي نبدأ عمليًا في ترميم ما أصابنا أو أصاب بعضنا من أمراض الكراهية والانحطاط.

تحولت إلى مساكن للأشباح

بارا والخوي والدبيبات.. مدن تبحث عن أهلها

ملخص

تحولت مدن بارا والخوي والدبيبات في كردفان إلى مدن شبه خالية من السكان، بعد موجات نزوح واسعة بسبب القتال وتبادل السيطرة بين الجيش والدعم السريع.

أدى النزوح إلى نهب وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة، فيما تعرضت الممتلكات الزراعية والثروة الحيوانية لخسائر كبيرة.

يقول نازحون إن مدنهم فقدت جانبًا كبيرًا من تاريخها وعمرانها، وإن إعادة إعمارها ستحتاج إلى جهود وموارد ضخمة حتى بعد توقف الحرب.

لا تقتصر الخسائر على الأضرار المادية، إذ أدى إفراغ المدن والقرى من سكانها إلى تعطيل النشاط الزراعي والتجاري، وتحويل مناطق كانت نابضة بالحياة إلى أطلال

سليمان حمد: «عاشت المدينة التاريخية أوضاعًا قاسية بعد خلوها بالكامل من السكان، وقد جرى نهب كل ممتلكات المواطنين.»

محمد عبد الباقي

في مشهد يجسد أسوأ وجوه الحرب، تحولت أبرز مدن إقليم كردفان، بارا والخوي والدبيبات إلى مُدن أشباح بعد أفرغت الحرب تمامًا من سكانها.

هذه الحواضر التي كانت تضج بالحياة، وتمثل شرايين حيوية للتجارة والرعي والزراعة أجبر سكانها مؤخرًا على رحلة نزوح جماعية نادرة وتحولت لمُدن أطلال ينعق فيها الخراب والدمار وتفوح منها رائحة الدعم والموت المجاني ويخيم عليها شبح الجرائم المتعددة.

لم يكن النزوح الجماعي خيارًا اتخذه سكان أي من هذه المُدن بمحض إرادتهم، بل جاء نتيجة لانتهاكات قاسية فرضتها الحرب الدائرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام بين الجيش والدعم السريع، وما صاحبها من تدهور في الأوضاع الأمنية، الأمر الذي دفعهم إلى الفرار بحثًا عن الأمان، وأجبر آلاف الأُسر على ترك ديارها وتاريخها خلف ظهرها.

يجسد واقع هذه المدن الثلاث الخاوية من سكانها جانب غير مرئي وغير معلن في أجهزة إعلام الطرفين لكن في الحقيقة يتجاوز جريمة ارتكابهما لأبشع الانتهاكات وجرائم القتل والاختفاء القسري، وتدمير مصادر العمل، وقطع سلاسل الغذاء، وحرمان المواطنين من العمل، وتقليص المساحات المزروعة، وتفشي المجاعة والأمراض، وتدمير الغابات والقضاء على الثروة الحيوانية إلى إنهاء مسيرة عمران امتدت لسنوات طويلة رافقت تطور هذه المدن الثلاث.

وبالنسبة لمدينة الخوي فقد غادرها سكانها بعد تبادل سيطرة الطرفين عليها لأكثر من مرة، فالمدينة التاريخية بولاية غرب كردفان والتي تبعد نحو 100 كيلومتر شرق مدينة النهود، ونحو 200 كيلومتر عن عاصمة الولاية الفولة شهدت انتهاكات قاسية قبل أن يسيطر عليها الدعم السريع للمرة الأخيرة في مايو 2025.

وتعد الخوي من أهم مناطق تربية الثروة الحيوانية في السودان حيث يقع بها أكبر أسواق الماشية في غرب السودان، وتشتهر بجودة وتصدير الضأن الحمري، إلى جانب الأبقار والماعز والإبل.

يقول سليمان حمد، أحد سكان الخوي الذين نزحوا إلى أم درمان، لـ«أفق جديد»: «عاشت المدينة التاريخية أوضاعًا قاسية بعد خلوها بالكامل من السكان، وقد جرى نهب كل ممتلكات المواطنين، بما فيها المنازل التي اقتلعت حتى أبوابها ونوافذها، ودُمرت الأشجار والمباني الحكومية والمستشفيات والمدارس».

وكان أكثر ما تضرر في الخوي مباني المؤسسات العامة، ومنها المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية الأخرى، فقد طال التدمير نحو عشر مدارس ثانوية في مدينة الخوي، بجانب أكثر من ثلاثين مدرسة أساس في داخل المدينة وريفها، والمستشفى الحكومي العام وبقية المؤسسات الحكومية ومقرات الشركات التي كانت تنشط في تجارة الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية.

يضيف سليمان: «الأضرار التي لحقت بالمدينة، التي لها تاريخ ضارب في القدم ومرت بمراحل تطور مختلفة، لا يمكن معالجتها باليسر حتى لو توقفت الحرب، وسوف تحتاج إلى جهود كبيرة ومبالغ طائلة من أجل إعادة إعمارها».

وقد طالت الحرب كذلك مدينة الدبيبات التابعة لولاية جنوب كردفان والتي شهدت حالة نزوح جماعي في شهر مايو 2025، وفي يونيو من العام نفسه وصلت حركة النزوح إلى أعلى مستوياتها، إذ نزح حتى سكان القرى المجاورة بعد ارتفاع حدة الانتهاكات التي أعقبت استرداد الدعم السريع للمدينة من الجيش.

وتتميز الدبيبات، التي ارتبط تاريخ تأسيسها وتطورها كمدينة بمد خط السكة الحديدية بين عامي 1911 و1912، عندما وصل

سليمان حمد: «الأضرار التي لحقت بالمدينة لا يمكن معالجتها باليسر حتى لو توقفت الحرب، وسوف تحتاج إلى جهود كبيرة ومبالغ طائلة.»

علي عبدالمولى: «قرار تركهم لها خلفهم والسير في طريق النزوح كان خيارًا قاسيًا، كالمفاضلة بين الموت والحياة.»

علي عبدالمولى: «تحولت آلاف المساحات التي كانت تمثل مشاريع زراعية واسعة إلى أراضٍ بور، وخسر السكان آلاف الرؤوس من قطعان الماشية.»

صالح: «عندما سيطر عليها الجيش للمرة الثانية كانت خالية تمامًا من السكان.»

خط قطار غرب السودان إلى المنطقة، بأنها من أهم مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني بإقليم كردفان، حيث توجد بها غابات شاسعة لإنتاج الصمغ العربي ومشاريع زراعية واسعة، بينما يوجد بها سوق الحاجز العريق الذي يعد أحد أهم أسواق الإبل في السودان.

وكان الدعم السريع قد سيطر على الدبيبات في وقت مبكر مع بداية الحرب، قبل أن يستردها الجيش في مايو 2025، وبعد أقل من أسبوعين تمكن الدعم السريع من السيطرة عليها للمرة الثانية والأخيرة، وهو ما دفع سكانها إلى رحلة نزوح جماعية، تاركين خلفهم المدينة التي عاشوا فيها لأكثر من 100 عام.

يقول علي عبدالمولى من سكان الدبيبات ولاجئ في أوغندا، لـ«أفق جديد»: «لا يمكن استيعاب حقيقة إفراغ الدبيبات من سكانها بهذا الشكل كخبر عادي يمر على الإنسان ولا يتأثر به، فالمدينة التي تجاوز عمرها المائة عام هي جزء من الوجدان السوداني العام، وجزء من حياة آلاف المواطنين الذين ولدوا وترعرعوا في هذه المدينة العريقة، فقرار تركهم لها خلفهم والسير في طريق النزوح كان خيارًا قاسيًا، كالمفاضلة بين الموت والحياة، لكن دائمًا تنتصر الرغبة في الحياة، ولهذا قرر السكان النزوح وترك تاريخهم الطويل خلفهم».

يضيف علي: «لحقت بالمدينة وريفها أضرار بالغة، أخطرها عمليات النهب الواسعة التي طالت منازل المواطنين وتدمير المباني العامة وتخريب الممتلكات، مما أدى لتوقف الإنتاج الزراعي والحيواني في أهم المناطق الإنتاجية بالسودان، وتحولت آلاف المساحات التي كانت تمثل مشاريع زراعية واسعة إلى أراض بور، وخسر السكان آلاف الرؤوس من قطعان الماشية التي تم نهبها أو تركها أصحابها خلفهم بمحض إرادتهم في زحمة حالة النزوح الأولى، تحت وابل من الرصاص والانتهاكات القاسية التي لحقت بهم».

ويختم علي بالإشارة إلى فداحة الواقعة، ويقول: «تدمير المدن العريقة وتخريب ممتلكات السكان وتشريدهم بمثل هذه الطريقة يعد من الخسائر التي لا يمكن تعويضها في القريب خاصة في ظل استمرار الحرب، فالخسائر ليست مادية فحسب، وإنما هنالك تاريخ طويل جرى مسحه من الوجود بتحويل المدينة إلى أطلال، والمؤسف أن حتى القرى الواقعة في ريف الدبيبات هجرها سكانها، فأصبحت المصيبة عامة على السكان في الريف والمدينة».

كذلك تحولت مدينة بارا العريقة بشمال كردفان إلى مسرح عمليات تبادل السيطرة عليها بين الطرفين أكثر من مرة، إلى أن استردها الجيش آخر مرة في مارس الماضي.

كان الدعم السريع قد سيطر على بارا في أبريل 2023، فحولها إلى قاعدة إمداد مهمة لقواته التي كانت تسيطر على أجزاء واسعة من الخرطوم والجزيرة وكردفان وسنار والقضارف ونهر النيل، لكن الجيش استردها في سبتمبر 2025، ومن ثم سيطر عليها الدعم السريع للمرة الثانية في أكتوبر 2025، إلى أن استردها الجيش في مارس 2026.

ورغم توقف العمليات العسكرية في بارا، لم يعد إليها سكانها الذين غادر آخر من تبقى منهم في رحلة نزوح بعد سيطرة الدعم السريع عليها في أكتوبر من العام الماضي.

يقول صالح الذي نشير إليه باسمه الأول فقط بناءً على طلبه، وهو نازح داخليًا في إحدى المدن لـ«أفق جديد»: «سكان بارا بدأوا في رحلة النزوح بعد استردادها من قبل الدعم السريع في أكتوبر 2025، وعندما سيطر عليها الجيش للمرة الثانية كانت خالية تمامًا من السكان».

تابع صالح: «تعرضت بارا لخسائر فادحة، وتم تدمير المدينة بصورة غير مسبوقة في تاريخها، وقد طال الدمار ممتلكات المواطنين والممتلكات العامة والمناطق السياحية والزراعية في بارا، وشمل التدمير جنائن بارا الشهيرة وأسواقها ومدارسها ومستشفياتها».

وأخبر صالح بأن كثيرًا من تاريخ المدينة التي تعرضت لعمليات سرقة ونهب واسعة قد ضاع، وقد طالت عمليات السرقة والتخريب كل مركز المدينة وحتى أسقف المنازل تم اقتلاعها من قبل اللصوص.

صالح: «تعرضت بارا لخسائر فادحة، وتم تدمير المدينة بصورة غير مسبوقة في تاريخها.»

معاش الناس..
مُعاناة تتضاعف كل يوم

ملخص

تواجه الأسر في أمدرمان وكرري ارتفاعاً متواصلاً في أسعار الضروريات، ما دفعها إلى تقليص الوجبات وتغيير أنماط الغذاء. تقول عواطف بابكر، وهي أم لخمسة تلاميذ، إن ما كانت تنفقه خلال شهر لم يعد يكفي لأسبوعين، واضطرت إلى استبدال اللحوم بأطعمة أقل كلفة.

لجأت أسر أخرى إلى تقليل احتياجاتها اليومية، فتبدل شاي اللبن بالسادة، واقتصرت بعض الوجبات على العدس والطعمية. وتقول إنتصار عيسى، النازحة في أمدرمان، إن ارتفاع أسعار الزيت وتكاليف الكهرباء جعلا إعداد الطعام في المنزل أكثر صعوبة، رغم أملها في تحسن الأوضاع.

أدى تراجع قيمة الجنيه وارتفاع الأسعار إلى إرباك الأسواق والتجار. ويقول صاحب متجر إن رأس ماله تقلص واضطر إلى إغلاق محله مؤقتاً، بينما يؤكد جزار أن عدد زبائنه انخفض بأكثر من النصف، وأن كثيراً من الأسر باتت تعتمد على العدس والرشوشة بدلاً من الخضروات واللحوم.

في سوق 17 بالدروشاب، تراجعت حركة البيع والشراء مع إحجام الأسر العائدة من النزوح عن شراء أكثر من الضروريات. وتقول فاطمة، وهي أم لثلاثة أطفال، إن وضعها خلال النزوح كان أفضل، وإنها اليوم تضطر إلى إعداد «البوش» من كمية قليلة من الفول لتوفير وجبة لأطفالها، مؤكدة أن «الوضع في غاية الصعوبة».

عواطف بابكر: «ما كانت أصرفه خلال شهر لم يعد يكفي لأسبوعين».

مغيرة حربية

«كل يوم يزداد حالنا سوءًا». بهذه العبارة القاسية تشرح السيدة عواطف بابكر، ما آل إليه واقع أسرتها المعيشي جراء موجات الغلاء المتتالية وارتفاع أسعار الضروريات المتزايد، حتى لم يعُد بمقدورها تلبية جميع احتياجات البيت، فتلجأ، تحت وطأة الحاجة، لابتكار تدابير أخرى، منها تقليص مشترياتها الغذائية أو تغيير نمط ما اعتادت عليه الأسرة من مأكل و مشرب.

تقطن عواطف في منطقة كرري، شمالي أمدرمان، وهي ربة أسرة تتألف من سبعة أفراد، منهم خمسة تلاميذ في سن الطلب والدراسة. «نحمد الله أن المدارس متعطلة هذه الأيام»، تقول في حديثها إلى «أفق جديد»، وهي تحسب كلفة منصرفات اليوم الدراسي، والذي يبلغ 20 ألفًا لتعوض به يومًا معيشيًا في البيت. وتضيف أن تسيير اليوم يتطلب 50 ألف جنيه لأسرة متوسطة الحال، لكنها قلَّصت من شراء «اللحمة» كل يوم، واستبدلتها بال«معضمة» وقطع من مرق الدجاج، رغم وعيها بخطورة استخدامها في الطعام. «لم نعُد نجلب الخبز للوجبتين اللتين نأكلهما خلال اليوم، فقد استبدلنا خبز الغداء بالكسرة، ويبلغ سعر الدقيق في الطاحونة 30 ألفًا لربع الذرة». وتقول إن الخضار باهظ الثمن وإن إعداده مُكلف، لذلك فإنها تطبخ البامية المُجففة «الويكة»، ويبلغ رطلها 20 ألف جنيه، أو حساء المعضمة «الرشوشة»، وهي وجبة فقيرة لكنها تسُد الرمق وتُمشّي الحال، مثلما تقول، مضيفةً أن ما كانت تصرفه خلال شهر لم يعد يكفي لأسبوعين.

وتقول إنتصار عيسى، وهي ربة منزل لا تزال نازحة بمنطقة الثورات في أمدرمان، إن تغييرًا شديدًا طرأ على حياتهم اليومية والمعيشية، فقد تغير شاي اللبن إلى شاي سادة، وأصبحت وجبة الفطور مقتصرة على العدس أو سلطة الأسود: «العشاء طعمية بي سلطة برضو. يوم الجمعة بس في وجبة عديل، قراصة ودمعة وزبادي، تحلية بعد الفطور تشيلنا لباقي الأسبوع»، تقول بأسى في حديثها لـ«أفق جديد»، ومن ثم تضيف: «الوضع صعب، نحن أفضل ألف مرة من غيرنا، لأننا بلا أطفال». وتخبر أنها كانت تخبز الطعمية سابقًا في البيت، لكنها أبطلت هذه العادة لأن: «الزيت طار السماء، 14 ألف جنيه للرطل الواحد والعجين ببوظ عشان الكهرباء بتقطع. لو قلت أعملا في البيت بتشيل زيت وكهرباء. «بتعدّي إن شاء الله»، تقول آملة في تحسُّن الأوضاع.

وارتفعت أسعار السلع الضرورية لمستويات قياسية إثر التهاوي المريع للجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية الأخرى، مما أربك الأسر السودانية التي تعاني من ويلات الحرب وتداعياتها القاسية. ويتراوح سعر لبن البدرة بين 55 و40 ألف جنيه، فيما بلغ سعر الحليب 3,500 ألف للرطل، وارتفع كيلو العدس لـ10 آلاف جنيه، وكيلو السكر لـ10، ورطل الشاي لـ25 ألفًا، وبلغت قطعة الصابونة الواحدة 2,500 جنيه.

يقول إسماعيل، وهو صاحب محل للبيع بالقطاعي، إنه اضطر لإغلاق المحل ليومين خشية الخسارة بسبب تقلُّب الأسعار وزياداتها المتتالية. «تقلَّص رأسمالي الفعلي ولم يعُد بمقدوري جلب كثير من البضاعة». ويضيف في حديث مع «أفق جديد»: «أصبحت كثير من الرفوف خاوية. نحن نخسر حقيقة ولا نربح».

وكحال إسماعيل، يشكو عبد الكريم الجزار أن رأسماله تضعضع هو الآخر، ويروي في حديثه لـ«أفق جديد» أن عدد زبائنه تناقص لأكثر من النصف. يبيع عبد الكريم كيلو اللحم بـ48 ألف جنيه، مقسمًا إياه لأثمان يُطلق عليها «مس كول». «لا أحد يستطيع شراء ربع كيلو، لذا نبيع ثمن الكيلو بـ6 آلاف جنيه، ومع ذلك نخسر». ويضيف: «لا إنتاج للخضار في هذه الأيام، وبلغ سعر كيلو الطماطم 16 ألف جنيه، لذلك فإن كثيرًا من الأسر لا تستطيع شراء الخضار، وباتوا فقط يعتمدون على العدس والرشوشة».

وفي سوق 17 بالدروشاب شمال بحري،

إسماعيل، صاحب محل: «أصبحت كثير من الرفوف خاوية. نحن نخسر حقيقة ولا نربح».

إنتصار عيسى: «الوضع صعب، نحن أفضل ألف مرة من غيرنا، لأننا بلا أطفال.. و الزيت طار السماء، 14 ألف جنيه للرطل الواحد».

أصبحت حركة البيع والشراء قليلة، مقارنة بالفترات السابقة لارتفاع الأسعار، إذ أحجمت كثير من الأسر التي عادت من نزوح قاس، عن الشراء واكتفوا بالضروريات الأساسيةً. وتقارن فاطمة بين فترة نزوحها في شندي وما آل إليه الوضع بعد عودتها للبيت. تقول فاطمة، وهي أم لثلاثة أطفال، إن فترة النزوح أفضل، فقد كنا ميسوري الحال قليلاً. «هنا لا نتلقى أي مساعدات رغم حاجتنا الماثلة». وتضيف متحدثة إلى «أفق جديد»: «أقل مبلغ تشتري بيهو فول من الدكان هو 3 آلاف جنيه، لا يكفي لوجبة الفطور، أضيف عليه الماء المُسخَّن وأصنع منه «بوش» للأولاد. «الوضع في غاية الصعوبة».

عبد الكريم، جزار: «لا أحد يستطيع شراء ربع كيلو، لذا نبيع ثمن الكيلو بـ6 آلاف جنيه، ومع ذلك نخسر».

استراتيجية الولايات المتحدة المتغيرة تجاه السودان وحدود النفوذ القسري

ملخص

شهد النهج الأميركي تجاه الحرب في السودان تحولًا من الوساطة والضغط للتوصل إلى هدنة، إلى استخدام أدوات ضغط مباشرة على القادة العسكريين وشبكات دعمهم، مع تأكيد واشنطن أن برهان ودقلو لا يملكان مستقبلًا سياسيًا في حكم البلاد.

يرى الكاتب أن واشنطن تجمع بين التفاوض والدبلوماسية القسرية، عبر مقترح هدنة 90 يومًا، والضغط الدبلوماسي، والسعي لتوسيع حظر الأسلحة ليشمل كامل السودان، بهدف رفع كلفة استمرار الحرب ودفع الأطراف نحو التفاوض.

يشير إلى أن تأثير هذه الضغوط يواجه قيودًا، أبرزها اختلاف بنية المعسكرين العسكريين، وتعدد مصادر التمويل والتسليح، وإمكانية اللجوء إلى بدائل خارجية، إلى جانب معارضة روسيا والصين وحكومة السودان لتوسيع العقوبات.

يخلص الكاتب إلى أن تشديد الضغط الأميركي لا يعني بالضرورة نجاحه، إذ يبقى السؤال حول مدى قدرته على تغيير حسابات الأطراف ودفعها من هدنة مؤقتة إلى تسوية سياسية، في ظل تعدد القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في السودان.

بقلم تسغاب أمار *

لقد تغير نهج واشنطن تجاه الحرب الأهلية في السودان منذ اندلاع النزاع في أبريل/نيسان 2023. فما بدأ كمحاولة للتوسط في وصول المساعدات الإنسانية والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تحول خلال الأشهر القليلة الماضية إلى ما يشبه الدبلوماسية القسرية: ممارسة ضغوط مباشرة على القائدين والشبكات الداعمة لهما، بدلاً من محاولة استمالتهما للتفاوض. ويعكس هذا التحول إدراكاً، ربما جاء متأخراً بعض الشيء، بأن الإقناع وحده لن يُحرك أيًا من الجنرالين، أكثر من كونه تغييراً في الأهداف الأمريكية.

تجلّت أوضح الأدلة على هذا الاعتراف في 15 سبتمبر/أيلول، عندما صرّح المبعوث الأمريكي مسعد بولس لصحيفة «ذا ناشيونال» بأن لا برهان ولا دقلو يملكان مستقبلاً سياسياً في حكم السودان. وبعد أسبوع، أفادت وكالة رويترز بأن واشنطن امتنعت عن منح تأشيرة دخول لبرهان قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وربطت مصادر هذا القرار باتفاق وقف إطلاق النار المقترح لمدة 90 يوماً والذي لم تقبله القيادة العسكرية السودانية بعد. ولم تؤكد وزارة الخارجية الأمريكية ولا مكتب برهان هذا الربط علناً؛ ومع ذلك، من المتوقع أن يلقي وزير الخارجية السوداني محيي الدين سالم كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدلاً من رئيس أركان الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

تفترض الدبلوماسية القائمة على الوساطة إمكانية التوصل إلى حلول وسط بين الأطراف من خلال التفاوض والحوافز. أما الدبلوماسية القسرية فتفترض عدم تحركهم إلا إذا كان للرفض ثمن. ولا يتعارض هذان النهجان بالضرورة، ويبدو أن واشنطن تمارس كلا النهجين في آن واحد، مستخدمةً الضغط لتشكيل شروط أي مفاوضات تُجرى في نهاية المطاف. لكن يبقى السؤال مطروحاً: هل هذا الضغط مُصممٌ فعلاً لتغيير حسابات برهان أو دقلو؟

في أبريل/نيسان، دعت وزارة الخارجية الأمريكية كلاً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى قبول هدنة إنسانية فورية لمدة ثلاثة أشهر دون شروط مسبقة. ولا يُشير وجود هذا المقترح إلى مدى رغبة أي من الطرفين في الالتزام به. إن وقف إطلاق النار، في حال تنفيذه، يُخفف من حدة العنف على المدى القريب، أما ما إذا كان سيُحقق أكثر من ذلك فهو أمر آخر. وقد صرّحت كل من واشنطن والتحالفات المدنية السودانية علنًا بأنه لا يحق لأي من الطرفين المتحاربين التدخل في رسم مستقبل السودان السياسي، انطلاقًا من مبدأ أن الهدنة تهدف إلى فتح المجال أمام مفاوضات بقيادة مدنية، لا إلى إضفاء الشرعية على موقف أي من الجنرالين.

إن اعتبار برهان ودقالو هدفًا مشتركًا للدبلوماسية القسرية يقلل من شأن الاختلاف الكبير في مواقف المعسكرين. فقد ذكرت صحيفة «ذا ناشيونال» أن قوات الدعم السريع قبلت الهدنة الإنسانية لمدة 90 يومًا مع رفضها بعض بنود ترتيبات الانسحاب المقترحة، بينما تعهد برهان بمواصلة القتال حتى هزيمة قوات الدعم السريع هزيمة ساحقة. كما أشار محلل ورد ذكره في التقرير إلى نقطة هيكلية جديرة بالاهتمام: برهان لا يتخذ القرارات بمفرده، نظرًا لوجود جماعات مسلحة وفصائل إسلامية وقوى سياسية أخرى متغلغلة في معسكره. وهذا يثير تساؤلًا أكثر إلحاحًا من مجرد جدوى الضغط على برهان، إذ يتساءل عما إذا كانت الدبلوماسية القسرية الموجهة إلى قائد اسمي قادرة على تحريك تحالف عسكري سياسي أوسع نطاقًا، أم أنها لا تفعل سوى تغيير الموقف العلني للتحالف دون المساس بحق النقض الداخلي. أما مسألة ما إذا كانت بنية قيادة قوات الدعم السريع وعلاقاتها الخارجية تشكل المشكلة نفسها فهي مسألة منفصلة لا يملك هذا المقال أدلة كافية للإجابة عنها، مع أنه لا يوجد ما يدعو للافتراض بأن المعسكرين يستجيبان للضغط بالطريقة نفسها أو للأسباب نفسها.

إن أوضح دليل على أن استراتيجية واشنطن تتجاوز الضغط المباشر على برهان ودقلو هو اقتراحها في أغسطس/آب 2026 بتوسيع نطاق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة من دارفور ليشمل كامل أراضي السودان. ويهدف الاقتراح إلى إدراج الطائرات المسيّرة والتقنيات ذات الصلة، مستهدفًا بذلك البنية التحتية الأوسع التي تصل من خلالها الأسلحة إلى كلا الطرفين المتحاربين.

ومع ذلك، كشفت هذه المبادرة أيضًا عن حدود النفوذ الأمريكي: ففي 11 سبتمبر، مدد مجلس الأمن نظام العقوبات المفروضة على دارفور لمدة شهر، بينما استمرت المفاوضات بشأن حظر

شامل على مستوى البلاد، وسط معارضة من روسيا والصين وحكومة السودان. وحتى لو نجحت واشنطن في رفع تكاليف اقتناء الأسلحة، فإن العواقب على كل طرف عسكري قد تختلف باختلاف مخزوناته الحالية، وسيطرته الإقليمية، وعلاقاته الخارجية، وقدرته على الوصول إلى طرق إمداد بديلة. فالإجراء الموحد لا يُنتج بالضرورة آثارًا سياسية موحدة.

يبدو أن سلسلة الأسباب التي تراهن عليها واشنطن تسير على النحو التالي تقريبًا: العقوبات وقيود التسلح ترفع التكاليف على الجهات الفاعلة والشبكات المستهدفة. ارتفاع التكاليف يُقيّد الوصول إلى الموارد والمكانة الدبلوماسية. تقييد الوصول يُغيّر في نهاية المطاف كيفية تقييم الأطراف المتحاربة لخياراتها. تغيير الحسابات يُتيح فرصًا للتفاوض. كل حلقة في هذه السلسلة مُحتملة، لكن لا شيء منها مضمون، وتنهار السلسلة تمامًا إذا تمكنت القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع من إيجاد مصادر بديلة للتمويل أو المعدات أو الدعم اللوجستي لتلك التي قطعتها العقوبات.

إن حرب السودان ليست صراع إرادات بين واشنطن وجنرالين، والتحالف الذي تعمل واشنطن من خلاله يثير تساؤلات حول أولويات من يعكسها إطار الوساطة فعلياً. فالتحالف الرباعي، الذي يضم الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات، يضع الدبلوماسية الأمريكية ضمن إطار تحالف وليس قناة ثنائية، وقد أشارت واشنطن بشكل منفصل إلى مجموعة خماسية أوسع تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية كمسار سياسي موازٍ. إن التعامل مع التحالف الرباعي والخماسي كآلية واحدة يحجب سؤالاً جوهرياً: هل يعكس هذا الهيكل ذو القيادة الخارجية الأولويات المؤسسية الأفريقية، أم يتجاوزها؟ وهل يعقد ذلك أو يدعم تسوية بقيادة أفريقية بطرق تستحق الدراسة بمعزل عن أي حكم يُصدر بشأن العقوبات الأمريكية أو دبلوماسية وقف إطلاق النار تحديداً؟ تحافظ الصين وروسيا على مصالحهما الخاصة في النظام السياسي السوداني، وهي مصالح قد تتوازى أو لا تتوازى مع مصالح واشنطن، ولا يثبت وجود تدخل أجنبي في حد ذاته أن أيًا من هذه الجهات الفاعلة يدعم القتال. ما يعنيه ذلك هو أن الضغط الأمريكي يعمل في بيئة يمكن فيها لمصادر الدعم الدبلوماسي أو المادي البديلة أن تخفف من تأثيره، وهو ادعاء يحتاج إلى اختبار من خلال معاملات وتصريحات محددة بدلاً من الحقيقة العامة المتمثلة في وجود اهتمام أجنبي بالسودان.

هناك أيضًا بُعدٌ أفريقيٌّ يُغفل عنه في معظم التغطيات الغربية لهذا الملف. فبنية التحالف الرباعي، وبروز واشنطن فيه، يثيران تساؤلاً وجيهاً حول كيفية ارتباط أولويات الاتحاد الأفريقي ومواقف الدول المجاورة بإطار وساطة مصمم إلى حد كبير خارج القارة. ويستحق الأمر دراسة ما إذا كانت القيادة الخارجية تُعقّد أو تدعم تسوية بقيادة أفريقية، بمعزل عن أي حكم يُصدر بشأن العقوبات الأمريكية أو دبلوماسية وقف إطلاق النار تحديدًا.

أصبح نهج واشنطن تجاه السودان أكثر حزمًا، إذ يجمع بين دبلوماسية وقف إطلاق النار والضغط على القادة العسكريين والشبكات الداعمة للحرب. ولا يُعدّ توسيع نطاق الأدوات القسرية دليلًا كافيًا بحد ذاته على فعالية النفوذ. ويتوقف تأثير العقوبات والاستبعاد الدبلوماسي وقيود التأشيرات على حسابات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على الأثر المادي لهذه الإجراءات على شبكات التجنيد والمشتريات والتمويل، ومصداقية المطالب المرتبطة بها، وتوافر مصادر دعم بديلة قادرة على التخفيف من آثارها. كما يعتمد الأمر على قدرة الضغط الموجه ضد برهان ودقلو بشكل فردي على الوصول إلى التحالفات الأوسع التي يخضع لها كل قائد، وهو ما يمثل مشكلة مختلفة لكل طرف. وبالتالي، فإن السؤال المحوري ليس ما إذا كان بإمكان واشنطن فرض تكاليف، بل ما إذا كانت هذه التكاليف كافية لتقليص فجوة النفوذ بما يكفي لدفع السودان من وقف إطلاق نار مؤقت إلى تسوية سياسية تفاوضية، ولا تجيب الأدلة المتاحة في سبتمبر/أيلول 2026 على هذا السؤال بعد.

* باحث في مجلة هورن ريفيو

انتخابات جنوب السودان:

استحقاق دستوري مؤجل وجدل سياسي محتدم

ملخص

يمضي جنوب السودان نحو الانتخابات المقررة في 22 ديسمبر، بعد تعديل قانون الانتخابات ومصادقة الرئيس سلفا كير عليه، وتعيين رئيس جديد للمفوضية وحل الحكومة الانتقالية. وتستهدف الانتخابات إنهاء المرحلة الانتقالية بموجب اتفاق السلام لعام 2018.

تتمسك الحكومة بإجراء الانتخابات في موعدها، بينما ترى قوى معارضة أن الإجراءات اتُخذت بصورة أحادية وتجاوزت متطلبات اتفاق السلام، خاصة الدستور الدائم والتعداد السكاني وتوحيد القوات.

يواجه الاستحقاق تحديات تتعلق بضيق الوقت، وتسجيل الناخبين والتمويل والأمن، إلى جانب عدم بدء الحملات الانتخابية وغياب بعض القوى الرئيسية عن الحوار، ما يثير تساؤلات حول جاهزية العملية.

في المقابل، يرى مؤيدو الانتخابات أن التعديلات وفرت إطاراً قانونياً للانتقال إلى حكومة منتخبة، وأن الحوار يمكن أن يعالج الخلافات. وبينما تتمسك الحكومة بموعد ديسمبر، تطالب المعارضة بحوار شامل قبل المضي في الانتخابات.

سلفا كير: «هذا الحوار بين الأحزاب ليس مجالاً للمفاوضات والخلافات، وليس مكاناً للتحول عن المسار الذي اتخذناه».

عبد الهادي الحاج

يمضي جنوب السودان نحو إجراء الانتخابات العامة المقررة في 22 ديسمبر المقبل، وسط أصوات ناقدة من القوى السياسية المعارضة، وسلسلة من الإجراءات السياسية والقانونية شملت تعديل قانون الانتخابات، ومصادقة الرئيس سلفا كير ميارديت على التعديلات، وتعيين رئيس جديد للمفوضية القومية للانتخابات، إلى جانب حل الحكومة الانتقالية وتشكيل حكومة لتصريف الأعمال.

وتستهدف الانتخابات إنهاء المرحلة الانتقالية التي أُنشئت بموجب اتفاق السلام لعام 2018، بعد تمديدها لمدة عامين في سبتمبر 2024، ولم تشهد جنوب السودان انتخابات على المستوى الوطني منذ استقلالها عام 2011.

وأجازت الهيئة التشريعية القومية في جنوب السودان تعديل قانون الانتخابات القومية لسنة 2012، تعديل 2026، بعد جدال داخل البرلمان حول حجم الحكومة والبطالة والتمثيل البرلماني، وشملت التعديلات إجراءات الانتخابات وتسجيل الناخبين وتشكيل المجالس التشريعية القومية والولائية.

لا مجال للتفاوض والخلافات

في 21 سبتمبر، صادق الرئيس سلفا كير على تعديل قانون الانتخابات الوطنية لعام 2012، المعدل في 2026، وأدى قابرييل بول دينق ماجوك اليمين الدستورية رئيساً جديداً للجنة الوطنية للانتخابات، فيما أعلن الرئيس كير حل الحكومة الانتقالية، خلال اجتماع موسع لهيئة الرئاسة شارك فيه نواب الرئيس وقادة الأحزاب السياسية ومستشارو الرئيس والوزراء وعدد من كبار المسؤولين، وفقاً لمكتب الرئيس.

والأربعاء أدى أعضاء الحكومة الانتقالية لتصريف الأعمال، الذين جرى تعيينهم حديثاً، اليمين الدستورية أمام الرئيس سلفا كير.

وأعقب هذه الإجراءات افتتاح الرئيس كير يوم الخميس في جوبا حواراً بين الأحزاب حول القضايا المتعلقة بالانتخابات، وذلك بمشاركة من وصفهم بـ «الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين» لمناقشة القضايا الانتخابية الجوهرية.

وحذر رئيس جنوب السودان، الأحزاب السياسية من استخدام الحوار الوطني الجاري بين الأحزاب لتغيير أو تعطيل مسار البلاد نحو الانتخابات.

وقال سلفاكير إن الحوار بين الأحزاب يجب أن يركز على القضايا المتعلقة بالانتخابات، وألا يتحول إلى منصة لإعادة التفاوض حول مسار العملية الانتخابية.

وتابع: «هذا الحوار بين الأحزاب ليس مجالاً للمفاوضات والخلافات، وليس مكاناً للتحول عن المسار الذي اتخذناه، كما أنه ليس مكاناً لإعادتنا إلى الوراء، بل إن هدفه الأساسي هو أن نتفق جميعاً على مسار يؤدي إلى نتيجة سلمية ومعقولة».

فرانسيس مايكل: «مجمل التعديلات التي أُجريت أبطلت، عملياً، اتفاقية تسوية النزاع المنشطة».

كاي تاب: «حتى الآن لا يوجد ما يشير إلى أن هناك وقتاً كافياً لإجراء انتخابات فعلية في البلاد».

خطوة أحادية

وعلى صعيد آخر، دعت مجموعات معارضة ومنظمات مجتمع مدني في جنوب السودان «إيقاد» والاتحاد الأفريقي إلى مراجعة اتفاق السلام والدعوة إلى حوار سياسي وطني شامل، معتبرة أن الاتفاق المنشط انهار كإطار لإدارة الانتقال السياسي، بعد انتهاء الترتيبات الانتقالية في 22 سبتمبر دون اتفاق على إطار بديل، ما أدى إلى أزمة دستورية وسياسية.

كما انتقدت التعديلات الأخيرة على اتفاق 2018 وقوانين الانتخابات، وقالت إنها فصلت إجراء الانتخابات عن استكمال الدستور الدائم والتعداد السكاني.

لكن في سياق مختلف يرى النائب استيفن لوال نقور، العضو السابق بالمجلس التشريعي القومي الانتقالي، إن الخطوات الأخيرة في جنوب السودان ينبغي فهمها في سياق الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الانتخابية، وليس باعتبارها تراجعاً عن السلام أو إلغاءً لاتفاقية السلام المنشطة.

وأوضح نقور لـ «أفق جديد» أن البرلمان أجرى تعديلات على قانون الانتخابات، صادق عليها الرئيس سلفا كير ميارديت في 21 سبتمبر 2026، بما أوجد الإطار القانوني لإجراء الانتخابات المقررة في 22 ديسمبر، مشيراً إلى أن التعديلات فصلت قانونياً بين إجراء الانتخابات واستكمال عملية إعداد الدستور الدائم والتعداد السكاني.

وأضاف أن إنهاء الترتيبات التنفيذية الانتقالية وتشكيل إدارة مؤقتة لإدارة الدولة خلال الفترة المتبقية حتى موعد الانتخابات يمكن النظر إليهما باعتبارهما جزءاً من تهيئة البلاد للانتقال إلى حكومة منتخبة.

وأكد لوال أن اتفاقية السلام المنشطة ينبغي أن تظل الإطار السياسي للمرحلة الانتقالية، داعياً إلى معالجة أي خلاف بشأن تفسير الإجراءات الأخيرة عبر المؤسسات والحوار السياسي، بدلاً من العودة إلى التأجيل أو الصراع.

وشدد على أن الأولوية في المرحلة الحالية هي الحفاظ على السلام والانتقال إلى الانتخابات بصورة منظمة وسلمية، مشيراً إلى أن آلية مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة أكدت ارتباط الانتخابات المقررة في 22 ديسمبر بمسار الاتفاقية، ودعت الأطراف إلى الحوار والتوصل إلى توافق بشأن المسار الانتخابي.

لكن الناطق باسم الحركة الديمقراطية الوطنية، كاي تاب، قال إنهم يرفضون بشدة الإجراءات التي اتخذها البرلمان بشأن الانتخابات، معتبراً أنها تمثل قراراً أحادياً من جانب حزب واحد وحلفائه، ولا تستند إلى ما نصت عليه اتفاقية تسوية النزاع المنشطة لعام 2018.

وأوضح تاب لـ «أفق جديد» أن الاتفاقية تقتضي جلوس الأحزاب السياسية ومناقشة القضايا العالقة والاتفاق على الحلول، ثم يأتي دور البرلمان لإجازة ما يتم التوصل إليه بين الأطراف.

وأضاف أن ما حدث، وفقاً لرؤيته، هو أن حزباً واحداً وحلفاءه مضوا في تمرير أجندتهم، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بحل الجهاز التنفيذي ونواب الرئيس، وهو ما ترفضه الحركة بشدة.

وقال تاب إن اتفاق السلام لعام 2018 يتضمن عدداً من الخطوات التي ينبغي تنفيذها قبل إجراء الانتخابات، مشيراً إلى أن العملية الانتخابية تحتاج إلى وقت طويل لاستكمال إجراءاتها.

وأضاف: «حتى الآن لا يوجد ما يشير إلى أن هناك وقتاً كافياً لإجراء انتخابات فعلية في البلاد، ولذلك نحن لا نثق في الحديث عن إجراء انتخابات في ديسمبر، لأن هناك خطوات كبيرة لم تُنفذ بعد، وكان من المفترض أن تجلس الأحزاب السياسية وتناقش ما ينبغي القيام به لاستكمال هذه الخطوات».

من ناحيته قال الصحفي والمحلل السياسي فرانسيس مايكل، إن الحكومة اتخذت قراراً يمكن وصفه بأنه قرار أحادي الجانب، مشيراً إلى أن اتفاقية تسوية النزاع الموقعة عام 2018 لم تعد تُنفذ بصورة طبيعية منذ مارس 2025، عقب وضع رياك مشار تحت الإقامة الجبرية في جوبا، إلى جانب تجميد نشاطه ومهامه نائباً أول لرئيس الجمهورية.

وذكر مايكل لـ «أفق جديد» أن الاتفاقية لم

فرانسيس مايكل: «الأحزاب غير حرة حتى في إجراء الندوات، كما أن الحملات الانتخابية لم تبدأ بصورة رسمية حتى الآن».

فرانسيس مايكل: «يمكن القول حتى الآن إن مجمل التعديلات التي أُجريت أبطلت، عملياً، اتفاقية تسوية النزاع المنشطة، بمعنى أن ما يحدث الآن في جنوب السودان يمثل عملية سياسية منفصلة تماماً عن الاتفاقية المنشطة».

تُنفذ منذ أكثر من عام، وأن الحكومة عملت خلال هذه الفترة على إجراء تعديلات تهدف، بحسب تقديره، إلى تجاوز الاتفاقية نفسها، موضحاً أن الاتفاق نص بصورة صريحة على متطلبات رئيسية لإجراء الانتخابات.

وأضاف أن الحكومة تمكنت من تجاوز عدد من هذه المتطلبات عبر التعديلات الدستورية التي أُجريت، والتي أعادت العمل بالدستور الانتقالي لعام 2011، في ظل عدم صدور دستور دائم جديد للبلاد حتى الآن، بينما لا تزال المفوضية المعنية بالدستور تعمل على إعداده، وقال مايكل إن ذلك أدى إلى تجاوز النص الذي يشترط وجود دستور دائم قبل إجراء الانتخابات.

وأشار إلى أن الحكومة عدلت كذلك البنود المتعلقة بإجراء إحصاء سكاني قبل الانتخابات، فضلاً عن البنود المرتبطة بتوحيد القوات، موضحاً أن المتطلبات الرئيسية التي نصت عليها الاتفاقية لإجراء الانتخابات جرى تعديلها أو تجاوزها.

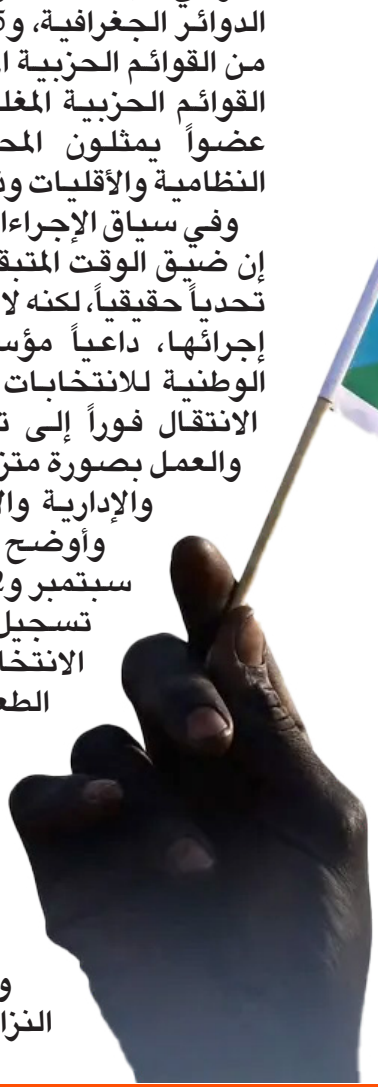

ووفقاً لمايكل فإن الحكومة أجرت تعديلاً آخر على قانون الانتخابات بهدف تمهيد الطريق لحل الحكومة، لافتاً إلى أن القانون عُدل في اليوم نفسه الذي أُعلنت فيه الحكومة الانتقالية، مع الإبقاء على سلفا كير رئيساً للبلاد.

وأضاف: «يمكن القول حتى الآن إن مجمل التعديلات التي أُجريت أبطلت، عملياً، اتفاقية تسوية النزاع المنشطة، بمعنى أن ما يحدث الآن في جنوب السودان يمثل عملية سياسية منفصلة تماماً عن الاتفاقية المنشطة. الاتفاق يسير في اتجاه، بينما يجري الواقع السياسي في اتجاه آخر، ولذلك فإن المناخ السياسي يتحدث عن أشياء، بينما الواقع مختلف».

جدل العملية الانتخابية

نص قانون الانتخابات المعدل، على استمرار الرئيس سلفا كير في منصبه بكامل صلاحياته الدستورية خلال فترة الانتخابات وحتى تولي الرئيس المنتخب السلطة، فيما يُلزم الرئيس، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانتخابات الذي تعلنه المفوضية، بإقالة النائب الأول للرئيس والنواب الآخرين وفقاً للدستور الانتقالي، كما يمنح القانون حق التصويت للجنوب سودانيين المقيمين خارج البلاد ممن يحملون جوازات سفر جنوب السودان سارية ويستوفون شروط التسجيل.

وتتضمن التعديلات تشكيل المجلس التشريعي القومي من 332 عضواً، ينتخب 50% منهم عبر الدوائر الجغرافية، و35% عبر التمثيل النسبي من القوائم الحزبية المغلقة للنساء، و15% عبر القوائم الحزبية المغلقة، إلى جانب تعيين 66 عضواً يمثلون المحاربين القدامى والقوات النظامية والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي سياق الإجراءات الفنية قال النائب نقور، إن ضيق الوقت المتبقي على الانتخابات يمثل تحدياً حقيقياً، لكنه لا يعني بالضرورة استحالة إجرائها، داعياً مؤسسات الدولة والمفوضية الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية إلى الانتقال فوراً إلى تنفيذ الجدول الانتخابي والعمل بصورة متزامنة على المسارات الفنية والإدارية والأمنية والسياسية.

وأوضح أن الفترة الممتدة بين 22 سبتمبر و22 ديسمبر تفرض تسريع تسجيل الناخبين وإعداد السجل الانتخابي ونشره، وفتح باب الطعون وفق القانون، إلى جانب تمكين الأحزاب من اختيار مرشحيها، وتوفير الأمن للمرشحين والناخبين، وتنظيم الحملات الانتخابية، ووضع آليات واضحة وسريعة لتسوية النزاعات الانتخابية.

الناطق باسم الحركة الديمقراطية الوطنية: إن العملية الانتخابية لا يمكن إنجازها بسهولة خلال الفترة المتبقية، مشيراً إلى أن نحو 87 يوماً فقط تفصل البلاد عن موعد الاقتراع.

استيفن لوال نقور - نائب برلماني سابق: «نجاح الحوار لا يقاس بغياب الخلافات، وإنما بقدرة الأطراف على إدارتها سلمياً والتوصل إلى تفاهمات تساعد على إجراء انتخابات شاملة وشفافة».

وأشار نقور إلى وجود تحديات تتعلق بالتمويل والإدارة والتسجيل والتهيئة الفنية، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة دعم المفوضية الوطنية للانتخابات بالتمويل والخبرات الفنية واللوجستية من جانب الحكومة والشركاء الإقليميين والدوليين.

وقال إن السؤال لا ينبغي أن يقتصر على مدى كفاية الوقت، وإنما على كيفية استخدام الفترة المتبقية بأقصى قدر من الكفاءة، محذراً من أن يتحول ضيق الوقت إلى مبرر جديد لتأجيل الانتخابات.

وأضاف أن شعب جنوب السودان انتظر طويلاً للوصول إلى الحكم الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع، داعياً القيادة السياسية والأحزاب والمؤسسات الوطنية إلى العمل معاً لإنجاز هذا الاستحقاق.

ودعا النائب السابق إلى استثمار قيادة الرئيس سلفا كير ميارديت في جمع الأطراف السياسية حول هدف مشترك يتمثل في الحفاظ على السلام وإجراء الانتخابات والانتقال إلى حكومة منتخبة، مع ضمان حق جميع الأحزاب في المشاركة والتنافس السياسي السلمي.

لكن الناطق باسم الحركة الديمقراطية الوطنية، كاي تاب، قال إن العملية الانتخابية لا يمكن إنجازها بسهولة خلال الفترة المتبقية، مشيراً إلى أن نحو 87 يوماً فقط تفصل البلاد عن موعد الاقتراع.

وانتقد ما وصفه بإعلان رئيس مفوضية الانتخابات بشأن جاهزية العملية، قائلاً إن الإعلان لم يوضح بصورة عملية متى سيبدأ تسجيل الناخبين، وما نوع بطاقات الاقتراع التي ستستخدم، وأين ستكون مراكز التسجيل والاقتراع.

وأضاف أن بعض الإجراءات الانتخابية لم تُنفذ حتى داخل جوبا، متسائلاً عن كيفية إجراء الانتخابات في ظل عدم وجود معلومات واضحة بشأن المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات حكام الولايات، أو حملات انتخابية وإعلانات تعريفية بالمرشحين.

وقال تاب إن الوقت المتبقي لا يسمح باستكمال هذه الإجراءات، فضلاً عن وجود مشكلة تتعلق بالموارد المالية والأمنية، مشيراً إلى أن بعض مراكز الاقتراع قد تواجه لاحقاً تحديات أمنية.

ونوه إلى أن البيئة السياسية الحالية لا توفر مساحة كافية أمام المرشحين للخروج وتنظيم حملات انتخابية وتعريف الناخبين ببرامجهم، كما لا توجد، بحسب قوله، مؤشرات واضحة على وجود العملية الانتخابية على أرض الواقع.

وأشار كذلك إلى استمرار غياب الدستور الدائم، قائلاً إن هذا الأمر يمثل أحد الجوانب التي تثير الشكوك بشأن المضي في الانتخابات.

وقال إن ما يحدث داخل مؤسسات الدولة يعكس، من وجهة نظر الحركة، عدم توافر الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، مشيراً إلى واقعة قال إنها شهدت دعوة موظفين للوقوف إلى جانب الحزب الحاكم، معتبراً أن مثل هذه الوقائع تؤكد المخاوف بشأن طبيعة الانتخابات المقبلة والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها.

وفي ذات السياق يذهب الصحفي والمحلل السياسي فرانسيس مايكل، إلى أن مفوضية الانتخابات اشتكت مراراً من عدم كفاية الوقت لاستكمال الإجراءات الرسمية، وعلى رأسها تسجيل الناخبين، الذي لم يبدأ، وفق إفادته، في أنحاء جنوب السودان.

وأضاف أن عملية التسجيل تشمل ملايين المواطنين، إلى جانب الولايات العشر والإداريات الثلاث، ما يجعل استكمال التسجيل وإعداد السجل الانتخابي ونشر القوائم ومراجعتها وغيرها من الإجراءات خلال الأشهر المتبقية أمراً بالغ الصعوبة.

وقال إن مفوضية الانتخابات تواجه تحدياً كبيراً، رغم تأكيدها جاهزيتها، لأن العملية لا تقتصر على الجاهزية الفنية، وإنما تتطلب استكمال سلسلة من الإجراءات التي تحتاج إلى وقت كافٍ.

وأشار مايكل إلى وجود أزمة أخرى تتمثل في المشاركة السياسية، موضحاً أن بعض القيادات السياسية أعلنت رغبتها في الترشح للانتخابات، بينما تنتقد في الوقت نفسه الحكومة والإجراءات المتبعة لتنظيم العملية الانتخابية.

مايكل: بعض القيادات السياسية أعلنت رغبتها في الترشح للانتخابات، بينما تنتقد في الوقت نفسه الحكومة والإجراءات المتبعة لتنظيم العملية الانتخابية

استيفن لوال نقور: «الحوار أداة لإنجاح الانتخابات وليس بديلاً عنها»، داعياً إلى استمرار الحوار بالتوازي مع الاستعدادات الانتخابية.

وقال إن ذلك يؤكد وجود أزمة سياسية حقيقية تواجه البلاد، لا تتعلق فقط بالخلاف بين سلفا كير ورياك مشار، وإنما أيضاً بغياب شريك أساسي في العملية السياسية، هو رياك مشار والحركة الشعبية في المعارضة.

وأضاف أن مشار غائب بصورة كاملة عن المشاركة السياسية في الوقت الحالي، في ظل استمرار محاكمته، بينما أصبحت الحركة الشعبية في المعارضة، بقيادته، غير فاعلة ولا تعترف بالخطوات التي يجري اتخاذها بشأن العملية الانتخابية.

وبحسب مايكل، فإن الإجراءات الجارية في جنوب السودان بعيدة جداً عن اتفاقية تسوية النزاع المنشطة، ولذلك يمكن القول إن الانتخابات المقبلة، إذا أُجريت في ظل هذه الظروف، لا تمثل نتيجة مباشرة لتنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان.

مناخ سياسي متوتر

وسط مناخ سياسي متوتر في جنوب السودان واستمرار الخلافات بين الحكومة والمعارضة بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات، أطلقت الحكومة حواراً سياسياً بمشاركة عدد من القوى السياسية، لبحث القضايا المرتبطة بالانتخابات والتمثيل السياسي والحريات، غير أن قوى معارضة قاطعت الحوار، معتبرة أن العملية لم تشمل الأطراف الأساسية الموقعة على اتفاق السلام.

مايكل وصف المناخ السياسي في جنوب السودان بأنه «متردٍ جداً»، وقال إن الوضع الأمني ينعكس بصورة مباشرة على العملية السياسية، في ظل سيطرة الحكومة على مناطق وسيطرة المعارضة على مناطق أخرى.

وأوضح أن هذا الواقع قد يؤثر حتى في إجراء الانتخابات، إذ توجد مناطق قد لا تتمكن فرق الانتخابات من الوصول إليها بسبب وقوعها تحت سيطرة المعارضة، بينما تتمسك الحكومة برؤيتها الخاصة لإجراء الانتخابات.

وأشار إلى أن الأحزاب السياسية تشكو بدورها من غياب الحريات اللازمة لإقامة الندوات والتحرك والوصول إلى مناطق مختلفة من البلاد، قائلاً إن الأحزاب «غير حرة حتى في إجراء الندوات»، كما أن الحملات الانتخابية لم تبدأ بصورة رسمية حتى الآن.

وأضاف أن عقد الفعاليات السياسية والمؤتمرات الصحفية يتطلب الحصول على إذن من الأجهزة الأمنية، معتبراً أن هذه الظروف تعكس أجواء سياسية وأمنية متوترة، في وقت تواصل فيه المعارضة تقديم شكاواها بينما تمضي الحكومة في تنفيذ خطواتها نحو الانتخابات.

وفي ما يتعلق بالحوار السياسي الذي أطلقته الحكومة بين الأحزاب، قال مايكل إن الحوار بدأ، لكنه واجه مقاطعة من الأحزاب السياسية الرئيسية، ومن بينها الحركة الشعبية في المعارضة وتحالف المعارضة في جنوب السودان.

وأضاف أن غياب القوى الرئيسية عن الحوار يثير تساؤلات حول جدوى العملية الجارية، موضحاً أن الحوار الوطني أو الحوار بين الأحزاب كان من المفترض أن يسبق حل الحكومة الانتقالية، بحيث تتفق الأحزاب على خارطة طريق واضحة، سواء بشأن حكومة تصريف الأعمال أو كيفية إجراء الانتخابات بصورة سلمية ونزيهة، إلى جانب البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية.

وقال إن هذا الحوار لم يُجرَ في التوقيت المناسب، مشيراً إلى أن تصريحات الرئيس سلفا كير بشأن العملية السياسية أغلقت، بحسب تقديره، الباب أمام مشاركة سياسية أوسع تتيح للأحزاب التعبير بحرية عن رؤيتها بشأن إجراء الانتخابات.

وأوضح أن موقف كير، كما يفهمه، يركز على كيفية إجراء الانتخابات وليس على فتح نقاش حول استكمال المتطلبات الناقصة أو إمكانية تمديد موعد الانتخابات.

وقال مايكل إن ذلك يشير إلى أن كير متمسك بإجراء الانتخابات، سواء جرت في بيئة سلمية أو غير سلمية، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستكشف مدى إمكانية تنفيذ ذلك، في ظل وجود العديد من القضايا التي لم تُحسم بعد.

وأضاف أن المعارضة الرئيسية غير مشاركة في الحوار، وكذلك الأحزاب الموقعة على اتفاقية تسوية النزاع، بينما تشارك أحزاب صغيرة

كاي تاب: «العملية الانتخابية تحتاج إلى وقت طويل لاستكمال إجراءاتها»، مشيراً إلى تحديات تسجيل الناخبين والتمويل والأمن والحملات الانتخابية.

فرانسيس مايكل: «المناخ السياسي في جنوب السودان متردٍ جداً، والوضع الأمني ينعكس بصورة مباشرة على العملية السياسية، في ظل سيطرة الحكومة على مناطق وسيطرة المعارضة على مناطق أخرى».

غير موقعة على الاتفاق، إلى جانب أحزاب جديدة، وهي القوى التي تقدم آراءها خلال الحوار، والتي يرى مايكل أنها تدعم خط الحكومة.

من جانبه، شدّد كاي تاب، على أن الحركة الديمقراطية الوطنية ليست جزءاً من الحوار الذي يجري حالياً، ولم تشارك فيه، معتبراً أن الجهة التي تكون طرفاً في المشكلة لا يمكن أن تكون هي نفسها الجهة التي تدير الحوار بشأنها.

وقال إن الحوار ينبغي أن تديره جهة أخرى، سواء كانت من داخل البلاد أو خارجها، على أن تكون طرفاً ثالثاً موثوقاً به وقادراً على إدارة الحوار بصورة مستقلة.

وأضاف أن الأحزاب المشاركة في الحوار الحالي ليست هي الأحزاب الموقعة على اتفاقية تسوية النزاع المنشطة، معتبراً أن بعض هذه الأحزاب «خلقها الحزب الحاكم»، وبالتالي لا يمكن، بحسب رأيه، أن يكون الحوار بين أطراف لا تمثل القوى الرئيسية الموقعة على الاتفاق.

وتابع: «لا يمكن أن تتحاور مع نفسك. كما أن هناك تحديات أخرى، إذ لا توجد قضية حقيقية يمكن أن يناقشها المشاركون إذا كانت الأطراف الرئيسية غائبة. وفي هذه الحالة يمكن تمرير أي نتيجة في غياب أصحاب المصلحة الأساسيين، ومن الواضح ما الذي يمكن أن ينتج عن ذلك».

وقال تاب إن الحركة الديمقراطية الوطنية ترفض بشدة المضي في العملية الانتخابية بهذه الطريقة، مؤكداً مطالبتها بإجراء حوار شامل تشارك فيه جميع القوى السياسية الفاعلة، ولا سيما الأحزاب الموقعة على اتفاق السلام لعام 2018، إلى جانب الأحزاب والقوى السياسية الأخرى خارج الاتفاق.

وأضاف: «نحن نريد أن نجلس جميعاً ونبحث عن الحل الذي يمكن أن يخدم البلاد، لأن استمرار الإجراءات الحالية لن ينتج حلاً، وقد يؤدي أيضاً إلى زيادة المشكلات القائمة في جنوب السودان».

لكن النائب البرلماني السابق استيفن لوال نقور، يرى أن الحوار بين الأحزاب يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تهيئة المناخ السياسي الملائم للانتخابات، خصوصاً إذا تعاملت معه القوى السياسية باعتباره مساحة لمعالجة القضايا الانتخابية وبناء الثقة، وليس وسيلة لإعادة البلاد إلى مفاوضات مفتوحة بشأن موعد الانتخابات.

وأشار نقور إلى أن الرئيس سلفا كير أكد، خلال افتتاح الحوار بين الأحزاب في 24 سبتمبر، أن هدفه هو التوصل إلى مسار مشترك نحو انتخابات سلمية وذات مصداقية، وأن يركز الحوار على القضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وقال إن وجود أحزاب لديها تحفظات على بعض الإجراءات أمر طبيعي في أي عملية سياسية، داعياً إلى طرح هذه الاعتراضات داخل الحوار والبحث عن حلول وضمانات عملية تتعلق بالحريات السياسية، وأمن المرشحين، وتسجيل الناخبين، والحملات الانتخابية وتسوية النزاعات.

وأضاف أن نجاح الحوار لا يقاس بغياب الخلافات، وإنما بقدرة الأطراف على إدارتها سلمياً والتوصل إلى تفاهمات تساعد على إجراء انتخابات شاملة وشفافة. وأكد دعمه للحوار بالتوازي مع استمرار الاستعدادات الانتخابية، بحيث يكون الحوار أداة لإنجاح الانتخابات وليس بديلاً عنها، مشيراً إلى توافق ذلك مع دعوات آلية مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة و«إيقاد» إلى حوار شامل لبناء توافق حول المسار المؤدي إلى انتخابات ديسمبر.

فرانسيس مايكل: «الاتفاق يسير في اتجاه، بينما يجري الواقع السياسي في اتجاه آخر، ولذلك فإن المناخ السياسي يتحدث عن أشياء، بينما الواقع مختلف

إمام الحلو يطرح رؤية للعقد الاجتماعي الجديد:

من الحرب إلى الدولة الوطنية

القاهرة : سماح طه

طرحت قوى ميثاق القاهرة، في أولى منتديات «تجديد العقد الاجتماعي في السودان»، رؤية سياسية وفكرية حول مستقبل الدولة السودانية ومسارات الخروج من الحرب، قدمها المهندس إمام الحلو في ورقة بعنوان «العقد الاجتماعي: من الحرب إلى الدولة الوطنية».

وتناولت الورقة جذور الأزمة السودانية، ومسارات إنهاء الحرب، وإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والديمقراطية والتوافق الوطني، إلى جانب تصور لإدارة المرحلة الانتقالية وإعادة تأسيس النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

من الثورة إلى الحرب

واستهل الحلو ورقته بالتذكير بوثيقة «العقد الاجتماعي الجديد» التي قدمها حزب الأمة القومي في مارس 2020، باعتبارها مشروعاً إصلاحياً لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر.

وأشار إلى أن انقلاب 25 أكتوبر 2021 أجهض مسار الانتقال، قبل أن تقود تداعيات الأزمة إلى اندلاع الحرب في أبريل 2023.

ووصف الحلو الحرب بأنها انتقلت من نزاع بين طرفي انقلاب 25 أكتوبر إلى حرب مدن، ثم حرب أهلية، وصولاً إلى حرب بالوكالة، مع احتمال اتساع نطاقها إقليمياً، محذراً من آثارها على وحدة السودان وتماسكه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومن تنامي التدخلات الخارجية بما يهدد استقلال القرار الوطني.

ثلاثة مشاريع للدولة

وفي قراءته لطبيعة الصراع الراهن، طرح الحلو تصوراً يقوم على وجود ثلاثة مشاريع لنماذج دولة أيديولوجية تتنافس في السودان؛ مشروع الجيش لبناء «دولة العسكر الأوتوقراطية»، ومشروع الحركة الإسلامية لاستعادة «دولة المشروع الحضاري»، ومشروع الدعم السريع لتأسيس «دولة السودان الجديد».

ورأى أن هذه المشاريع الثلاثة، وفق تصوره، لا توفر أساساً لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، لأنها لا تستند إلى شروط بناء «الدولة-الأمة»، القائمة على وجود وعي قومي مشترك يجمع بين الدولة باعتبارها كياناً سياسياً، والأمة باعتبارها كياناً ثقافياً واجتماعياً.

وانتقل الحلو إلى نقد تطور الدولة السودانية منذ الاستقلال، معتبراً أن البلاد ورثت بنية دولة استعمارية لم تنجح النخب الوطنية في إعادة تأسيسها على قاعدة اندماج وطني مستدام، وأن سلسلة الانقلابات العسكرية والأيديولوجية أسهمت في إعاقة تطور الوعي القومي والثقافة السياسية اللازمة لاستيعاب الديمقراطية وتوطينها.

دولة المواطنة وأمة المواطنة

وفي مقابل ذلك، طرح الحلو ما وصفه بفرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة السودانية على أساس عقد اجتماعي جديد، يؤسس لـ«دولة المواطنة وأمة المواطنة»، ويقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، وتعزيز الاندماج الوطني وإدارة التنوع العرقي والجهوي والثقافي والنوعي والجيلي ضمن هوية وطنية جامعة.

وشددت الورقة على ضرورة نبذ اختزال الهوية الوطنية في الانتماءات الإثنية، والاستفادة من التعدد والتنوع باعتبارهما من مصادر قوة السودان، مع ضمان حقوق مختلف الانتماءات الدينية والثقافية وتعزيز الانتماء الوطني.

كما اقترحت تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والأمني والاستراتيجي بين دول إقليم حوض النيل، ضمن رؤية تستهدف دعم استقرار السودان ومحيطه الإقليمي.

أربعة تحديات مصيرية

وحددت الورقة أربعة تحديات مصيرية تواجه القوى السياسية والمدنية السودانية، تتمثل في تحقيق السلام العادل والشامل، وإدارة مرحلة انتقالية راشدة، وبناء دولة وطنية حديثة، ودعم الأمن والسلم والتكامل الإقليمي.

وأكد الحلو أن وقف الحرب يمثل أولوية، لكنه لا يساوي بالضرورة تحقيق السلام الشامل والنهائي، داعياً إلى استراتيجية متكاملة لمعالجة أسباب الحرب وآثارها، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الضحايا والنازحون واللاجئون.

كما دعا إلى الاستفادة من آليات الحقيقة والمصالحة والعدالة الانتقالية وجبر الضرر ومنع الإفلات من العقاب، باعتبارها جزءاً من معالجة آثار الحرب وإعادة بناء الثقة بين

مكونات المجتمع.

جبهة مدنية ومائدة مستديرة

واقترحت الورقة تشكيل اصطفاف مدني جديد يضم التحالفات والتنظيمات السياسية والمدنية الداعية إلى وقف الحرب والتحول المدني الديمقراطي، إلى جانب القوى المجتمعية من الإدارة الأهلية والطرق الصوفية والهيئات الدينية والمؤسسات الإبداعية والرياضية.

وبحسب التصور المطروح، يتطور هذا الاصطفاف إلى جسم مدني متماسك بهيكل منتظم وبرنامج واضح وقيادة خاضعة للمساءلة، ويضع ميثاقاً يحدد المبادئ الدستورية والسياسية الملزمة لمكوناته.

كما دعت الورقة إلى عقد مائدة مستديرة سودانية يشارك فيها أصحاب المصلحة من المدنيين والعسكريين، بإسناد إقليمي ودولي، بهدف وضع استراتيجية قومية لوقف الحرب وإنهائها، وإدارة المرحلة الانتقالية، وبناء الدولة الوطنية ونظام الحكم الديمقراطي التعددي.

ملامح الدولة والنظام السياسي

وتضمنت الرؤية عدداً من المبادئ، من بينها تأمين وحدة السودان وسيادته، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية قائمة على الحرية والعدالة الاجتماعية، واعتماد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما طرحت نظاماً سياسياً ديمقراطياً تعددياً يقوم على اللامركزية الفدرالية، واستراتيجية قومية للسلام، مع التأكيد على التزام المؤسسة العسكرية بالقرار المدني وأداء مهامها الدفاعية وحماية النظام الديمقراطي.

وتدعو الرؤية إلى بناء جيش وطني مهني موحد بعقيدة عسكرية وطنية، ينأى عن السياسة والنشاط الاقتصادي، ويخضع للسلطة المدنية.

مؤتمرات قومية للقضايا الكبرى

ودعت الورقة إلى معالجة القضايا المصيرية والاستراتيجية عبر مؤتمرات قومية متخصصة، بدلاً من حسمها بصورة ثنائية أو فوقية، مشيرة إلى أن قضايا مثل علاقة الدين بالدولة وصناعة الدستور الدائم تحتاج إلى آلية جامعة لتحقيق التوافق.

واقترحت عقد مؤتمرات قومية للسلام، والدستور، والإصلاح الأمني والعسكري،

والاقتصاد، والعلاقات الخارجية، والثقافة، والتعليم، والخدمة المدنية والبيئة، بمشاركة الخبرات السياسية والأكاديمية والمهنية ومكونات المجتمع المدني والأهلي، على أن تشرف عليها مفوضيات قومية مستقلة.

انتقال سياسي ينتهي بدستور دائم وانتخابات

وفي ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، طرحت الورقة برنامجاً يبدأ بإجراءات عاجلة لإدارة الدولة، وإجازة دستور انتقالي يؤسس لحكم ديمقراطي انتقالي قائم على التفويض الشعبي والرقابة التشريعية، وصولاً إلى حكومة انتقالية قومية.

وتقترح الرؤية أن تنتهي المرحلة الانتقالية بإجازة دستور دائم عبر استفتاء شعبي، يعقبه إجراء انتخابات على مراحل تبدأ بالمستوى المحلي ثم تنتقل إلى المستوى القومي.

ساطع الحاج: الحرب ليست نتيجة مباشرة لانقلاب 25 أكتوبر

وفي التعقيب على الورقة، أكد ساطع الحاج الاتفاق على ضرورة تجديد العقد الاجتماعي، داعياً إلى تنظيم دورات ومنتديات نقاشية حول الورقة قبل الانتقال إلى اعتمادها.

وقال إن القوى الموجودة في ميثاق القاهرة يمكن أن تتبنى الورقة وتطرحها للنقاش، مع إدخال ما يلزم من تعديلات عبر حوار واسع حول القضايا التي أثارتها، وصولاً إلى صياغة مشتركة.

وفي ما يتعلق بأسباب الحرب، اختلف الحاج مع اختزال اندلاع الحرب في تداعيات انقلاب 25 أكتوبر، معتبراً أن الانقلاب كان أحد العوامل التي سرعت قيام الحرب، وليس السبب الوحيد في اندلاعها.

ودعا إلى توسيع النقاش حول جذور الحرب وأسبابها، وعدم اختزالها في حدث سياسي واحد، بما يتيح فهماً أوسع للأزمة ومسارات معالجتها.

فيصل بسير: الورقة إطار عام والنقاش يجب أن يستمر

واقترح الأستاذ فيصل بسير تنظيم سلسلة من المنتديات لمناقشة مشروع «العقد الاجتماعي الجديد»، معتبراً أن الورقة المطروحة تمثل إطاراً عاماً يمكن البناء عليه وتطويره من خلال نقاش

أوسع.

وقال إن الدعوة إلى اعتماد الورقة بصورتها الحالية قد تغلق باب النقاش حول عدد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من الحوار، معتبراً أن الأفضل هو استكمال المسألة عبر مجموعة من المنتديات المتخصصة التي تتيح مشاركة أوسع للقوى السياسية والمدنية والمجتمعية.

وشدد على أن الهدف ينبغي أن يكون الوصول إلى صياغة أكثر شمولاً للعقد الاجتماعي، من خلال حوار مفتوح يتيح تطوير الأفكار وإضافة ما تراه المكونات المختلفة ضرورياً لبناء توافق حول مستقبل الدولة السودانية.

حسن بشير: لا نغرق في التفاصيل.. والاقتصاد محور التعافي

ودعا البروفيسور حسن بشير إلى عدم الغرق في تفاصيل الورقة، والنظر إليها من خلال تحديد أبعادها الرئيسية، بما يساعد في تطويرها بصورة أكثر شمولاً وارتباطاً باحتياجات الدولة والمجتمع.

وأوضح أن النقاش ينبغي أن يستصحب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، مشيراً إلى أن تحديد هذه الأبعاد يساعد في بلورة مفهوم أكثر وضوحاً للعقد الاجتماعي وأولوياته.

وربط بشير بين العقد الاجتماعي وبين مرحلة ما بعد الحرب، مشيراً إلى ضرورة الانتقال من التفاهمات السياسية إلى إعادة الإعمار والتعافي واستعادة الدولة ومؤسساتها.

واعتبر أن البعد الاقتصادي يمثل محوراً أساسياً في هذه العملية، لأنه القادر على تحويل التفاهمات السياسية إلى نجاح ملموس ينعكس على حياة المواطنين.

ودعا كذلك إلى استصحاب دور المنظمات الدولية والإقليمية، خصوصاً في مجالات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار ودعم المؤسسات، ضمن رؤية وطنية تحدد الأولويات وتوجه الدعم الخارجي لخدمة مشروع إعادة بناء الدولة.

خبير قانوني: علينا أن نعيد النظر في مفهوم الدولة وتأسيسها

وأشاد المحامي والخبير القانوني، عضو المجموعة السودانية للحقوق والحريات، بالجهد المبذول في إعداد الورقة، معتبراً أن الخوض في قضايا الدولة والعقد الاجتماعي يمثل مدخلاً مهماً لنقاش فكري وسياسي أوسع.

وأبدى اختلافه مع بعض الطروحات الواردة في الورقة، خصوصاً ما يتعلق بتوصيف دولة المهدية باعتبارها نموذجاً للدولة الوطنية، داعياً إلى مزيد من التدقيق في المفاهيم والتوصيفات التاريخية والقانونية المرتبطة بنشأة الدولة السودانية وتطورها.

وأكد أن النقاش حول العقد الاجتماعي لا ينبغي أن يتوقف عند الصياغات النظرية، وإنما يحتاج إلى مراجعة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدولة والمواطنة والهوية.

الصادق: النقاش يبدأ من سؤال «هل الدولة موجودة؟»

وفي السياق ذاته، ذهب الصادق إلى أن النقاش حول العقد الاجتماعي ينبغي أن يبدأ من سؤال أساسي: هل الدولة السودانية موجودة بالفعل وفق المفهوم الذي يجري الحديث عنه، وكيف تأسست؟

وتناول مراحل تكوين الدولة السودانية، رابطاً تأسيسها بالإجراءات الدستورية التي سبقت الاستقلال ومرحلة الحكم الذاتي، وما أفرزته تلك المرحلة من مؤسسات تشريعية.

وتجدر الإشارة تاريخياً إلى أن السودان حصل على الاستقلال في 1 يناير 1956، بعد إعلان البرلمان الاستقلال في ديسمبر 1955، فيما دخلت البلاد الاستقلال من دون دستور دائم، واعتمدت لاحقاً دستوراً انتقالياً.

وفي هذا الإطار، ركز الصادق على دور الجمعية التأسيسية، قائلاً إن مهمتها الأساسية كانت وضع الدستور، معتبراً أن فهم هذه الخلفية الدستورية ضروري قبل الانتقال إلى مناقشة شكل الدولة والنظام السياسي والعقد الاجتماعي الجديد.

نحو نقاش أوسع للعقد الاجتماعي

وأظهرت المداخلات التي أعقبت تقديم الورقة اتفاقاً واسعاً على أهمية فتح نقاش حول العقد الاجتماعي، مع اختلاف المتحدثين في طريقة التعامل مع الورقة، وفي تفسير جذور الحرب، وفي طبيعة الدولة السودانية وتاريخ تأسيسها.

وبينما دعا ساطع الحاج وفيصل بسير إلى استمرار النقاش عبر منتديات متخصصة وعدم إغلاق الباب باعتماد الورقة بصورة نهائية، ركز حسن بشير على ضرورة تحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية للعقد الاجتماعي وربطها بإعادة الإعمار والتعافي.

أما المداخلات القانونية والتاريخية فدفعت باتجاه مراجعة مفهوم الدولة وتأسيسها، وما يرتبط بذلك من مفاهيم الدستور والمواطنة والهوية.

وفي ختام النقاش، برز اتجاه نحو التعامل مع ورقة «العقد الاجتماعي: من الحرب إلى الدولة الوطنية» باعتبارها أرضية أولية للحوار والتطوير، لا صيغة نهائية، بما يتيح إخضاع أفكارها لمزيد من النقاش والمراجعة بمشاركة أوسع من القوى السياسية والمدنية والمجتمعية والخبراء.

دعوة لدور دولي ضاغط وداعم

وفي ما يتعلق بالمجتمع الدولي، دعا الحلو الأسرة الدولية والإقليمية إلى استخدام أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية للضغط على الدول والشركات التي يقول إنها متورطة في تأجيج الحرب، والعمل على وقف إمدادات السلاح والدعم السياسي والمالي للأطراف المتحاربة.

وطرح كذلك دوراً دولياً في مرحلة ما بعد وقف الحرب، يركز على دعم الاستجابة الإنسانية وتسهيل الوصول الإنساني والمساهمة في برنامج للإسعاف الاقتصادي وإعادة الإعمار، ضمن ما وصفه بـ«مشروع مارشال سوداني».

واختتمت الورقة بالدعوة إلى النظر إلى الأزمة الراهنة باعتبارها فرصة لإعادة بناء الدولة السودانية على أسس حديثة، وإقامة «دولة المواطنة وأمة المواطنة»، عبر عقد اجتماعي جديد يكون نتاجاً لمشروع فكري وسياسي سوداني، منفتحاً على الخبرة الإنسانية، ومتجاوزاً تراكمات الاستبداد والإقصاء، ومستفيداً من التطور التكنولوجي والمعرفي في بناء المؤسسات والسياسات العامة.

حيدر إبراهيم..
حين يرحل المفكر ويبقى السؤال

من القرير إلى القاهرة.. سيرة عقل ظل يطارد الحرية حتى آخر العمر

«المنافي لم تستطع أن تنتزع منه وطنه، بل جعلته أكثر التصاقاً به، وأكثر قدرة على النظر إليه من مسافة».

أفق جديد

في مقابر بلبيس، شرق القاهرة، استقر جسد الدكتور حيدر إبراهيم علي في تراب الأرض التي احتضنته لعقود، بينما بقيت أسئلته معلقة في فضاء السودان، ذلك البلد الذي حمله حيدر في رأسه وقلبه وكتاباته أكثر مما حمله في حقائب السفر. رحل الرجل الذي لم يكن يرى الثقافة ترفاً، ولا الفكر زينة للمجالس، ولا الكتابة مهنة للظهور، وإنما كان يرى المعرفة فعلاً من أفعال المقاومة، والعقل ساحة من ساحات الصراع، والحرية شرطاً أولياً لكي يكون للإنسان معنى في وطنه.

ووري حيدر الثرى أمس في مقابر بلبيس، بعد أن غادر القاهرة التي اختارها، منذ أكثر من ثلاثة عقود، فضاءً للمنفى والعمل والتأمل وبناء مؤسسة جعلت من السودان موضوعاً دائماً للبحث، ومن الثقافة السودانية قضية تتجاوز حدود الجغرافيا. مات الرجل بعيداً عن القرير التي ولد فيها، وعن الخرطوم التي ظل يسكنها حتى وهو خارجها، لكن المفارقة العميقة في سيرته أن المنافي لم تستطع أن تنتزع منه وطنه، بل جعلته أكثر التصاقاً به، وأكثر قدرة على النظر إليه من مسافة تسمح له برؤية ما يعجز المقيمون في قلب العاصفة عن رؤيته.

لم يكن حيدر إبراهيم مجرد أكاديمي سوداني حصل على درجات علمية ثم مضى إلى التدريس والبحث، وإنما كان واحداً من أولئك المثقفين الذين تحولت عندهم المعرفة إلى موقف من الحياة، وتحول علم الاجتماع من مادة أكاديمية إلى وسيلة لفهم المجتمع ومساءلة السلطة وكشف البنى التي تنتج الاستبداد والتعصب والانقسام. ولهذا ظل حضوره الفكري أكبر من المناصب التي شغلها، وأوسع من الكتب التي ألفها، وأعمق من المقالات والندوات التي ملأت حياته العامة.

ولد حيدر إبراهيم علي في القرير عام 1943، في بيئة سودانية كان فيها المكان لا ينفصل عن الذاكرة، والقرية ليست مجرد نقطة على الخريطة وإنما عالم كامل من العلاقات والعادات واللغة والرموز. ومن ذلك العالم الريفي خرج إلى التعليم الحديث، فحصل على دبلوم التاريخ والتربية من كلية أم درمان عام 1966، ثم نال ليسانس علم الاجتماع من جامعة القاهرة عام 1970، قبل أن ينتقل إلى ألمانيا، حيث حصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت عام 1978.

كانت تلك الرحلة التعليمية أكثر من انتقال جغرافي من السودان إلى القاهرة ثم إلى أوروبا؛ فقد صنعت جزءاً مهماً من تكوين رجل سيقضي حياته كلها بين سؤالين متلازمين: كيف نفهم المجتمع الذي ننتمي إليه؟ وكيف نحرره من القيود التي تمنعه من أن يصبح مجتمعاً حراً؟

«كان يحاول أن يؤسس لفكرة مختلفة عن الثقافة نفسها؛ ثقافة لا تنتظر الدولة لكي تمنحها شرعيتها، ولا تجعل المثقف تابعاً للسلطة».

«لم يكن حيدر إبراهيم مجرد أكاديمي سوداني، وإنما كان واحداً من أولئك المثقفين الذين تحولت عندهم المعرفة إلى موقف من الحياة».

في ألمانيا اقترب من البحث الاجتماعي بمعناه الحديث، وعمل مساعداً للبحث في معهد فوربينوس بفرانكفورت، كما شارك في إنتاج أفلام وثائقية أنثروبولوجية بالتعاون مع القناة الثانية بالتلفزيون الألماني، وهي تجربة تكشف مبكراً عن اهتمامه بالمجتمع بوصفه حياة بشرية كاملة لا مجرد أرقام ومؤشرات ومفاهيم أكاديمية.

وعندما عاد إلى المجال الأكاديمي العربي، تنقل بين جامعات ومؤسسات بحثية في ليبيا والسعودية والإمارات والسودان والمغرب، وعمل في مشاريع بحثية تتصل بالتنمية الريفية والمجتمع العربي، ثم تولى بين عامي 1990 و1993 تنسيق الدراسات والنشر في المجلس القومي للثقافة العربية في الرباط، قبل أن يستقر في القاهرة ويبدأ الفصل الأكثر تأثيراً في حياته الثقافية.

القاهرة.. صناعة المنبر

في القاهرة لم يكتف حيدر بأن يكون كاتباً ينشر كتبه في دور نشر مختلفة، بل أدرك مبكراً أن المثقف الذي يريد أن يترك أثراً حقيقياً يحتاج إلى أكثر من كتاب، ويحتاج إلى مؤسسة تحمل الأفكار عندما يرحل أصحابها، وتمنح الأجيال الجديدة مساحة لكي تكتب وتناقش وتختلف.

لهذا جاء تأسيس مركز الدراسات السودانية عام 1992 واحداً من أهم أعماله وأبعدها أثراً. بدأت الفكرة في ظروف شديدة الصعوبة، كما روى حيدر نفسه لاحقاً، بعد انقلاب عام 1989، وكانت البداية بلا مقر ولا تسجيل قانوني، وكانت المطبوعات المحدودة تحمل وتوزع بصورة تكاد تكون شخصية، قبل أن يحصل المركز على مقر صغير في شارع شامبليون بالقاهرة، غرفة وصالة، ثم يتحول ذلك المكان الصغير إلى فضاء ثقافي نابض بالحياة. وكان الشعار الذي اختاره حيدر للمشروع: «كن واقعياً واطلب المستحيل».

لم يكن المركز بالنسبة إلى حيدر مكتباً أو دار نشر بالمعنى التقليدي، وإنما كان محاولة لبناء ذاكرة سودانية مكتوبة، في بلد عانى طويلاً من ضعف مؤسسات المعرفة ومن غلبة الشفاهة على التوثيق، ومن الانقطاعات السياسية التي كانت تطيح بالمؤسسات قبل أن تنضج.

ومن خلال المركز خرجت كتب ودراسات ومجلات وندوات وتقارير أصبحت لاحقاً مراجع للباحثين والدارسين. ويذكر حيدر أن المركز أصدر في مرحلة من مسيرته أكثر من مئتي كتاب في المجالات الفكرية والإبداعية، إلى جانب التقرير الاستراتيجي السوداني، ومجلة «كتابات سودانية» التي تحولت إلى واحدة من أهم المنابر الثقافية السودانية المستمرة خارج البلاد.

ولعل الأهم من عدد الكتب والإصدارات أن حيدر كان يحاول، من خلال المركز، أن يؤسس

«لم يكن المركز بالنسبة إلى حيدر مكتباً أو دار نشر بالمعنى التقليدي، وإنما كان محاولة لبناء ذاكرة سودانية مكتوبة».

«كان يرى أن المشكلة لا تنتهي بسقوط نظام سياسي، لأن الاستبداد ليس شخصاً يجلس في القصر، وإنما منظومة من الأفكار والعلاقات».

لفكرة مختلفة عن الثقافة نفسها؛ ثقافة لا تنتظر الدولة لكي تمنحها شرعيتها، ولا تجعل المثقف تابعاً للسلطة، ولا تقيس قيمة الكتاب بعدد الذين يصفقون له، وإنما بالمحتوى والجدية والقدرة على فتح الأسئلة.

وهكذا أصبح المركز، مع مرور السنوات، أشبه ببيت فكري للسودانيين في القاهرة، يلتقي فيه الباحث بالكاتب، والأستاذ بالطالب، والسياسي بالمثقف، وتجد فيه الأجيال الجديدة نافذة على تاريخ بلدها ومشكلاته وأسئلته الكبرى كان حيدر يعرف أن المنفى يمكن أن يتحول إلى موت بطيء للذاكرة، ولذلك حاول أن يجعل من القاهرة مكاناً لاستعادة السودان لا للابتعاد عنه.

المثقف في مواجهة السلطة

مشروع حيدر الفكري شديد الارتباط بمسألة السلطة لم يكتب عن السياسة باعتبارها لعبة بين أحزاب وقادة، وإنما حاول أن ينزل إلى الجذور الاجتماعية والثقافية التي تجعل الاستبداد ممكناً، وتمنح السلطة قدرة على إعادة إنتاج نفسها حتى بعد سقوط الحكومات.

ومن هنا جاء اهتمامه المبكر بالإسلام السياسي، والعلاقة بين الدين والدولة، والتنوير، والعلمانية، والمجتمع المدني، والديمقراطية، والتحولات الاجتماعية، وهي موضوعات ظلت حاضرة في كتبه ومقالاته وندواته لعقود

في كتابه «أزمة الإسلام السياسي: الجبهة القومية الإسلامية في السودان نموذجاً»، الصادر في أوائل التسعينيات، حاول قراءة الحركة الإسلامية السودانية من زاوية فكرية وتنظيمية، لا من زاوية الخصومة السياسية وحدها، ثم تابع ذلك في «سقوط المشروع الحضاري»، الذي جاء امتداداً لذلك النقد بعد تجربة الحكم الإسلامي منذ انقلاب الثلاثين من يونيو 1989. وتصف بيانات الكتب هذا العمل بأنه يتابع تطور الحركة الإسلامية السودانية وأفكارها وأدواتها التنظيمية والسياسية بعد وصولها إلى السلطة.

كان حيدر يرى أن المشكلة لا تنتهي بسقوط نظام سياسي، لأن الاستبداد في نظره ليس شخصاً يجلس في القصر، وإنما منظومة من الأفكار والعلاقات والثقافة السياسية التي تسمح بإعادة إنتاج السلطة القديمة في صور جديدة ولهذا لم يكن نقده موجهاً إلى نظام بعينه فقط، بل إلى العقل الذي يجعل الطاعة فضيلة سياسية، ويجعل الاختلاف خروجاً، ويضع الدولة في مواجهة المجتمع، ويستبدل المواطنة بالولاء

ولم يكن نقد الإسلام السياسي عنده منفصلاً عن مشروعه الأوسع في التنوير والتحرير؛ فالمركز نفسه يعرّفه بوصفه مفكراً وكاتباً وعالم اجتماع تخصص في علم الاجتماع الديني، وجعل جزءاً كبيراً من مشروعه الفكري لنقد الإسلام السياسي، مع اهتمام واضح بقضايا التنوير والتحرير.

وفي كتاباته حول العلمانية، لم يكن السؤال بالنسبة إليه مجرد استيراد مفهوم سياسي من خارج البيئة السودانية، وإنما البحث عن صيغة تحمي الدين من أن يتحول إلى أداة في يد الدولة، وتحمي الدولة من أن تتحول إلى سلطة دينية، وتحمي المواطن من أن يصبح انتماؤه الديني معياراً للمواطنة.

عقل لا يهادن

كان في شخصية حيدر شيء من صرامة الباحث وقلق المثقف، ولذلك لم تكن كتابته دائماً مريحة، ولم يكن يبحث عن الجملة التي ترضي الجميع كان يكتب كما لو أن وراء كل ظاهرة سياسية طبقة أعمق ينبغي الحفر فيها، ووراء كل خطاب رسمي سؤالاً ينبغي تفكيكه، ووراء كل شعار جماهيري تاريخاً ينبغي استعادته.

وحين جاءت ثورة ديسمبر، وجد فيها امتداداً طبيعياً للأحلام الديمقراطية التي دافع عنها طويلاً، لكنه لم يتعامل معها بعاطفة المحتفي فقط، وإنما راقب أداء السلطة الانتقالية وانتقد ترددها وتناقضاتها، محاولاً تفسير العطب في العلاقة بين المكونين المدني والعسكري، ومشيراً إلى أن الثورة لا تكتمل بمجرد إسقاط النظام وإنما تحتاج إلى بناء مؤسساتها ووعيها السياسي. وفي كتاباته المنشورة خلال الفترة الانتقالية يظهر هذا الاشتباك المباشر مع أسئلة الثورة ومآلاتها.

وهنا تتجلى واحدة من أهم خصائص حيدر: لم يكن يضع نفسه خارج الأحداث بوصفه مراقباً

«الكتاب عنده لم يكن منتجاً ثقافياً فقط، وإنما كان وسيلة لمقاومة النسيان».

«لم يكن يريد أن تتحول عاطفة الانتماء إلى حجاب يمنع النقد».

أكاديمياً بارداً، لكنه في الوقت نفسه لم يكن يريد أن تتحول عاطفة الانتماء إلى حجاب يمنع النقد كان يريد من المثقف أن يكون داخل المجتمع وخارج منطقه السائد في الوقت نفسه؛ أن يشعر بآلام الناس، لكنه لا يستسلم لتفسيرهم الأول للأشياء؛ أن ينحاز إلى الحرية، لكنه لا يتخلى عن حقه في نقد الذين يرفعون رايتها.

حيدر والكتاب

من الصعب الحديث عن حيدر إبراهيم من دون الحديث عن الكتاب، لأن الكتاب عنده لم يكن منتجاً ثقافياً فقط، وإنما كان وسيلة لمقاومة النسيان

ترك مؤلفات ودراسات في الإسلام السياسي، والعلمانية، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والتحولات الاجتماعية، كما كتب في تجربته الذاتية وفي أسئلة الثقافة والسياسة السودانية. ومن بين الأعمال التي ارتبطت باسمه «أزمة الإسلام السياسي»، و«سقوط المشروع الحضاري»، و«المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان»، و«العلمانية»، إلى جانب أعمال أخرى كثيرة. وتوثق الفهارس الأكاديمية وجود عدد من هذه الأعمال ضمن الإنتاج المنشور باسمه.

لكن ربما كان كتابه الأهم هو ذلك الذي لم يضع له عنواناً، ولم يطبع في دار نشر، ولم يحمل اسمه على الغلاف: المؤسسة الثقافية التي تركها وراءه

فالمفكر قد يرحل، وقد تنقطع مقالاته، وقد تتوقف محاضراته، لكن المؤسسة التي أنشأها يمكن أن تستمر في إنتاج الأسئلة. وهذا هو المعنى الأعمق لمركز الدراسات السودانية في سيرة حيدر إبراهيم لقد حاول أن يحول المعرفة السودانية من مادة متناثرة في الذاكرة الفردية إلى إنتاج يمكن الرجوع إليه، ومناقشته، ونقده، والبناء عليه.

منفى لم يتحول إلى غربة

كان حيدر واحداً من أبناء جيل سوداني عرف المنفى بوصفه قدراً سياسياً وثقافياً، لكنه رفض أن يتحول المنفى إلى قطيعة مع الوطن عاش سنوات طويلة في القاهرة، إلا أن السودان ظل حاضراً في لغته وأسئلته واهتماماته. كانت الخرطوم حاضرة في الكتاب، والقرية حاضرة في الذاكرة، والسياسة السودانية حاضرة في كل نقاش تقريباً، حتى أصبح الرجل، أكثر حضوراً في الشأن السوداني وهو بعيد عن السودان من كثيرين كانوا يعيشون داخله.

ولعل القاهرة نفسها أدركت مع الوقت أن حيدر لم يكن مجرد سوداني مقيم فيها، بل أحد الذين أضافوا إلى الحياة الثقافية السودانية والعربية مساحة كاملة من الحوار

ومن شارع شامبليون، حيث بدأت حكاية المركز في غرفة وصالة، امتدت خيوط كثيرة إلى الجامعات والمكتبات والصحف والمراكز البحثية والندوات والبيوت السودانية في المنافي المختلفة.

آخر الطريق

في سنواته الأخيرة، لم يتخل حيدر عن الكتابة

«المفكر قد يرحل، وقد تنقطع مقالاته، وقد تتوقف محاضراته، لكن المؤسسة التي أنشأها يمكن أن تستمر في إنتاج الأسئلة».

«لم يكن مشروعه مشروع الإجابات النهائية، بل مشروع الأسئلة التي لا تسمح للمجتمع بأن ينام مطمئناً إلى أوهامه».

ولا عن الاشتباك مع الأسئلة العامة، وظل مركز الدراسات السودانية يحتفظ بآثاره ومقالاته وكتاباته، فيما بقي اسمه حاضراً في النقاشات المتعلقة بالديمقراطية والدين والدولة والإسلام السياسي والمجتمع المدني.

ثم جاء الموت بهدوء، في القاهرة، المدينة التي احتضنت الجزء الأكبر من مشروعه المؤسسي، لتبدأ رحلة أخرى لا علاقة لها بالجسد

وإذا كان حيدر قد أمضى حياته في محاولة تفسير السودان، فإن موته يعيد السؤال بصورة أكثر قسوة: ماذا يبقى من المفكر حين يصمت صوته.

يبقى الكتاب، بالتأكيد، لكن الكتاب وحده لا يكفي تبقى المؤسسة التي بناها، وتبقى مجلة «كتابات سودانية»، وتبقى مئات الدراسات والأوراق والمقالات، وتبقى أجيال من الباحثين الذين وجدوا في مركز الدراسات السودانية باباً مفتوحاً حين كانت أبواب كثيرة مغلقة. وتبقى، قبل ذلك كله، طريقة مخصوصة في النظر إلى الوطن؛ طريقة لا تكتفي بحب السودان، وإنما تسأل لماذا ظل السودان عاجزاً عن أن يكون البلد الذي يستحقه أهله

وهنا تكمن قيمة حيدر إبراهيم

لم يكن مشروعه مشروع الإجابات النهائية، بل مشروع الأسئلة التي لا تسمح للمجتمع بأن ينام مطمئناً إلى أوهامه

كان يفتش عن الحرية في بنية الدولة، وعن الديمقراطية في بنية المجتمع، وعن العقل في مواجهة التعصب، وعن الإنسان خلف الشعارات، وعن السودان الذي يمكن أن يكون إذا تحرر من أسر التاريخ حين يتحول التاريخ إلى ذريعة لإعادة إنتاج القهر

ولذلك فإن رحيله لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره نهاية مفكر فحسب، بل باعتباره لحظة يصبح فيها مشروعه نفسه موضع امتحان فالموت يضع نهاية لحياة الإنسان، لكنه لا يضع نهاية للأسئلة التي أفنى حياته في صياغتها.

التراب الأخير

في مقابر بلبيس، شرق القاهرة، توارى جسد حيدر إبراهيم إلى داخل التراب، وربما كان في المشهد كله شيء من المفارقة التي تصلح لأن تكون خاتمة لسيرة رجل عاش بين الأمكنة والأسئلة

ولد في القرير، وتعلم في أم درمان والقاهرة، وعبر إلى أوروبا باحثاً عن أدوات المعرفة، وعاد إلى الجامعات العربية، ثم جعل القاهرة موطناً لمشروعه الأكبر، وظل السودان يسكنه أينما حل، حتى انتهى به الطريق إلى مقبرة في شرق القاهرة، بعيداً عن النيل الذي عرفه في طفولته، وعن القرير التي خرج منها، وعن الخرطوم التي ظلت في كتاباته حاضرة كجرح مفتوح.

الأفكار لا تُدفن

الجسد حين يعود إلى التراب لا يحمل معه الأفكار وما تركه حيدر إبراهيم ليس فقط مجموعة كتب يمكن ترتيبها على رفوف المكتبات، وإنما سيرة عقل سوداني رفض أن يصالح القهر، ومشروع ثقافي حاول أن يبني للمعرفة بيتاً حين كانت السياسة تهدم البيوت، وإيماناً بأن السودان لا يمكن أن يخرج من أزماته بالانقلاب من سلطة إلى سلطة، وإنما بتحرير الإنسان نفسه من الخوف ومن التلقين ومن تقديس القوة.

«ما تركه حيدر إبراهيم ليس فقط مجموعة كتب، وإنما سيرة عقل سوداني رفض أن يصالح القهر».

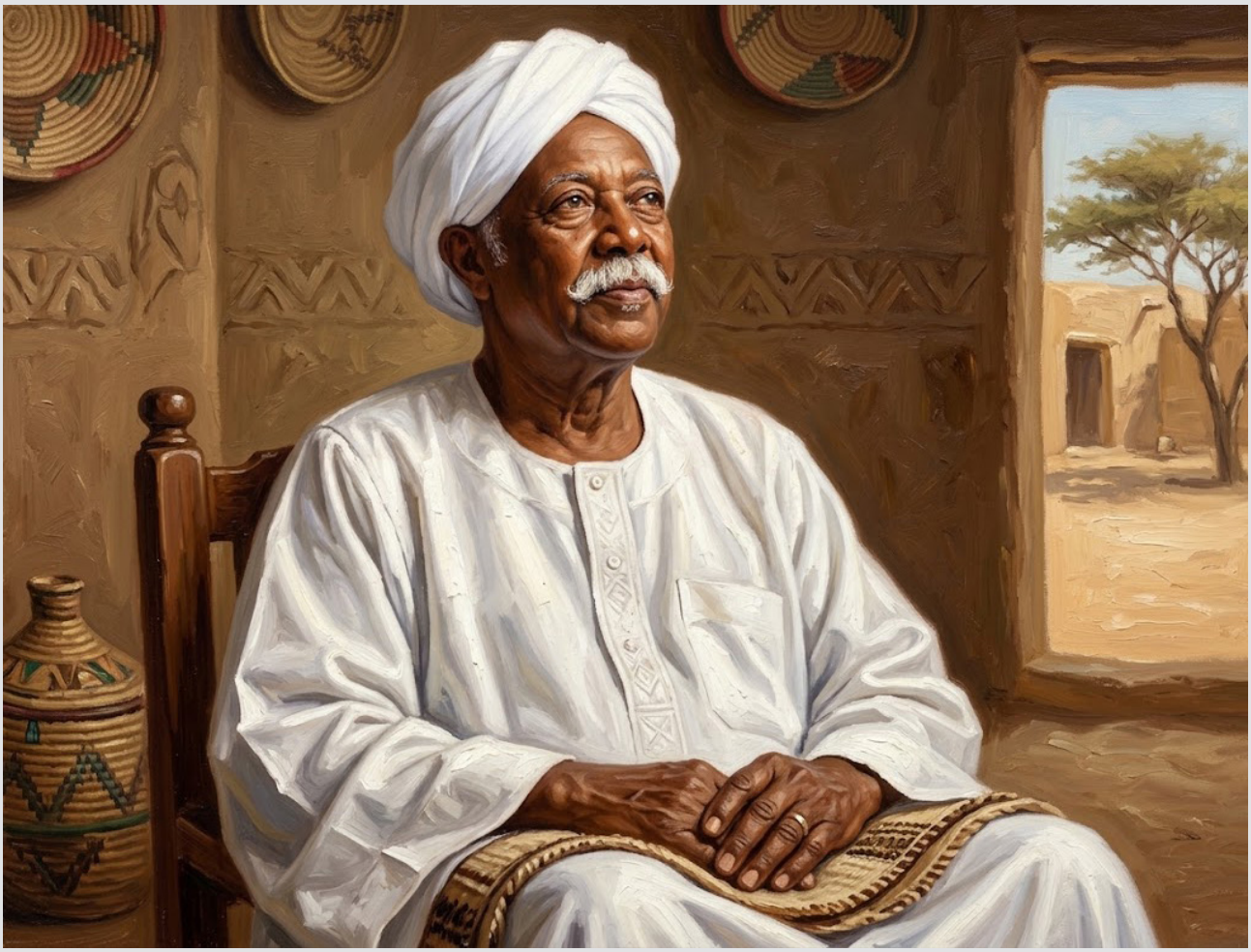

أوقد شمعات ولم يكتفِ بلعن الظلام

توفى الدكتور حيدر إبـراهيم وضريحه التنويري ظاهر يُزار

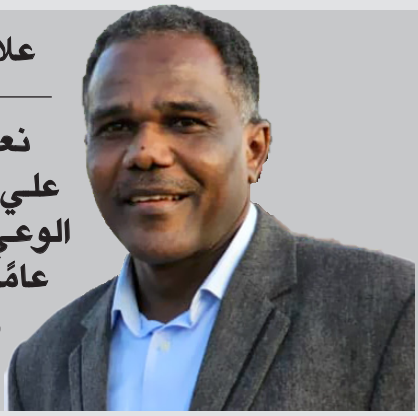

علاء الدين بشير

نعى لنا الناعي من القاهرة يوم الجمعة الدكتور حيدر إبراهيم علي، الكاتب والباحث والأكاديمي والمثقف الكبير الرائد في مجال الوعي والاستنارة في السودان والمنطقة العربية. عن عمر ناهز 85 عامًا أمضى معظمها كادحًا في دروب النضال التنويري المدني والسياسي ومقارعة أنظمة الاستبداد ومحاربة الظلام من أجل نهضة بلاده وأمته.

شغف مبكر وهمة لا تفتقر

انتقل الدكتور حيدر إبراهيم علي، إلى رحاب الله العلية، بعد جولات طويلة من الصراع مع المرض أوهنت الجسد منه لكنها لم توهن عزمه وإتقاد عقله المشرئب إلى النجوم لينتقي صدر السماء لشعبه. فمع كل الدمار الذي خلفته الحرب بالسودان، ظل متفائلًا عاملًا من أجل الغد المشرق ولم تفتر همته أبدًا، كأنما يجسد قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليزرعها»، فقد أخبرني صديقه الدكتور عثمان سراج، المدير التنفيذي الأسبق لمركز الدراسات السودانية، ليل الجمعة الحزينة ونحن نغالب حزننا على الفقد الكبير، أنه ودكتور حيدر كانا حتى آخر أيامه يتواصلان مع بعض الأصدقاء والشباب داخل السودان ويتشاوران معهم من أجل إعادة فتح مركز الدراسات السودانية بعد أن نظفوا ركام الحرب وآثارها المدمرة التي طالت مقره على شارع الجمهورية في منطقة شرق الخرطوم .

نشأ الدكتور حيدر إبراهيم علي في بحري بين منطقتي الوابورات والحلفايا وأمضى طفولته وصباه وطرفًا من شبابه الباكر في تلك المراتع، وكان يمتلك ذاكرة فوتوغرافية حينما يحكي عن عوالمهم في تلك الفترة وتلك الربوع، فمن حكاويه التي سمعناها منه مثلًا قال إنه يتذكر جيدًا يوم ختانه منتصف أربعينيات القرن الماضي بحي الوابورات وأن الفنان عبد العزيز محمد داؤود وكان فنانًا ناشئًا وقتها هو من أحيا حفل الختان وكان يرتدي جلابية وحاسر الرأس من عمامة أو طاقية. وذكر أن شغفه بالمعرفة بدأ مبكرًا جدًا، فرغم حبه لكرة القدم ولكن بنيته الضعيفة صرفته عنها ووجهت طاقاته نحو الولع بالقراءة والإطلاع.

تخرج الدكتور حيدر إبراهيم علي في معهد المعلمين العالي (كلية التربية جامعة الخرطوم حاليًا) منتصف ستينيات القرن الماضي وعمل بالتدريس في المدارس الحكومية العليا. شغفه الشخصي وتطلعه للاستزادة من المعرفة ونفوره من ضيق التنظيمات السياسية صده عن الانتماء السياسي ولكنه اعتنق الفلسفة الوجودية في تلك المراحل الباكرة من تفتح وعيه، وقاده هذا الشغف إلى الارتحال غربًا إلى أوروبا إلى بلد الفلسفة ألمانيا حيث أنجز هناك الماجستير والدكتوراة في علم الاجتماع وعاد إلى السودان ليعمل أستاذًا في جامعة الجزيرة ويرتحل منها إلى جامعات دولة الإمارات العربية، لكنه ظل على الدوام يشعر أن دوره وحلمه وطاقته الفكرية أكبر من أن تظل حبيسة قاعات التدريس، وظلت مساهماته الفكرية خارج إطار التدريس مستمرة عبر الكتابة في الصحف السودانية والعربية وفي مجلة دراسات عربية التي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت .

منارة الدراسات السودانية

وحين جاء انقلاب الإسلاميين في السودان ترك التدريس الجامعي واتخذ قرار المناهضة الفكرية لمشروع الإخوان المسلمين الظلامي الاستبدادي وارتحل إلى المملكة المغربية وشيد هناك منارته الخاصة مركز الدراسات السودانية في العام 1992، وأطلق من خلاله العنان لطاقاته وشغفه في التأليف والكتابة ومشروعه لوعي سوداني جديد ننتقل فيه من ثقافة المشافهة إلى عصر التدوين. وابتدر أيضًا من خلاله خطه المصادم في منازلة أفكار الإسلاميين. وحينما أصبحت القاهرة مركزًا لنشاط السودانيين السياسي والفكري بعد فرارهم من دولة الإنقاذ ارتحل د. حيدر إبراهيم ومركزه إلى هناك، وبدأ مرحلة جديدة من العمل قفز عبرها بالمركز من إطاره المحدود إلى مؤسسة ثقافية وفكرية ضخمة للنشر وبث الوعي وثقافة الاستنارة وتدريب

الشباب في مجالات الكتابة الإبداعية وثقافة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعكف من خلالها على إعادة طبع أغلب المنتوج الفكري والسياسي والثقافي والإبداعي السوداني أو الذي كتبه أجانب عن السودان وبعثه من جديد إلى الحياة من غيابة جُب الإهمال والنسيان.

ربطتني بالدكتور حيدر علي ما أعتبرها علاقة محبة خاصة على محجة المعرفة البيضاء امتدت لأكثر من ربع قرن كنت أنا وقتها يافعًا أحبو على بساط صاحبة الجلالة، بدأت هذه العلاقة نهايات العام 2000 حينما اندفعت في غمرة حالة عاطفية وفورة حماس ثوري أزاحت عني المهابة المفترضة في تلك السن عند مخاطبة القامات الكبيرة المعروفة في المجال العام، بتسطير رسالة خاصة بخط اليد حملتها إلى صديقنا الراحل الطبيب والكاتب الصحافي، كمال حنفي الذي كان هو والدكتور حيدر يتشاركان الكتابة على صفحات الغراء «الصحافي الدولي» التي انضممت لها لتوي. كان حنفي مدعوًا ضمن مجموعات كبيرة من المثقفين والفاعلين السودانيين للمشاركة بأوراق علمية تناقش مختلف قضايا الفكر والثقافة والسياسة في السودان في إطار فعاليات المؤتمر الكبير الذي نظمه مركز الدراسات السودانية بالقاهرة بمناسبة سبعينية أديبنا الكبير الراحل الطيب صالح. كنت أرى في الدكتور حيدر مثقفًا شجاعًا يصدع بما يراه الحق ويستنكف السير في القطيع، فمع مقالاته القوية التي كانت تصلي ظهر نظام الإنقاذ بالحمم ورؤاه التي تكشف بؤس أفكاره، لم يتردد أيضًا في توجيه انتقادات لاذعة للتجمع الوطني المعارض حينما اقتضى الأمر ذلك، وكان أول من نادى بعودة العمل المعارض إلى داخل السودان بعد أن فقد جدواه من الخارج، ولم يكن ذلك أمرًا سهلًا في ظل التعصب والاستقطاب السياسي الحاد وقتها والاتهامات المجانية الجاهزة بالخيانة لكل من يخالف السير في القطيع السياسي المعارض.

كان حيدر يؤسس بوعي وصمامة لدور المثقف العام الذي يصدع بما يراه الحق في نقد وتوجيه الأفكار والسياسة وممارستها. وقد جسّد عندي مقولة علي المك وهو يصف صديقه الشاعر الكبير صلاح أحمد إبراهيم في معاركه الكبيرة والمختلفة «الرجل الشجاع يمثل أغلبية»، فقد كانت تأتينا من القاهرة وأسمرا ولندن وغيرها من العواصم في النصف الثاني من التسعينيات أخبار أنشطة التجمع الوطني المعارض في الخارج والكتل السياسية المنضوية

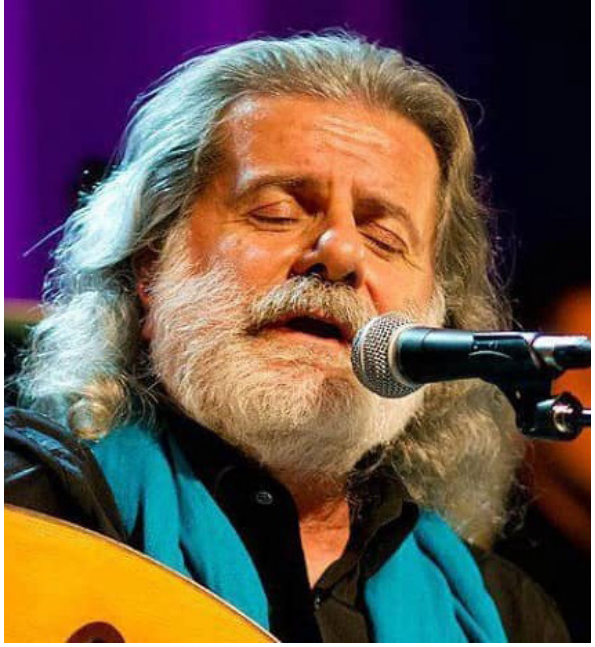

مارسيل خليفة

تحت لوائه، وتأتينا في الوقت نفسه وربما بصدى أعلى صوتًا وأكثر أثرًا، مقالات الدكتور حيدر إبراهيم علي وأسماء مؤلفاته الباذخة في نقد الإسلام السياسي ونظام الإسلاميين وأخبار مركز الدراسات السودانية .

لم تَضِع رسالتي في ركام الأوراق والمنشورات والكتب التي تزحم مكتب دكتور حيدر بالقاهرة ولم تصرفه المشغوليات الكبيرة والزخم وأعمال المؤتمر الكبير عن قراءة رسالتي والاهتمام بها، كما ولم يعتبر اقتطاع جزء من زمنه الضاغط ضياعًا من أجل الرد على رسالة من شاب مغمور في السودان ليس له به سابق معرفة أو لقاء. وجاءني رده محمولًا مع الساعي نفسه الدكتور كمال حنفي، كان ردًا مكتوبًا بخط اليد في صفحتين ولكنهما تحملان من المودة والتواضع والتشجيع والتضامن أضعاف ما عبرت به أنا إليه، وقد أفرحني جدًا وظللت محتفظًا به سنوات طويلة.

شجعني تواصله الحميم على مكاتبته مرة أخرى بعد مرور عام تقريبًا، وطلبت منه كتاب (محمود محمد طه رائد التنوير الديني في السودان)، وهو عبارة عن عدة أوراق علمية كتبها مثقفون وباحثون سودانيون بينهم ورقة للدكتور حيدر إبراهيم علي نفسه وأخرى مترجمة عن اللغة الألمانية لأكاديمي ألماني اسمه يورغن ريجالسكي حملت عنوان (الإخوان الجمهوريين في السودان، مساهمة جديدة في الأيديولوجيا الدينية المعاصرة)، والكتاب من أول الإصدارات التي استهل بها مركز الدراسات السودانية نشاطه أوائل التسعينيات في العاصمة المغربية الرباط، ولم يكن مسموحًا بدخول الكتاب إلى سودان ذلك الزمان أو حتى متوفرًا لدى باعة الكتب القديمة أو عند الأصدقاء ولا يزال على ندرته. وأيضًا وبذات الاهتمام والتواضع

وصلتني نسخة من الكتاب ورد على رسالتي مع الصديق الآخر الذي أخذ مكتوبي إليه، حمل رده التحايا الكبار والتشجيع ثم التقدير الكبير على المعرفة والاهتمام بقامة فكرية ووطنية سامقة مثل الأستاذ محمود .

مغامرة العودة والعود أحمد!

بعد عام من الانقسام الذي ضرب نظام الإنقاذ وانتهى بالمفاصلة بين الإسلاميين، ومساعي الانفتاح النسبي في بداية تلك المرحلة من أجل كسب التأييد السياسي الخارجي، بادر دكتور حيدر إبراهيم علي بتطبيق ما طالب به التجمع الوطني المعارض، وعاد إلى السودان وقام بنقل مركز الدراسات السودانية من مقره بالقاهرة إلى الخرطوم. كانت عودة المركز مهرجانًا فكريًا وإبداعيًا كبيرًا أحيا نهارات وأمسيات الخرطوم العابسة واستمر ثلاثة أيام، تضمن مؤتمرًا ضخمًا عن قضايا التجديد في الفكر الديني والسياسي قُدِمت فيه عشرات الأوراق من خلال جلساته العديدة على مدار الأيام الثلاثة واستضافته قاعة الشارقة الكبرى في جامعة الخرطوم، وشارك فيه بعض من كبار المفكرين والمثقفين العرب من أصدقاء الدكتور حيدر أمثال الأساتذة محمود أمين العالم، والطيب تيزيني وحسن حنفي وآخرين إلى جانب مجموعة من المثقفين والأكاديميين والسياسيين السودانيين مثلت أغلب أطياف الحياة السياسية والفكرية في السودان .

كما تضمنت ليالي الافتتاح كرنفالات إبداعية في الغناء والموسيقى والمسرح ومعارض الفن التشكيلي وورش للكتابة الإبداعية.

كان نظام الإنقاذ أو بعض الأطراف فيه تولى اهتمامًا كبيرًا بعودة الدكتور حيدر إبراهيم علي ومركزه إلى السودان، ربما بدوافع سياسية براغماتية محضة أو قناعات عند بعضهم، فقد تابع وزير الثقافة والإعلام في النظام وقتها، غازي صلاح الدين عودة حيدر ومركزه باهتمام وعمل بنفسه على تذليل كل الصعوبات التي تعترض ذلك بما في ذلك الاتصالات الشخصية وقيادة الحوارات مع الدوائر الأمنية والسياسية المتشددة داخل النظام، وحرص على تكوين لجنة لاستقبال د. حيدر في مطار الخرطوم، وحضر بنفسه الجلسة الافتتاحية لفعاليات افتتاح المركز وألقى كلمة للترحيب به وبالمثقفين العرب الزائرين للسودان، وأيضًا شارك بورقة فكرية ضمن أعمال المؤتمر .

الدكتور حلمى شعراوى

لم تكن عودة حيدر ومركزه إلى الخرطوم محض رحلة طيران قصيرة ما بين القاهرة والخرطوم، وإنما كانت قرارًا صعبًا خاض فيه معارك فكرية شاقة في أربعة جبهات، الجبهة الأولى جبهة المعارضة التي ينتمي إليها التي كانت بعض دوائر التشدد فيها تنظر لخطوته كعمل تخذيلي أقرب إلى الخيانة إن لم تكن هي عينها ، وكانت تروج همسًا وجهرًا مزاعم عن صفقة عقدها حيدر مع النظام من أجل العودة. وبينما كانت هذه الدوائر المعارضة المتشددة تنتظر النصر المؤزر على نظام الإنقاذ بالضربة القاضية ودخول الخرطوم فاتحة على سنابك خيل فرسانها، كانت ترقب أيضًا إخفاق د. حيدر في خططه بالسودان من أجل الشماتة السياسية المقيتة عليه. وبين صفوف المعارضة أيضًا كان هناك مجموعة من أصدقائه الخلص تنظر إلى خطوته بعين الشفقة والخوف عليه من جور نظام الإسلاميين وغدرهم.

والجبهة الثانية التي حاربها كانت في نظام الإنقاذ نفسه الذي كان وحسب نمط تفكير الدوائر المتشددة وذات النفوذ فيه ترى في قرارها السماح بعودة حيدر ومركزه مِنّة وعطية تقتضي في المقابل تقديم تنازل سياسي وعطاء لصالح النظام .

والجبهة الثالثة كانت صراع داخل د. حيدر نفسه وكيف يجعل من عودته هذه عملًا نافعًا يخدم قضيته التي آمن بها وقضية شعبه في نيل الحرية والديمقراطية وإنهاء الحكم الاستبدادي، وأن لا يتم استغلال ثقله الفكري والسياسي واستنزاف رصيده الأخلاقي كترميز تضليلي من أجل إضفاء مشروعية على النظام وإعطاء صورة مشرقة عنه .

أما الجبهة الرابعة فكانت من الشباب والمثقفين والمبدعين وحتى غمار الناس داخل السودان

الذين آمنوا برسالة المركز ووثقوا في دكتور حيدر ومحضوه محبتهم وتطلعوا إلى مساهمته في صناعة تغيير ولو نسبي في جبهة الواقع الثقافي والفكري وإحداث مزيد من الشروخ والتصدعات في الفكر الأحادي الذي هيمن على منابر الوعي داخل السودان، وهي جبهة كان يقاتل فيها عدد محدود جدًا من الداخل بعد عمليات الهجرة والإفراغ المنهجي التي تمت للعقول المفكرة والنشطة في مجالات التوعية والتنوير. وسط كل هذه الضغوط مضى حيدر في خطته بإقدام غير هياب للعواقب وإيقاد شمعات بدلًا عن الاكتفاء بلعن ظلام النظام من الخارج مع اللاعنين.

وقد أثبتت التطورات السياسية اللاحقة صحة تقديراته بالعودة ولكنها حتى الآن لم تقيم التقييم المنصف الذي يثبت لدكتور حيدر حقه فيها .

المهمة الشاقة داخل عرين النظام!

عمل د. حيدر بهمة عالية لا تني وقاتل بضراوة من أجل تثبيت رسالة وخط المركز في السودان، وكان واعيًا بحكم خبرته السياسية وكعالم اجتماع سياسي يفهم جيدًا طبيعة الأنظمة العقائدية الاستبدادية المغلقة، أن مهمته ليست سهلة، وبالفعل بدأت المتشددة داخل النظام تضيق ذرعًا بالمركز وأنشطته والذي أصبح خلية فاعلة جدًا تضج بالنشاط والحيوية والتفاف الشباب والمبدعين والمثقفين من الجنسين حوله وارتباطهم به، فقد أصبح متنفسًا لابداعاتهم وواحة ظليلة يستجيرون بها من وعثاء الهجير والتصحر الفكري الضارب في البلاد. وهو نفس الدور الذي لعبه في حياة المثقفين والمبدعين السودانيين الذين خرجوا من السودان وتشتتوا في المنافي المختلفة في العالم وكانت القاهرة هي محطة عبورهم إليها، فخلال السنوات التي قضوها هناك احتضنهم واستوعب طاقاتهم الإبداعية والفكرية فخرجت لنا مئات العناوين في مختلف حقول المعرفة وأجناس الإبداع.

كان د. حيدر في نفسه طاقة فعالة من العمل والتفكير والمبادرات، فبخلاف مقاله الأسبوعي الراتب في «الصحافي الدولي» وبعدها «الصحافة» ومقال آخر بأحد الصحف العربية، إلى جانب مساهماته المعمقة في دورية مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والأوراق والبحوث العديدة التي يساهم بها في المؤتمرات وورش العمل الخارجية، استمر جهده أيضًا

الموسيقار العراقي نصير شمة

في تأليف الكتب المرجعية والكراسات الفكرية في مجالات نقد الإسلام السياسي وفي الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وعلم الاجتماع والفلسفة والمجتمع المدني إضافة إلى إصداره التقرير الاستراتيجي السنوي الذي حمل عنوان (حالة الوطن)، كما استمرت مجلة (دراسات سودانية) التي تصدر عن المركز كل ثلاثة أشهر في الصدور، وابتكر أيضًا سلسلة كتيبات مختصرة ومبسطة تتناول مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والحداثة والتنوير وغيرها من المفاهيم التي تقوم عليها نهضة المجتمعات.

كان حيدر أيضًا سباقًا دائمًا بالمبادرات والخطط وجمع المثقفين لمناقشة القضايا الملحة أو التحديات القادمة ووضع الحلول لها. وفي هذا الخصوص عقد المركز تحت إشرافه عدة مؤتمرات وورش عمل في قضايا التنوع الثقافي والديني وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والطفل والحريات الأكاديمية وحرية الدين والمعتقد ...إلخ .

ومن خلال إقامته الطويلة بمصر خلق د. حيدر علاقات واسعة مع مثقفيها ومفكريها ونخبها السياسية وكانت العلاقات السودانية المصرية المأزومة في مستوياتها المختلفة دائمًا حاضرة في مناقشاته معهم، وبمبادرة منه دعا عددًا كبيرًا منهم إلى مؤتمر خاص عن العلاقات السودانية المصرية انعقد في الخرطوم عام 2004 بالشراكة ما بين مركز الدراسات السودانية وصحيفة «الصحافة» وقد كنا زميلي وصديقي عارف الصاوي وأنا ممثلين للصحيفة في تنسيق وترتيبات المؤتمر مع د. حيدر، وكان عملًا كبيرًا ومهمًا استضافته وزارة الخارجية داخل مبانيها وقاعاتها لمدة ثلاثة أيام، قدم خلالها نخبة من كبار المثقفين والكتاب

والأكاديميين المصريين أبرزهم الراحل الدكتور حلمي شعراوي، مدير مركز البحوث الأفريقية بالقاهرة، والدكتورة إجلال رأفت، أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والراحل الدكتور هاني رسلان مدير وحدة السودان بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والباحثة بنفس المركز والأستاذة في جامعة عين شمس، الدكتورة أماني الطويل، ورئيسة تحرير صحيفة الأهالي، الأستاذة فريدة النقاش، ومدير تحرير صحيفة الأهرام، الأستاذة أسماء الحسيني ..إلخ وانضم إليهم السفير المصري بالخرطوم إلى جانب رصفائهم السودانيين رؤاهم حول مسار العلاقات بين البلدين في الحقب السياسية والمنعطفات المختلفة وتحدثوا بصراحة مفرطة ونفثوا الهواء الساخن حول ما يكدر صفو الوشائج بين الجارين، وقد أصدر حيدر لاحقًا أوراق المؤتمر في كتاب .

بين يدي نيفاشا واستقلال السودان

بعد التوقيع على اتفاقية نيفاشا والتي حملت معها التحدي العملي للوحدة الوطنية والتعايش السلمي واحترام التنوع، وهي من القضايا التي كرس لها د. حيدر والمركز أغلب جهده الفكري والعملي خلال مسيرة المركز الطويلة، بادر د. حيدر إبراهيم علي بدعوة مجموعة كبيرة من الكتاب والمثقفين والحقوقيين والصحافيين لمناقشة الدور المطلوب إبرازه من أجل رفع الحساسية اللازمة في الوقت الذي وقع فيه الاختيار على الخرطوم لتكون عاصمة للثقافة العربية في العام 2006 وهو حدث كبير لم تكن حتى الحركة الشعبية تتحسب لانعكاساته على تطبيق اتفاقية السلام .

وفعلًا تداول المجتمعون حول الأمر وخرجوا بإعلان مواز سمي إعلان الخرطوم للتعدد الثقافي، أكدوا من خلاله على حقائق التنوع الإثني والديني والتعدد الثقافي في السودان. ورغم أن حياة د. حيدر إبراهيم دارت في معظمها بين تيارات القومية العربية وله أصدقاء كثر من بين كبار مثقفيها ومفكريها بالمنطقة، كما نشر كثيرًا في دورياتها وشارك في أنشطة مراكزها الفكرية والبحثية، إلا أنه ظل دائمًا واعيًا لحقائق الواقع المعقد في السودان، ولم تغش أفكاره وكتاباته أو مواقفه أية غاشية من رؤاها يمكنها إرباك رؤيته لواقع السودان المتنوع المتعدد الفريد.

في يناير 2006 أيضًا نظم د. حيدر ومركز الدراسات السودانية احتفالًا كبيرًا باليوبيل الذهبي للاستقلال، دعا له مجموعة من أصدقائه الفنانين والموسيقيين العرب المطرب اللبناني مارسيل خليفة، ومواطنته الفنانة أميمة الخليل وفرقتهم (الميادين) والعواد العراقي الشهير نصير شمة وفرقة بيت العود العربي في القاهرة، وقدم الضيوف في الليالي الثلاثة بالمسرح القومي في أم درمان حفلات راقية أعادت شيئًا من ألق خرطوم الستينيات والسبعينيات، كما انخرط الفنانون العرب خلال فترة إقامتهم في ورش فنية وحفلات مشتركة مع الفنانين السودانيين وأجروا لقاءات مميزة في وسائل الإعلام السودانية وسجلوا وصوروا بعض أعمالهم فيها .

في كل أنشطة وأعمال المركز وكتابات د. حيدر بعد عودته لم يساوم أو يهادن أو يجامل فيها النظام قيد أنملة، الأمر الذي عرض نشاطه للتضييق الأمني والاستدعاءات إلى مقرات جهاز الأمن وإيقاف بعض أنشطة المركز المعلنة، وفوق ذلك تشييعه باللعنات من بعض كتبة النظام في حملات منظمة استهدفته شخصيًا ومركزه، لكن د. حيدر بقي راكزًا لا يحيد عن رسالته أو مبادئه .

وفي العام 2007 أصدر د. حيدر إبراهيم علي سفره الضخم (سقوط المشروع الحضاري) الذي تتبع فيه بالرصد الدقيق للوقائع في دفتر الأحوال الفكري والسياسي لدولة الإنقاذ، عدم الاتساق الأخلاقي ما بين الأفكار والأقوال والممارسة. زرته مع بعض الأصحاب وكان يضع اللمسات الأخيرة على الكتاب، داعبناه على ملاحقته المستمرة للإسلام السياسي وعدم مله من ذلك، رد علينا ضاحكًا بأنه سيظل يلاحق تلك الشجرة الخبيثة حتى تقتلع من تربة السودان وأنه يعرف جيدًا نتيجة تلك الملاحقة (يا كتلتني ولا كتلتها).

وكان حيدر في عمله وسط غلواء المتربصين به من طرفي النظام وضيقي الأفق في المعارضة لا يجاريهم في غيهم وإنما يرد عليهم عمليًا بكتاب أو ندوة أو ورشة عمل أو مبادرة، فبعد سقوط المشروع الحضاري، أصدر أيضًا كتابه التشريحي للبنية التي آل إليها نظام الإنقاذ في النصف الثاني من عمره والموسوم (الأمنوقراطية وتجدد الاستبداد في السودان) والذي صدر بعد انفصال جنوب السودان، وانكفاء النظام إلى حالة من القبضة الأمنية المتشددة والانغلاق السياسي والفكري مجددًا أدت إلى الضيق بنشاط مركز الدراسات السودانية وإغلاقه في

العام 2012 ضمن حملة واسعة طالت كثيرًا من بؤر الوعي والاستنارة والنشاط الحقوقي في السودان. اضطر د. حيدر على أثر ذلك إلى بيع منزله الخاص في الخرطوم والمغادرة بالمركز مرة أخرى إلى القاهرة واستئناف النشاط من هناك .

مع الأستاذ محمود وتلاميذه

للدكتور حيدر إبراهيم علي محبة وتقدير كبيرين للأستاذ محمود وحفاوة بأفكاره ومواقفه الباسلة حتى الاستشهاد، ويحكي دائمًا أن علاقته بدأت باكرًا مع الأستاذ منذ أيام دراسته بمعهد المعلمين العالي وزمالته وصداقته مع أحد الجمهوريين وهو الأستاذ والباحث في ثقافة البجا الراحل محمد أدروب أوهاج، وزياراتهما معًا للأستاذ محمود في مكتبه بعمارة ابن عوف في الخرطوم عدة مرات ثم في منزله. وقد كتب قريب د. حيدر إبراهيم، الأخ الجمهوري الدكتور محمد محمد الأمين كلمة قصيرة في نعيه ذكر فيها أن الراحل قال له في إحدى المرات لو كان هناك حزب واحد يمكنني الانضمام له لكان هو الحزب الجمهوري بقيادة الأستاذ محمود، ولكني لم أفعل ذلك لأن طبيعتي لا تنسجم مع قيود التنظيم السياسي والتأطير الفكري.

ربطت د. حيدر علاقات قوية بكبار تلاميذ الأستاذ محمود ابتداءً من أ. سعيد الطيب شايب حينما كان د. حيدر يعمله أستاذًا في جامعة الجزيرة في مدني وأيضًا أستاذ جلال الدين الطيب الهادي الذي كان يزوره في مكتبه بمركز الدراسات السودانية كلما زار القاهرة وحينما انتقل للخرطوم. وكذلك الأستاذ عبد اللطيف عمر حسب الله، وظل الجمهوريون أيضًا يبادلونه التقدير والمودة على العلاقة القديمة والممتدة معهم، وقد سألني قبل نحو أسبوعين الأخ الجمهوري والأستاذ السابق في قسم الهندسة الكهربائية في جامعة الخرطوم، الدكتور معتصم عبد الله محمود الموجود بالقاهرة حاليًا عن أخبار وأحوال أستاذه السابق الذي درسه في مدارس بحري الثانوية، د. حيدر إبراهيم علي، فأخبرته بأنه يقيم في القاهرة وأنه طريح فراش المرض وأن هذه فرصة لزيارته برفقة بعض الإخوان، لكن شاءت الأقدار أن يتعرض الدكتور معتصم لكسر في رجله لذلك لا أظن أنه تمكن من إنجاز الزيارة حتى داهمنا الرحيل الفاجع.

بعد عودة المركز ود. حيدر إلى السودان مطالع الألفين قدم الدعوة للجمهوريين لإحياء ليلة للإنشاد العرفاني بمقر المركز في الخرطوم 3 غرب نادي الأسرة خلال شهر رمضان الأول بعد العودة، وقد حضرت مجموعة الإنشاد مع رهط كبير من الجمهوريين يتقدمهم كبيرهم الراحل أستاذ عبد اللطيف عمر حسب الله وأحيوا تلك الليلة بتناويع لطيفة من القصائد العرفانية لكبار العارفين والأولياء الصالحين. وكانت الليلة محضورة بجمهور غفير ضاقت به الساحة الخارجية للمركز وترك صدىً واسعًا في المدينة لعدة أيام.

وتتجلى حفاوة د. حيدر بالأستاذ محمود وأفكاره ومواقفه في كتاباته الكثيرة عنه وإحالاته المرجعية له في كتاباته المختلفة أو استلافه من قاموس أفكاره ومقولاته. وأيضًا مشاركاته في الاحتفالات والندوات التي تقام بمناسبة ذكرى استشهاده، وكانت آخر مشاركاته في الندوة الفكرية الكبرى التي أقيمت بالخرطوم في يناير 2020 بعد ثورة ديسمبر بقاعة وزارة التعليم العالي والتي شارك فيها نخبة من المثقفين والأكاديميين العرب وقدم فيها ورقة فكرية رغم أنه كان قائمًا لتوه من فراش المرض وفي حالة ظاهرة من وهن الجسد جعلته يسير ببطء متوكئًا على عصا. وللعلاقة الوثيقة التي جمعتني بهما، ظللت في رفقتهما وخدمتهما طوال أيام الندوة الثلاثة هو والراحل الأستاذ كمال الجزولي بإحضار الطعام والشراب والمشروبات الساخنة وإسناده في حركته في الفترة الصباحية بمنزل الأستاذ محمود وطوال أيام قاعة وزارة التعليم العالي فقال لي بدعابة ذات مغزى: «نحن العلمانيين لنا علاقة خاصة مع الله ونفهمه ونتعامل معه بطريقتنا، ومن هذا المنطلق أؤكد ليك إنه الله سيجزيك عن خدمتك لنا هذه خيرًا كثيرًا» أضحكتني جدًا عباراته وطريقته التي قالها بها، ولم تبارح عندي حيز الدعابة الطريفة، لكن اتضح لي لاحقًا أن د. حيدر كان يقصد كل كلمة قالها في دعابته!!.

مع علاقة د. حيدر القوية بالجمهوريين واحترامه للأستاذ محمود وأفكاره لم يمنعه ذلك من انتقاد بعض ما غُمُض عليه في أفكار ومواقف الأستاذ محمود وكذلك آراء ومواقف بعض تلاميذه، فهو مثلًا كان دائمًا ما يثير مسألة عدم وضوح موقف الأستاذ محمود من مكانة العقل ويشير إلى إعلائه القلب عليه ما يجعل الأستاذ محمود في رأيه أقرب في آرائه حول هذه المسألة إلى القنوصيين وأهل الإلهام منه إلى المفكرين والفلاسفة، كما انتقد أيضًا موقف الأستاذ محمود والجمهوريين من نظام مايو وما اعتبره تأييدًا منهم للنظام في كل

أعماله القمعية ضد خصومه السياسيين. كما ندد بما فهمه لاحقًا من مقالات أ. خالد الحاج الناقدة لأطروحة البروفيسور عبد الله أحمد النعيم عن الإسلام وعلمانية الدولة، أن الجمهوريين يدعون إلى إقامة دولة دينية ونظام ثيوقراطي. وقد رد د. عمر القراي قبل سنوات على انتقاداته التي تناولت الموقف من نظام مايو ومكانة العقل عند الأستاذ محمود، وفيما بدا أن ردود القراي عليه لم تقع عنده وقعًا حسنًا واعتبر أنها تضمنت عنفًا لفظيًا وضيقًا بالرأي الآخر وترهيبًا دينيًا بإشهار آيات القرآن في وجه مخالفي الرأي، لكن زعله الشخصي ذاك لم يمنعه من استحسان المقال الشهير جدًا الذي كتبه الدكتور القراي في رثاء صديق الأستاذ محمود، وخال د. حيدر إبراهيم، المناضل اليساري الصلب، العم يونس الدسوقي الذي أدخل رحيله د. حيدر في حزن أليم عليه لما كان يمثله عنده من مكانة شخصية، واعتبر مع آخرين المقال من أفضل ما كتبه القراي على الإطلاق. أيضًا قام الأستاذ خالد الحاج بكتابة ردود على آراء حيدر المتجددة في انتقاداته الفكرة الجمهورية التي بثها من خلال مؤتمر نادي الفلسفة السوداني فيما يخص الموقف من العقل ومزاعم الدولة الثيوقراطية وغيرها من النقاط في سلسلة مقالات نشرتها صحيفة التيار ومواقع إلكترونية أخرى. ولكني لم ألمس أيضًا أنها صححت له ما استقر في عقله من قناعات. ولمعرفتي بالدكتور حيدر من مسافة معقولة يمكنني القول إنه لم يكن يفهم أفكار الأستاذ محمود جيدًا، والسبب في تقديري يعود إلى موقفه الجذري من الفكر الديني وإيمانه المطلق بالفلسفة وإعلاء قيمة التفكير العقلاني حسب فهمه له، لكن ذلك لم يحجبه أيضًا عن رؤية قدر الأستاذ محمود ومساهمته ومأثرته واستشهاده في سبيل مبادئه.

بين يدي الثورة الظافرة .. الانتقال من غرب الخرطوم إلى شرقها

بعد الثورة الظافرة وإطاحة نظام الإنقاذ، لم تمكن ظروف المرض د. حيدر من العودة مباشرة إلى الخرطوم والاستقرار بالسودان واستئناف نشاط مركزه من الداخل، كان يقضي فترة بالقاهرة ثم يعود إلى السودان، وفي إحدى عوداته تعاقدت صحيفة التيار معه ليكون ضيفًا في منتداها الأسبوعي الشهير (كباية شاي)، ولمعرفتي الجيدة به طلب مني الزملاء في

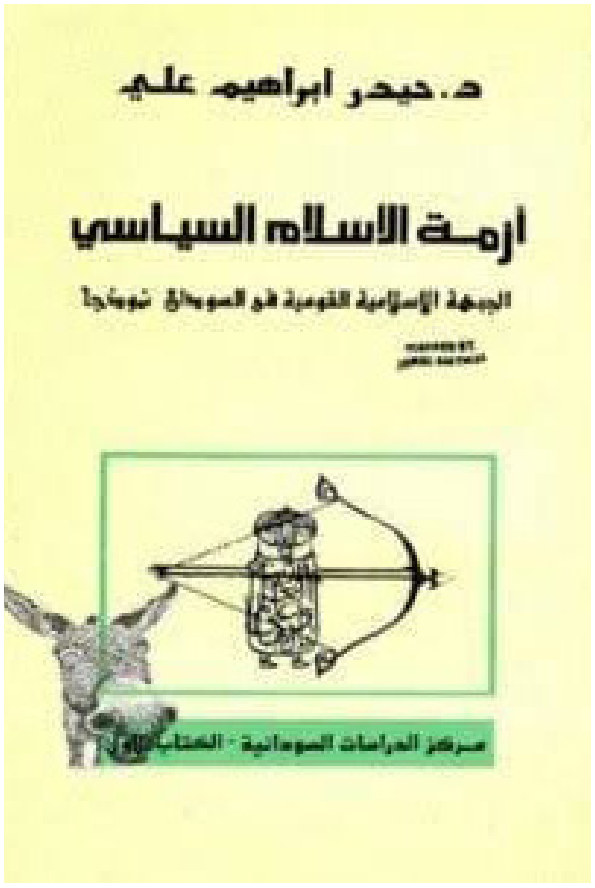

الصحيفة إدارة الحوار معه من المنصة، واتصلت به وأخبرته بأنني من وقع الاختيار عليه لمحاورته وأخبرته بالخطوط العامة التي ستدور حولها الأمسية، وفي اليوم المحدد ذهبت إليه في سكنه المؤقت بحي الطائف رفقة الأخ د. محمد صادق جعفر وبسيارته واصطحبناه وزوجته السيدة حياة إلى صحيفة التيار. في الطريق سألني عن طبيعة المنبر وأجوائه وأخبرته أنه أحد أهم منابر الحوار العامة بعد ثورة ديسمبر ويرتاده جمهور غفير ومتنوع، لكني حذرته مداعبًا: اعمل حسابك سيأتي إليك صديقنا عمار محمد آدم، رحمه الله وأحسن إليه، ويَشغُب ويغلظ عليك بأسئلته المحرجة وطريقته التي يصعب ضبطه فيها كما اعتاد أن يفعل مع كل المستضافين، انزعج قليلًا ولكنه لم يلبث أن أكد لي أن عمار ابن عمه وزاره قبل أيام ليسلم عليه وتناول الغداء معه وكان ودودًا جدًا معه، وأنه واثق من عدم احتكاكه به. خلال المنتدى جدد د. حيدر رأيًا جريئًا وقديمًا كان قد ذكره لي في حوار أجريته معه بالصحافي الدولي أول أيام عودة المركز إلى السودان، بأنه متى انتهت الصراعات والحروب فإننا لا نحتاج إلى جيش بهذه الضخامة، وكان رأيه هذا قد أثار لغطًا كبيرًا وقتها وأدخل قيادة الصحيفة في مسائلات ومتاعب مع الدوائر

العسكرية والسياسية المتنفذة في النظام. أعلن عن عودة المركز وانطلاقته من الخرطوم لدعم خطط ومبادئ ثورة ديسمبر لكنه طالب الحكومة الانتقالية بتوفير المقار لمؤسسات المجتمع المدني والأهلي الثقافية العاملة من أجل التغير والانتقال الديمقراطي من مقار المؤسسات الحزبية والتنظيمية التي تمت مصادرتها من النظام المخلوع، واعتبر ذلك حقًا مشروعًا طالما أن الدولة لا تستطيع دعم مؤسسات الفكر والثقافة كما يحدث في كل العالم المتمدن، وشدد على أنه لن يستأجر أبدًا مقرًا لمركزه في ظل حكومة ثورة تقود تحولًا ديمقراطيًا يفترض أن المراكز الثقافية الأهلية أدوات فاعلة فيه، وأوضح أنه وجد وعدًا من وزير الثقافة والإعلام وقتها الأستاذ فيصل محمد صالح ووكيل الوزارة، الرشيد سعيد يعقوب، بالاهتمام بالأمر وطلبا منه كتابة خطاب إلى رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك يتضمن طلبه هذا وسيتولى هما بقية الأمر. وبالفعل كُللت تلك المساعي وتم منح المركز مقره الحالي في نهاية شارع الجمهورية فيما كان يعرف إبان نظام الإنقاذ بمجلس الصداقة الشعبية العالمية ليبدأ نشاطه خلال المرحلة الجديدة في شرق الخرطوم بعد أن كان في سنواته العشر خلال نظام الإنقاذ ينشط من غربها . ومثل فوز د. حيدر بجائزة سلطان محمد العويس للدراسات الإنسانية في دورتها لعام 2018 - 2019 وهي أرفع جائزة ثقافية في دولة الإمارات، على مجموعة أعماله الفكرية في مناهضة الإسلام السياسي، احتفاءً أيضًا بثورة ديسمبر.

د. حيدر .. الأثر الباقي

بعد عدة أشهر اتصل بي د. حيدر هاتفيًا وقال لي إنه يريد مني تولي وظيفة المدير التنفيذي لمركز الدراسات السودانية في دورة نشاطه الجديدة من داخل السودان، كان عرضه مفاجئًا جدًا لي ومزعجًا في الوقت نفسه. قال لي إنه لا يتوقع ردًا مباشرًا مني الآن، وطلب مني أخذ وقتي في التفكير. التقيته بعد ذلك بفترة في نشاط عام بدار اتحاد الكتاب السودانيين بالعمارات كان هو المتحدث فيه، وكعادته معي عانقني بحرارة ولكنه لم يسألني عن إجابتي بخصوص عرضه. بعدها بنحو أسبوعين اتصل بي وسألني، فاعتذرت له بأني أشعر بعدم قدرتي على هذا القيام بواجبات هذا التكليف في ظل المرحلة الدقيقة والحساسة التي تمر بها البلاد، ولكني وكما يعلم هو استعدادي الدائم لأي تكاليف أخرى منه. ضحك وقال لي إنه كان يتوقع ذلك مني وأنه وغيره من الأصدقاء مطلعون على الظروف التي أمر بها ومتفهمين لحالة التشوش الذهني منذ عودتي من أمريكا، وأنه يرحب بي متى ما وجدت استعدادًا وقدرة على العمل معه . لم تجمعني به بعد ذلك المجامع، إلا قبل نحو ثلاثة أو أربعة أشهر من اندلاع الحرب في ندوة أقيمت عصرًا بمقر مركز الدراسات السودانية شرق الخرطوم بعنوان (ما بعد الحركة الإسلامية) أو عنوانًا بهذا المضمون تحدث فيها من على المنصة د. النور حمد وأ. شمس الدين ضو البيت وربما المحبوب عبد السلام لا أذكر جيدًا، وكان ضمن المعقبين أ. أسماء محمود و. حيدر إبراهيم نفسه. وشارك بالحضور ولم يتحدث الراحل أستاذ كمال الجزولي، وكانت تلك آخر مرة أرى فيها كفاحًا (الشيخان) في تعبير حميم لصديقنا د. مجدي الجزولي.

رحل د. حيدر إبراهيم علي بينما كان وهو على فراش المرض يخطط جادًا لجولة أخرى من محاربة التوحش والظلام داخل معاقله وسط ركام الخرطوم وخرائبها، وهو الرجل الذي تمرس على النزالات وسط العتمة، لكن كمنت له الأقدار في منعرج صعب من مسيرة البلد ومنعطف شاق من خريف العمر. رحل بعد مسيرة في الحياة حافلة بكل ما ينفع الناس باذلًا نار المعرفة التي حررها من احتكار الآلهة لينزلها في المشاعل إلى عامة الناس كما تحكي الأسطورة الإغريقية عن بروميثيوس سارق نار الآلهة. كان د. حيدر من المثقفين الجادين جدًا في كل شيء، رأيت عن قرب كيف ينزعج جدًا إذا رمى أحدهم ورقة ما بإهمال في سلة القمامة دون فحص ما تحتويه جيدًا.. كان من الذين سعوا تطبيقيًا إلى تضييق الفجوة ما بين الأفكار والأقوال والأعمال في ممارستهم بالحياة العامة. رحل د. حيدر إبراهيم علي تاركًا سيرة شخصية وضريحًا تنويريًا عامرًا يزوره طلاب المعرفة ويهدي إلى السير في المسالك الوعرة والمعتمة التي تنتظر السودانيين وهم يعبرون مخاضات الدم المسفوح على ثرى بلادهم.

رحم الله الدكتور حيدر إبراهيم علي، الرجل الكبير في علمه وإنسانيته ووطنيته وأنزله منازل المصطفين المكرمين عنده، وأحسن عزاء أسرته المكلومة، رفيقة دربه السيدة حياة وخلفيهما مُظَفّر وإنديرا وكل أهله وعارفي فضله .

مهلة الاندماج أو التصفية: كيف تحوّلت «إعادة هيكلة» المصارف السودانية إلى معركة بقاء بالحد الأدنى؟

عمر سيد احمد

ملخص

أمهل بنك السودان المركزي غالبية المصارف حتى نهاية 2026 لتوفيق أوضاعها عبر زيادة رأس المال أو الاندماج أو التصفية الإدارية، في إطار إعادة هيكلة قطاع أنهكته الحرب والتضخم.

محاولات الإصلاح السابقة، التي شملت التحول إلى نظام مصرفي مزدوج وتطبيق معايير «بازل 3» وتقليص عدد المصارف، تعثرت بعد انقلاب 2021 ثم حرب 2023 وتدمير ونهب البنية المصرفية.

وحدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس المال بـ140 مليار جنيه، لكن انهيار سعر الصرف خفّض قيمته إلى أقل من 17,5 مليون دولار، مقارنة بمستهدفات سابقة تراوحت بين 50 و100 مليون دولار للمصرف التجاري.

يرى الكاتب أن إعادة الهيكلة تحولت من مشروع لبناء قطاع مصرفي قوي قادر على تمويل الاقتصاد والانفتاح خارجياً، إلى محاولة للإبقاء على المصارف قائمة ومنع انهيارها الجماعي، إلى حين انتهاء الحرب واستقرار الاقتصاد.

أمهل بنك السودان المركزي غالبية المصارف العاملة في البلاد، من أصل نحو 38 مصرفاً، حتى نهاية عام 2026 لتوفيق أوضاعها، عبر واحد من ثلاثة خيارات لا رابع لها: زيادة رأس المال، أو الاندماج مع مصارف أخرى، أو الدخول في تصفية إدارية تحفظ حقوق المودعين. القرار، الذي كشف عنه مسؤول بالبنك المركزي، طلب عدم ذكر اسمه، لقناة «الجزيرة»، يندرج في إطار خطة أوسع لإعادة هيكلة جهاز مصرفي أنهكته سنوات من التضخم والحرب، لكن قراءة الأرقام الفعلية لهذه الخطة تكشف أنها أقرب إلى عملية إنعاش طارئة منها إلى إصلاح بنيوي حقيقي.

من «الأسلمة» إلى «بازل 3»: مسار إصلاح توقف مرتين

لم تكن هذه أول محاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي السوداني. فبعد ثورة ديسمبر 2018، وبالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدولي، تبنّت الحكومة الانتقالية حزمة إصلاحات طموحة تحضيراً لإعادة اندماج السودان في النظام المالي العالمي، عقب رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب. شملت هذه الحزمة التحول من نظام مصرفي إسلامي أحادي إلى نظام مزدوج يفتح المجال أمام البنوك التقليدية، والسعي لتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel III) بنسب كفاية رأسمال تتراوح بين 8% و10%، إلى جانب معالجة تشرذم القطاع عبر اندماج قسري أو اختياري يقلّص عدد المصارف من 38 إلى أقل من النصف، وصولاً إلى تبني معايير مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) لاستعادة خطوط المراسلة مع البنوك الدولية.

غير أن هذا المسار اصطدم بعقبتين متتاليتين: انقلاب أكتوبر 2021، الذي دفع مؤسسات التمويل الدولية لتجميد المساعدات الفنية والمنح المخصصة لإعادة الهيكلة؛ ثم حرب أبريل 2023، التي عرّضت مصارف الخرطوم لنهب واسع وتدمير للمقار والسجلات، وتسببت في تآكل حاد للقيمة الحقيقية لرؤوس أموالها تحت وطأة التضخم المفرط وانهيار الجنيه. وفي أبريل 2026، رفضت وزارة الخزانة الأمريكية، بحسب مصادر مطلعة، طلباً قدمته محافظة البنك المركزي خلال اجتماعات الربيع في واشنطن لإعادة دمج المصارف السودانية في النظام المالي العالمي، مشترطةً إنهاء الحرب وتشكيل حكومة مدنية انتقالية أولاً.

وفي هذا السياق، كان البنك المركزي قد أصدر في 31 ديسمبر 2025 «خطة التعافي والتحول الاستراتيجي (2026-2030)»، وهي خطة خمسية تضم ستة أهداف استراتيجية وثلاثين هدفاً عاماً ومئة وخمسين مبادرة وهدفاً تشغيلياً، تسعى لنقل الجهاز المصرفي من «مرحلة الصمود» إلى «مرحلة التعافي». وإلى جانب خيارات الرسملة والاندماج والتصفية، تتضمن الخطة ضوابط مؤقتة تمنع جدولة خسائر الحرب دون موافقة مسبقة، وتحظر توزيع الأرباح خلال فترة إطفاء هذه الخسائر، إلى جانب مساع لاستعادة البنية التحتية الرقمية عبر إعادة تشغيل المحوّل المالي القومي (شركة EBS) ومشروع الهوية الرقمية «سوداباس».

الرقم الذي يفضح المسافة: من 100 مليون دولار إلى أقل من 17,5 مليون

لكن المنشور رقم 2026/4 الصادر عن البنك المركزي في 17 فبراير 2026 يضع هذه الخطة الطموحة أمام اختبار صعب. فقد حدد المنشور حداً أدنى لرأس المال المدفوع قدره 140 مليار جنيه سوداني للمصارف التجارية والرقمية (و230 ملياراً للمصارف التنموية والمتخصصة). عند صدور المنشور، وبمتوسط سعر في السوق الموازية بلغ نحو 4500 جنيه للدولار، كان هذا المبلغ يعادل نحو 30 مليون دولار. أما في سبتمبر الجاري، فقد تجاوز سعر الدولار 8000 جنيه، ما خفّض القيمة الدولارية للحد الأدنى إلى أقل من 17,5 مليون دولار، قبل حلول الموعد النهائي لتوفيق الأوضاع.

هذا الرقم يقل عن رأس مال بنك مجتمعي صغير (Community Bank) في الولايات المتحدة، وهو مستوى لا يغطي حتى تكلفة تشغيل شبكة اتصالات مصرفية حديثة، ناهيك عن قدرته على منافسة نظرائه إقليمياً أو بناء علاقات مراسلة مع مؤسسات مالية خارجية.

وحين توضع هذه القيمة في مقابل ما كانت تستهدفه خطط الإصلاح بعد ثورة ديسمبر - وهو الوصول برأس مال البنك التجاري إلى ما بين 50 و100 مليون دولار كمعيار إقليمي أدنى - تتكشف الفجوة الحقيقية: البنوك السودانية لا تقترب اليوم حتى من الحد الأدنى المطلوب سابقاً، إذ لا يبلغ الحد الأدنى الحالي سوى نحو ثلث الحد الأدنى المستهدف سابقاً (50 مليون دولار)، ونحو سُدس حده الأعلى (100 مليون دولار).

أثر عملي: عاجزة عن تمويل شحنة أسمدة

لهذا التراجع تبعات مباشرة على وظيفة البنوك الأساسية. فلو افترضنا مصرفاً يقف رأسماله عند الحد الأدنى تماماً (أقل من 17,5 مليون دولار بسعر يتجاوز 8000 جنيه للدولار)، فإن ذلك يعني أن سقف التمويل النظري للعميل الواحد سيقل عن 3,5 مليون دولار إذا حُدد بنسبة 20% من رأس المال، وعن 4,4 مليون دولار إذا حُدد بنسبة 25%. وهو مبلغ لا يكفي لتمويل شحنة كبرى من المدخلات الزراعية كالأسمدة والخيش، ولا لإنشاء صومعة غلال، ولا حتى لتمويل خط إنتاج متوسط في مصنع واحد.

أما على صعيد المنافسة الداخلية، فبينما كانت خطط ما بعد الثورة تستهدف اندماجاً واسعاً يقلّص عدد المصارف من 38 إلى أقل من النصف لخلق كيانات مصرفية كبرى، فإن عتبة الـ140 مليار جنيه التي حددها منشور فبراير 2026 تبدو مصممة أساساً لحماية البنوك القائمة من الإفلاس الجماعي، لا لدفعها نحو النمو أو الاندماج. والنتيجة أن السوق تظل مشبعة بعدد كبير من الكيانات الصغيرة والمتهالكة، تتنافس على الودائع المحدودة وتميل إلى المضاربات قصيرة الأجل بدل الاستثمار التنموي.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية، فإن البنوك العالمية والمراسلين الدوليين يدرجون حجم رأس مال المصرف المتعامل معه ضمن معايير القبول، وتتراوح العتبات المتداولة في الممارسة بين 50 و100 مليون دولار. وهو ما يجعل حجم أي بنك سوداني اليوم غير مبرر اقتصادياً لفتح حساب مراسل من منظور أي مؤسسة مالية دولية - بصرف النظر عن العقبات السياسية القائمة أصلاً بسبب موقف الخزانة الأمريكية.

خلاصة: من «إعادة الهيكلة» إلى «أداة صمود بالحد الأدنى»

تكشف المقارنة بين طموحات ما بعد الثورة وواقع منشور فبراير 2026 عن معضلة حقيقية يواجهها البنك المركزي. فلو طبّق المعايير الدولية الصارمة كإلزام البنوك برأسمال لا يقل عن 50 مليون دولار، لخرجت أكثر من 80% من المصارف السودانية الحالية من الخدمة فوراً، إذ يعجز مساهموها عن ضخ هذه المبالغ نقداً أجنبياً في ظل استمرار الحرب.

لذلك اختار بنك السودان المركزي حداً أدنى لرأس المال يبلغ 140 مليار جنيه، بوصفه «جرعة إنعاش مؤقتة» تُبقي المصارف قائمة إدارياً وتقنياً، من دون أن تكفي لبناء قطاع مصرفي قادر على المنافسة أو تمويل التنمية. غير أن الأيام هزمت حتى هذه الجرعة قبل بدء تنفيذها؛ فقد تدهور سعر صرف الجنيه في السوق الموازية إلى ما يتجاوز 8000 جنيه للدولار خلال سبتمبر الجاري، فتآكلت القيمة الفعلية للحد الأدنى الجديد. وهكذا تحولت إعادة الهيكلة، تحت ضغط الحرب وانهيار العملة، من مشروع لبناء مصارف أقوى إلى محاولة لمنع الانهيار الجماعي للقطاع، فيما يُرجأ دوره التنموي والتنافسي إلى أجل غير مسمى.

باحث في الاقتصاد السياسي السوداني
وخبير مصرفي ومالي مستقل
gmail.com@Email:o.sidahmed09

السودان يتجه شرقاً أم يعيد رسم موقعه في العالم؟

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

السودان لا يتحرك بين موسكو وواشنطن فقط، بل داخل شبكة مصالح إقليمية ودولية تشمل مصر والسعودية والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والنيل.

روسيا والصين تنظران إلى السودان وفق مصالح استراتيجية واقتصادية، كما تفعل الولايات المتحدة ودول الإقليم، ما يجعل الموقع الجغرافي السوداني ورقة مهمة في التنافس الدولي.

لكن امتلاك الموقع وحده لا يكفي؛ فغياب الدولة المستقرة والسياسة الخارجية الواضحة قد يحول الموقع من فرصة استراتيجية إلى مدخل للتدخل والنفوذ الخارجي.

لذلك، لا تكمن القضية في التوجه شرقاً أو غرباً، بل في امتلاك سياسة خارجية متعددة الشراكات تجعل المصلحة الوطنية هي البوصلة، وتحول السودان من ساحة للتنافس إلى لاعب يدير مصالحه.

مع تصاعد التوتر بين الخرطوم وواشنطن، ظهرت دعوات سودانية متزايدة للتوجه شرقاً نحو روسيا والصين. وفي الظاهر قد يبدو الأمر انتقالاً طبيعياً من معسكر إلى آخر، لكن الجغرافيا السياسية أكثر تعقيداً من ذلك، فالسودان لا يتحرك داخل ثنائية موسكو وواشنطن فقط، بل داخل شبكة مصالح تمتد إلى مصر والسعودية والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والنيل.

موقع السودان يجعله مفتاحاً للبحر الأحمر وجسراً بين العالم العربي وأفريقيا، وبين الساحل الأفريقي والداخل القاري. ولهذا لم يعد الصراع حول السودان سودانياً خالصاً، حتى وإن كانت جذوره وأسبابه الأساسية داخلية.

روسيا تنظر إلى السودان من زاوية موقعه على البحر الأحمر، وما يمكن أن يوفره من تعاون عسكري واقتصادي ونفوذ سياسي. والصين تنظر إليه ضمن شبكة أوسع من المصالح التجارية والاستثمارية وطرق النقل والطاقة والاستقرار الإقليمي. لكن موسكو وبكين، مثل واشنطن وغيرها، لا تتحركان بدافع الصداقة السياسية، وإنما وفق حسابات المصالح.

وهنا تكمن المسألة الأساسية: ليس المطلوب أن يستبدل السودان شريكاً دولياً بآخر، بل أن يحول تعدد القوى الدولية إلى مساحة للمناورة وتحقيق المصالح الوطنية، بدلاً من أن يتحول السودان نفسه إلى ساحة لتنافس تلك القوى.

وفي هذه المعادلة تبرز مصر والسعودية بوصفهما لاعبين لا يمكن تجاوزهما. فالسعودية تربط استقرار السودان بأمن البحر الأحمر ومصالحها الاقتصادية والأمنية والإقليمية، بينما تتداخل المصالح المصرية مع السودان في الحدود والنيل والأمن القومي والبحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ولهذا فإن أي إعادة تموضع سودانية لن تكون مجرد قرار في الخرطوم يتعلق بواشنطن أو موسكو أو بكين، بل ستعيد تشكيل جزء من معادلة البحر الأحمر نفسها، الذي تحول إلى مساحة تنافس دولي وإقليمي حول الموانئ والأمن والتجارة والنفوذ.

يمتلك السودان ورقة استراتيجية كبرى اسمها الموقع، لكن الموقع وحده لا يصنع القوة. الموقع يتحول إلى نفوذ عندما تكون وراءه دولة مستقرة، ومؤسسات قادرة، وسياسة خارجية واضحة، واقتصاد يستطيع تحويل الجغرافيا إلى مصالح. أما في غياب ذلك، فقد يتحول الموقع نفسه من فرصة إلى مدخل إضافي للتدخل الخارجي.

لذلك لا يحتاج السودان إلى الانحياز للشرق في مواجهة الغرب، كما لا يحتاج إلى الارتهان للغرب في مواجهة الشرق. ما يحتاجه هو سياسة خارجية متعددة الشراكات، تتعامل مع واشنطن وموسكو وبكين وفق المصالح، وتبني في الوقت نفسه علاقات استراتيجية متوازنة مع مصر والسعودية ودول الإقليم، من دون أن يتحول أي طرف إلى صاحب القرار في السياسة السودانية.

فالسودان لا يملك رفاهية العزلة، لكنه لا يملك أيضاً رفاهية التبعية.

وإذا أغلقت واشنطن باباً، فلا ينبغي أن تكون الإجابة الآلية: «إذن موسكو». لأن استبدال مركز نفوذ بمركز نفوذ آخر لا يعني بالضرورة تغييراً في السياسة الخارجية؛ قد يعني فقط تغيير عنوان التبعية.

روسيا تحتاج إلى البحر الأحمر، والصين تحتاج إلى استقرار طرق التجارة ومصالحها الاقتصادية، والسعودية معنية بأمن الضفة الغربية للبحر الأحمر، ومصر معنية بسودان مستقر وموحد وبمصالحها المرتبطة بالنيل والأمن الإقليمي، والولايات المتحدة معنية بموازنة نفوذ خصومها ومنع تمدد الأزمات، بينما ينظر الاتحاد الأفريقي إلى استقرار السودان باعتباره جزءاً من استقرار القارة نفسها.

هذه المصالح المتقاطعة لا تعني أن القوى المختلفة ستعمل تلقائياً لمصلحة السودان، لكنها تمنح السودان أوراقاً يمكن استخدامها في التفاوض، إذا امتلك القدرة السياسية على إدارتها.

في السؤال الأكثر أهمية اليوم كيف يقف السودان مع نفسه أولاً

فإذا امتلك السودان مشروعاً وطنياً واضحاً، يمكنه أن يجعل علاقاته مع الشرق والغرب والشمال والجنوب أدوات لخدمة الدولة. أما إذا غاب هذا المشروع، فسوف تتحول علاقاته الخارجية إلى استجابة للأزمات، وكلما أغلق باباً طرق باباً آخر، دون أن يغير موقعه الحقيقي في معادلة النفوذ.

قد يتجه السودان شرقاً، وقد يفتح أبواباً جديدة مع موسكو وبكين، لكن القضية الأهم ليست اتجاه البوصلة، بل من يمسك بها.

السودان لا يحتاج إلى بوصلة تشير شرقاً أو غرباً، بل إلى بوصلة تشير إلى المصلحة الوطنية أولاً.

وعندها فقط لن يكون الاتجاه شرقاً هروباً من واشنطن، ولا الاتجاه غرباً ارتهاناً لها، بل سيكون السودان قد بدأ الانتقال من سياسة رد الفعل إلى سياسة المصالح، ومن موقع الساحة إلى موقع اللاعب.

تقريرٌ استخباريٌّ يغوص في التفاصيل

أزمــةُ تيغــراي وحساباتُ إريتريا اللاحقة

ملخص

يركز التقرير على أزمة داخلية عميقة في جبهة تحرير شعب تيغراي، مع إقصاء شخصيات عسكرية وسياسية قادت الحرب السابقة، خصوصًا الرافضين لإعادة التسلح والتقارب مع إريتريا.

يشير إلى تحول في استراتيجية الجبهة بدأ بإبعاد غيتاشيو رضا، ثم عودة ديبريتسيون جبريمايكل، وتفكيك ترتيبات ما بعد بريتوريا، وصولًا إلى تصاعد التعبئة العسكرية والتقارب مع إريتريا وجماعات مسلحة إثيوبية أخرى.

يتزامن ذلك، بحسب التقرير، مع إعادة تموضع وحدات عسكرية إريترية باتجاه مناطق بيراهلي ودالول في عفار، بما يعكس استعدادًا لتحرك أوسع على محور البحر الأحمر–عفار–تيغراي.

يخلص التقرير إلى أن ما يجري يتجاوز صراع القيادة، ليشمل إعادة تشكيل العقيدة السياسية والعسكرية لتيغراي وإضعاف المؤسسة المناهضة لإريتريا، وسط تساؤلات حول احتمال العودة إلى مواجهة جديدة أو إعادة ترتيب موقع الإقليم داخل إثيوبيا.

لا يكمن اللغز المحوري لأزمة تيغراي الحالية في سبب استعداد جبهة تحرير شعب تيغراي لمواجهة أخرى مع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية فحسب، بل في السؤال الأعمق: لماذا تسعى منظمة سياسية كانت تمارس نفوذها في قلب إثيوبيا إلى إعادة بناء نفسها كسلطة سياسية عسكرية مستقلة ضمن نظام فيدرالي يخضع فيه وضعها الإقليمي دستوريًا للدولة الفيدرالية؟ فالحكومة الفيدرالية ليست عدوًا خارجيًا بالمعنى التقليدي، بل هي السلطة الوطنية ذات السيادة التي تنتمي إليها تيغراي كوحدة إقليمية. وبالتالي، تكمن المشكلة الأساسية في سعي جبهة تحرير شعب تيغراي المستمر لتحويل سيطرتها السياسية الإقليمية إلى قوة استراتيجية مستقلة قادرة على تحدي سلطة الدولة الفيدرالية.

مع ذلك، حتى هذا التفسير لا يُفسر تمامًا ما يجري الآن. قد لا يكون الصراع الأهم بين جبهة تحرير شعب تيغراي والحكومة الفيدرالية على الإطلاق، بل قد يدور داخل تيغراي نفسها، حيث يبدو أن البنية السياسية والعسكرية والاستخباراتية التي أُنشئت خلال الحرب السابقة تشهد إعادة تشكيل جذرية. إن الأشخاص الذين يُهمشون ويُحتجزون ويُحاصرون ويُدفعون إلى المعارضة ليسوا مجرد شخصيات عابرة وقعت في الجانب الخاطئ من نزاع حزبي عادي، بل هم من قادوا المجهود الحربي لجبهة تحرير شعب تيغراي، وأداروا إقليم تيغراي بعد بريتوريا، وأشرفوا على الاستخبارات العسكرية، وبنوا الجهاز الأمني الذي اعتمدت عليه الجبهة في بقائها. لذا، فإن التدرج من غيتاشيو رضا إلى الجنرال تاديسي ووريدي والعقيد تيولدي إمبب وغيرهم من شخصيات المؤسسة العسكرية في زمن الحرب يثير تساؤلًا أكثر أهمية من مجرد معرفة من يسيطر حاليًا على جبهة تحرير شعب تيغراي: أي نوع من تيغراي تسعى القيادة الناشئة إلى بنائه، وأي تقليد سياسي عسكري تيغراي يجب أن يزول لكي ينجح هذا البناء؟ تشير الأدلة المتاحة بشكل متزايد إلى أن الحل لا يمكن إيجاده داخل تيغراي وحدها، بل يجب دراسته في ضوء التحول الاستراتيجي الجاري على طول الحدود الإريترية.

لعقود، تمثلت المفارقة الجوهرية في الفكر الاستراتيجي التيغراي في أن الحركة السياسية التي اكتسبت نفوذًا استثنائيًا داخل إثيوبيا كانت في الوقت نفسه منخرطة في مواجهة وجودية مع الدولة الإريترية. وقد زادت حرب 1998-2000 من حدة هذا العداء، بينما منحته حرب 2020-2022 شكلاً أكثر عمقًا وصدمة. دخلت القوات الإريترية تيغراي جنبًا إلى جنب مع القوات الفيدرالية الإثيوبية، وأصبح بقاء النظام السياسي التيغراي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمقاومة الدولة الإريترية التي اعتبرتها شريحة واسعة من المؤسسة السياسية والعسكرية لجبهة تحرير شعب تيغراي معادية بشكل دائم. لم تكن الذاكرة المؤسسية الناتجة سطحية، فقد شكّلت أجيال كاملة من القادة وضباط المخابرات والزعماء السياسيين هوياتهم الاستراتيجية من خلال معارضة إريتريا. خلق هذا التاريخ قاعدة شعبية لم يكن التوافق مع أسمرة بالنسبة لها مجرد خيار آخر في السياسة الخارجية، بل كان بمثابة مراجعة للأسس الاستراتيجية التي بُنيت عليها مساراتهم المهنية ومؤسساتهم وشرعيتهم في زمن الحرب. لهذا السبب، فإن عملية التطهير الداخلي مهمة.

لو أن قيادة جبهة تحرير شعب تيغراي الحالية كانت تتخلص من خصومها السياسيين فحسب، لأمكن تفسير هذا التسلسل على أنه صراع عادي على السيطرة التنظيمية. لكن إذا كان الأفراد الذين يتم إقصاؤهم هم في غالبيتهم من يرفضون إعادة التسلح، ويقاومون التحالف مع إريتريا، ويدافعون عن الإطار السياسي لبريتوريا، أو يحتفظون بسلطة عسكرية مستقلة كافية لعرقلة الاستراتيجية الناشئة، فإن العملية تتخذ طابعًا أعمق بكثير. تصبح محاولة لتغيير ليس فقط من يحكم تيغراي، بل العقيدة الاستراتيجية التي تحكمها. وعند هذه النقطة، يمكن القول بثقة إنها لم تعد عقيدة جبهة تحرير شعب تيغراي، بل عقيدة أسياس أفورقي.

كان أول تجلٍّ واضح لهذا التحول هو غيتاشيو رضا، المعارض الشرس لأي تحالف مع النظام الإريتري. ويمكن تفسير إقالته على أنها نزاع حول بريتوريا، أو صراع بين شخصيات، أو منافسة بين المعتدلين والمتشددين. كل تفسير من هذه التفسيرات يُجسد جزءًا من الحقيقة. لكن التفسير الأهم هو أن غيتاشيو مثّل توجهًا سياسيًا اعتمد فيه بقاء تيغراي بعد الحرب على العمل ضمن الحيز السياسي الذي أتاحته اتفاقية بريتوريا، وعلى إدارة العلاقة مع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، بدلًا من محاولة إعادة بناء نظام عسكري سياسي مستقل قادر على مواجهتها. ولذلك، لم تكن إقالته مجرد تغيير في القيادة، بل مهدت الطريق لاستعادة

هيمنة جبهة تحرير شعب تيغراي المتشددة المؤسسية التي كانت سائدة قبل الحرب، ولإعادة بناء استراتيجية سياسية تتمحور بشكل متزايد حول النفوذ العسكري والارتباط الوثيق بإريتريا.

يُضفي التسلسل اللاحق أهميةً أكبر على تلك المرحلة. فقد عاد ديبريتسيون جبريمايكل إلى الرئاسة، وأُعيد بناء الهيكل السياسي الإقليمي لما قبل الحرب، وجرى تفكيك الترتيب السياسي المؤقت الذي أُرسِيَ بعد بريتوريا تدريجيًا، واشتدّت التعبئة العسكرية، وقبل إعلان سبع جماعات مسلحة في سبتمبر/أيلول 2026، كانت جبهة تحرير شعب تيغراي قد أقامت تحالفًا استراتيجيًا مع إريتريا وفتحت الجبهة الشمالية لحدود إثيوبيا دون تفويض من الحكومة الفيدرالية. لم تكن هذه مجرد حلقة أخرى من المناورات السياسية الإقليمية، بل مثّلت خروجًا جذريًا عن إطار ما بعد بريتوريا: إذ كانت منظمة سياسية إقليمية تُطوّر علاقة عسكرية خارجية وتعمل عبر الحدود الشمالية دون تفويض من الدولة الفيدرالية التي تخضع لها الحكومة الإقليمية دستوريًا. ولذلك، لم يُنشئ تحالف سبتمبر/أيلول اللاحق تحالف جبهة تحرير شعب تيغراي الخارجي من العدم، بل رسّخ ووسّع توجهًا استراتيجيًا كان يتطور بالفعل من خلال تقارب الجبهة وتحالفها مع إريتريا. وبالتالي، يجب فهم تحالف سبتمبر/أيلول على أنه المرحلة الثانية من إعادة تنظيم أوسع نطاقًا، وليس بدايتها. اتجهت جبهة تحرير شعب تيغراي أولاً نحو علاقة استراتيجية مع إريتريا ونحو إعادة فتح جبهة الأمن الشمالية؛ ثم انضمت إلى فانو وجيش تحرير أورومو ومنظمات مسلحة أخرى في تحالف إثيوبي أوسع.

يُعدّ هذا التحوّل استثنائيًا من الناحية الاستراتيجية. فقد أمضت جبهة تحرير شعب تيغراي عقودًا في بناء إريتريا كقطب عدائي في رؤيتها للعالم، وخاضت حربًا مباشرة ضدها خلال حرب 2020-2022، ثم اتجهت نحو بيئة سياسية بات فيها التعاون مع جهات فاعلة مرتبطة بإريتريا أمرًا واردًا. وهذا يُرسّخ أمرًا أهم من مجرد كون جبهة تحرير شعب تيغراي وكيلًا لإريتريا: فقد أُعيد تشكيل البنية الاستراتيجية التي حكمت السياسة في شمال إثيوبيا خلال الحرب السابقة بشكل جذري.

هذا يجعل من المستحيل التعامل مع البُعد الإريتري كقضية هامشية. ويضيف تقرير استخباراتي صادر في 25 سبتمبر/أيلول 2026 بُعدًا آخر. إذ يُشير التقرير إلى أن إريتريا تتصرف وكأنها قد ازدادت جرأةً وتطالب بالمواجهة، وهو تعبير يُقصد به إظهار استفزاز مُتعمّد واستعداد عسكري. كما يُفيد التقرير نفسه بنيّة نقل ألوية مُكوّنة من وحدات من فرق إريترية مُختلفة بعيدًا عن جبهة عصب-بوري باتجاه منطقة شمال البحر الأحمر، وتحديدًا منطقتي بيراهلي ودالول في إقليم عفار الإثيوبي. ويُقال إن هذه التشكيلات تضم عناصر من الفرق 44 و67 و38. ويُحدد التقرير أيضًا العقيد تيشومي، قائد وحدات الميليشيا التابعة للفرقة 44؛ والعقيد عثمان سابي، رئيس الاستخبارات في الفرقة 67؛ وياسين حسين، ضابط في كتيبة استخبارات الدفاع، كقادة تنسيقيين في هذه الحركة.

تكتسب الجغرافيا أهمية خاصة. فالتحرك من محور عصب-بوري باتجاه بيراهلي ودالول لا يعني بالضرورة هجومًا إريتريًا على تيغراي. تنتمي هذه المناطق إلى النظام الاستراتيجي الأوسع للبحر الأحمر-عفار، الذي يربط الحدود العسكرية الجنوبية الشرقية لإريتريا بالمداخل المؤدية إلى عفار وشمال إثيوبيا. وقد وصفت تقارير مفتوحة في سبتمبر/أيلول، بشكل مستقل، القتال والنشاط العسكري حول بيراهلي وأبالا وإريبتي ودالول ومناطق أخرى في عفار، على الرغم من أن الادعاءات المحددة بشأن السيطرة على مواقع فردية لا تزال محل نزاع أو غير مؤكدة. ولذلك، قد تكمن أهمية هذه المعلومات الاستخباراتية في إمكانية إعادة تموضع أوسع للقدرات العسكرية الإريترية حول القوس الاستراتيجي الذي يربط البحر الأحمر وعفار وتيغراي.

يشير هذا التجمع للألوية إلى وجود قوة احتياطية متنقلة، ومتطلبات عملياتية محددة، ومحاولة لتحقيق مرونة أكبر على عدة محاور. كما يوحي انخراط أفراد الاستخبارات العسكرية بأن هذه الحركة ليست مجرد عملية تناوب لوجستي روتينية. وينبغي لأي تحليل استخباراتي أن يربط ذلك بالتطورات داخل إقليم تيغراي.

لذا، فإن السؤال الأساسي ليس ما إذا كان التحول الداخلي في جبهة تحرير شعب تيغراي وإعادة تموضع القوات الإريترية المعلن عنها يشكلان جزءًا من تسلسل استراتيجي أوسع، بل هما كذلك بوضوح. ففي الوقت الذي تقوم فيه القيادة السياسية للجبهة بإقالة القادة المعارضين لعودة التسلح أو التوصل إلى تسوية مع إريتريا، بينما تعيد إريتريا تموضع

تشكيلاتها متعددة الفرق وأفرادها المرتبطين بالاستخبارات حول شمال البحر الأحمر ومداخل منطقة عفار الإثيوبية، يصبح احتمال التنسيق الاستراتيجي مستبعدًا تمامًا.

الأفراد المستهدفون حاليًا ليسوا مجرد شخصيات سياسية. ما يحدث داخل جبهة تحرير شعب تيغراي يختلف نوعيًا عن إزاحة منافس سياسي عادي. من الممكن تفسير استهداف القيادة العسكرية القديمة على أنه تهيئة أمنية داخلية قبل الحرب. قبل أن تدخل أي منظمة في مواجهة كبرى، يجب عليها تحديد من يسيطر على أسلحتها، ومن يقود تشكيلاتها، ومن يتحكم في معلوماتها الاستخباراتية، ومن يحدد العدو، ومن يملك سلطة التشكيك في التوجه الاستراتيجي للقيادة. لذا، يمكن فهم تصفية أو تحييد القادة الذين يتمتعون بسلطة مستقلة على أنه استعداد لصراع خارجي، حتى وإن كان العنف المباشر موجهًا نحو الداخل. مع ذلك، يشير هذا التطور إلى مؤسسة أمنية قد لا تكون متفقة تمامًا مع التوجه الاستراتيجي الجديد. اللغة السياسية المحيطة بهذه التطورات تكشف الكثير أيضًا. الآن وقد بدأت جبهة تحرير شعب تيغراي تنقسم إلى فئات مثل «الوطنيين» و«الخونة»، لم يعد الصراع مجرد خلاف حول السياسة، بل أصبح صراعًا على الهوية السياسية.

هنا تبرز أهمية التقارير المتعلقة بالمتشددين في جبهة تحرير شعب تيغراي من أصول إريترية، والتي تستدعي بدورها دراسة متأنية. ويُعدّ تقييم انتماء بعض المتشددين الحاليين في الجبهة إلى أصول إريترية جزءًا من الصورة الأوسع. وقد كان لهؤلاء المتشددين دورٌ هامٌ على الصعيد العملياتي، ليس فقط لهويتهم، بل أيضًا لارتباطهم بشبكاتٍ واضحة المعالم، كالعلاقات العسكرية، والاتصالات الاستخباراتية، والقنوات المالية، ووسائل الاتصال، والوسطاء السياسيين، والتنقل عبر الحدود، والروابط التنظيمية التاريخية، وغيرها من أشكال التواصل المستمر مع المؤسسات الإريترية.

يتمثل هدف إريتري آخر أكثر تماسكًا من الناحية الاستراتيجية في إضعاف الشبكات المؤسسية التي قد تُؤدي مجددًا إلى ظهور تهديد عسكري مستقل في تيغراي؛ والقضاء على الفاعلين السياسيين والعسكريين الأكثر مقاومة للتوافق مع إريتريا أو تهميشهم؛ ومنع عودة ظهور هيكل قيادة موحد مناهض لإريتريا في تيغراي؛ وتنمية بنية سياسية في تيغراي تتوافق مصالحها بشكل أكبر مع متطلبات الأمن الإريتري. لا تحتاج إريتريا بالضرورة إلى تدمير تيغراي، بل يُمكنها السعي إلى إعادة تشكيل التركيبة السياسية لتيغراي بحيث تتوقف المنطقة عن التنظيم وفقًا للافتراضات الاستراتيجية التي أدت إلى مواجهة طويلة الأمد مع أسمرة. إن تيغراي المجزأة التي يهيمن عليها فصيل مستعد للتعاون مع إريتريا، قد تكون، من منظور استراتيجي إريتري، أقل تهديدًا من تيغراي الموحدة سياسيًا بقيادة قادة تشكلت هوياتهم المؤسسية من خلال معارضة إريتريا. هذا الاحتمال يُفسر أيضًا سبب أهمية المؤسسة العسكرية السابقة في تيغراي. فالقيادة العسكرية السابقة في تيغراي لم تكن مجرد مجموعة من الضباط، بل كانت تجسد تقليدًا استراتيجيًا. خاض العديد من كبار قادتها معارك ضد إريتريا، وأسسوا أنظمة استخباراتية لمراقبة النشاط الإريتري، وفهموا أمن تيغراي من منظور العداء الإريتري. لذا، فإن إزاحة هؤلاء القادة قد تترتب عليها عواقب تتجاوز بكثير السياسة الشخصية، إذ قد تمحو الذاكرة المؤسسية اللازمة لمقاومة أي إعادة تنظيم استراتيجي مستقبلي. وهذا من شأنه أن يحوّل الصراع الداخلي الحالي إلى صراع على المفهوم الاستراتيجي نفسه.

وبالتالي، فإن السؤال الآن هو ما إذا كانت منطقة تيغراي الإثيوبية لا تزال منظمة سياسيًا حول قومية عسكرية مستقلة قادرة على مقاومة كل من التدخل الخارجي والسلطة السياسية الفيدرالية، أو ما إذا كانت جبهة تحرير شعب تيغراي تسعى إلى إخضاع نفسها داخل النظام الفيدرالي الإثيوبي مع بناء مجموعة مختلفة من العلاقات الخارجية، أو ما إذا كانت تسعى إلى استخدام تيغراي كرأس حربة عسكري وسياسي لإعادة هيكلة أوسع للدولة الإثيوبية.

وفقًا لهذا التفسير، لا يُمثل الصراع مجرد فصل آخر في المواجهة الإثيوبية-التيغرايية، بل هو صراع على السلطة داخل النظام الاستراتيجي التيغراي، حيث يتم إزاحة جيل من المؤسسة المعادية لإريتريا داخل جبهة تحرير شعب تيغراي بشكل منهجي، والتحول أوسع من مجرد تغيير في الأفراد، بل هو تغيير في الذاكرة الاستراتيجية. ولهذا السبب، قد يكون استهداف المؤسسة العسكرية والاستخباراتية القديمة داخل جبهة تحرير شعب تيغراي أكثر أهمية في نهاية المطاف من أي تحرك ميداني منفرد. قد تقترب الحرب من الخارج، لكن التحول الحاسم يجري في الداخل.

المصدر: Horn Review

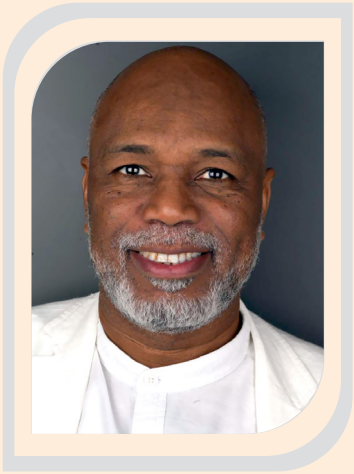

الثقافة في زمن اقتصاد الانتباه
السودان حين يصبح الوعي سوقاً

د. صلاح أحمد الحبو

ملخص

لم يعد رأس المال يبحث عن المال وحده، بل عن الانتباه. فالخوارزميات تحدد ما نراه ونقرأه، وتكافئ المحتوى السريع والمثير، ما يضع الثقافة أمام تحدي الحفاظ على المعنى في فضاء تحكمه السرعة والتفاعل.

يرى الكاتب أنه في السودان، انتقلت الثقافة من الكتاب والصحيفة والمجلس والمسرح إلى الهاتف، الذي أصبح مصدراً للأخبار والترفيه والتوثيق. ومع الحرب، أصبحت المأساة نفسها محتوى سريعاً يتجاور مع الأخبار والمقاطع الساخرة والإعلانات، بما يهدد بتحويل التجربة الإنسانية إلى مادة عابرة.

يؤكد أن التكنولوجيا ليست عدواً للثقافة بالضرورة؛ فقد منحت السودانيين مساحة أوسع للتوثيق والتعبير وإنتاج روايتهم بعيداً عن المؤسسات التقليدية. والتحدي هو استثمار هذه المساحة دون الخضوع بالكامل لمنطق الخوارزمية التي تكافئ ما يجذب الانتباه أكثر مما تكافئ عمق الفكرة.

يخلص الكاتب إلى أنه في اقتصاد الانتباه، لا ينبغي أن يكون السؤال: كم شخصاً شاهد؟ بل: كم فكرة بقيت؟ فالثقافة ليست ما يمر أمام العين، وإنما ما يستقر في الوعي؛ وإذا كان الاقتصاد الرقمي يريد انتباه الإنسان، فعلى الثقافة أن تدافع عن حقه في التفكير والتأمل.

لم يعد رأس المال يبحث عن المال وحده؛ لقد اكتشف مورداً أكثر نعومة وأشد نفوذاً: الانتباه. فالعين التي تتوقف أمام الشاشة، والثواني التي يبتلعها التمرير، والفضول الذي يقود الإنسان من عنوان إلى آخر، تحولت جميعها إلى وحدات قابلة للاستثمار. لم يعد السؤال الاقتصادي: ماذا يملك الإنسان؟ بل: كم من وقته يمكن الاستحواذ عليه، وكم من وعيه يمكن توجيهه؟

هكذا نشأ اقتصاد الانتباه؛ اقتصاد لا يبيع السلعة دائماً، بل يتاجر بالقدرة على الوصول إلى الإنسان قبل الوصول إلى جيبه. وفي قلبه تقف الخوارزمية، لا بوصفها تقنية محايدة تماماً، وإنما باعتبارها عيناً خفية تعيد ترتيب ما نراه وما لا نراه، وما يستحق التوقف وما يمر كأنه لم يكن.

وهنا تبدأ المسألة الثقافية.

إذا كانت الثقافة فعلاً لإنتاج المعنى، فماذا يحدث لها حين تدخل سوقاً تكافئ السرعة والإثارة والتفاعل؟ هل الثقافة التي تمر عبر الخوارزمية تظل ثقافة، أم تتحول إلى محتوى صُمم ليخطف العين قبل أن يمنح العقل فرصة للتأمل؟ فالفكرة العميقة تحتاج إلى زمن كي تنضج، بينما المنصة تريدها ساخنة، سريعة، قابلة للنقر والمشاركة.

في السودان تبدو المسألة أكثر تعقيداً؛ لأن الثقافة السودانية لم تكن في أصلها ثقافة شاشة. كانت ثقافة مجلس وحيّ، وكتاب وصحيفة، وأغنية ورواية، ومنبر ومسرح، وحكاية تمشي من فم إلى فم ومن جيل إلى جيل. كانت قيمة الفكرة في قدرتها على البقاء في الذاكرة، لا في قدرتها على تصدر الشاشة.

أما اليوم فقد انتقلت الثقافة إلى فضاء جديد. الهاتف الذكي أصبح مكتبة ومنبراً وإذاعة وسينما وسوقاً للأفكار، لكنه أصبح أيضاً آلة لإعادة تدوير الانتباه. يدخل السوداني إلى الشاشة بحثاً عن خبر، فيخرج بسيل من الأخبار؛ يبحث عن معرفة، فيجد طوفاناً من المعلومات؛ يفتح نافذة للترفيه، فيستيقظ وقد ابتلع التمرير ساعة من عمره.

ليست المشكلة إذن في التكنولوجيا وحدها، بل في البنية الاقتصادية التي تقف خلفها. فالخوارزمية لا تمنع الكاتب من التفكير، لكنها تكافئ ما يجذب الجمهور؛ ولا تملي على المثقف ماذا يقول، لكنها تهمس له بما ينبغي أن يقول إذا أراد أن يُرى. وهنا قد يتحول المبدع، من حيث لا يشعر، من منتج للمعنى إلى مدير للانتباه.

ومن هذه النقطة يظهر وجه آخر للمسألة: استعمار الانتباه. لم يعد الاستعمار يحتاج دائماً إلى احتلال الأرض؛ يكفي أحياناً أن يحتل ترتيب الأولويات داخل الرأس. قد لا يخبرك النظام الرقمي ماذا تفكر، لكنه يستطيع أن يشارك في تحديد ما الذي تراه أولاً، وما الذي يختفي، وما الذي يعود إليك حتى يبدو مألوفاً، وربما حقيقياً.

وهكذا يصبح الصراع الثقافي صراعاً على ما هو أبعد من الأفكار: صراعاً على حق الإنسان في اختيار ما يمنح فكره ووقته.

فالسرعة، حين تتحول إلى قاعدة، لا تترك للمعنى فرصة كي يتخمر. القراءة تحتاج إلى صبر، والوعي يحتاج إلى مسافة، والسؤال يحتاج إلى بطء؛ لكن اقتصاد الانتباه يقول: اضغط، مرر، شاهد، تفاعل، ثم انتقل. إنه اقتصاد يريد الحركة المستمرة، بينما يحتاج العقل أحياناً إلى السكون كي يرى.

وفي السودان، تتداخل هذه المسألة مع الحرب والشتات والانهيار الاقتصادي. أصبح الهاتف وسيلة للتواصل، ومصدراً للأخبار، ونافذة لتوثيق الحرب، ومنبراً للألم والأمل. لكنه جعل المأساة نفسها قابلة للاستهلاك السريع: صورة قتيل، خبر نزوح، مقطع ساخر، أغنية، إعلان؛ كل شيء يمر في الشريط نفسه وبالإيقاع نفسه. وحين تصبح المأساة محتوى، يتهددها خطر التحول من تجربة إنسانية تستدعي الذاكرة والمساءلة إلى مادة عابرة في سوق المشاهدة.

ومع ذلك، ليست التكنولوجيا خصماً للثقافة بالضرورة. فقد منحت السودانيين فرصة غير مسبوقة لإنتاج الرواية من خارج المؤسسات التقليدية. يستطيع شاب في قرية بعيدة، أو امرأة في مدينة محاصرة، أو مهاجر في بلد آخر، أن يكتب ويصور ويوثق ويصل إلى العالم دون بوابة ثقافية مركزية. لقد اتسعت المنصة، لكن اتساعها لا يعني بالضرورة اتساع المعنى.

لذلك لا تحتاج الثقافة السودانية إلى حرب مع التكنولوجيا، بل إلى استعادة موقعها داخلها؛ إلى فضاءات رقمية تحفظ الذاكرة، وتوثق الحكاية، وتمنح الكتاب والفن والفكر زمناً لا تقيس قيمته بعدد النقرات وحدها. فالمحتوى وفير حتى التخمة، لكن المعنى نادر. والمعلومات تتكاثر، بينما المعرفة تحتاج إلى غربلة. والمشاهدة تتسع، بينما الأثر يضيق.

لهذا ينبغي أن يتغير السؤال من: كم شخصاً شاهد؟ إلى: كم إنساناً تغيّر؟ ومن: «كم تفاعلاً؟» إلى: «كم فكرة بقيت؟». فالثقافة ليست ما يمر أمام العين، وإنما ما يستقر خلفها؛ ليست ما يملأ الوقت، بل ما يملأه معنى.

في اقتصاد أصبحت فيه العين مورداً، والوقت سلعة، والانتباه ميداناً للمنافسة، فإن أخطر أشكال الفقر لم يعد فقر المعلومات، بل فقر القدرة على التمييز، وفقر الوقت المخصص للتأمل، وفقر المساحة التي يسأل فيها الإنسان قبل أن يضغط، ويفكر قبل أن يشارك، ويفهم قبل أن يحكم.

وربما هنا تكمن معركة الثقافة السودانية القادمة: ألا تنافس الخوارزمية في سرعة ابتلاع الوقت، بل تستعيد للإنسان حقه في امتلاك الوقت.

فالثقافة التي تستحق البقاء ليست التي تنتصر في سباق الخوارزمية، بل التي تنجو منه؛ لا تكتفي بخطف العين، بل تسترد العقل؛ لا تملأ الشاشة، بل تفتح نافذة للمعنى.

فإذا كان اقتصاد الانتباه يريد عين الإنسان، فإن الثقافة مطالبة بالدفاع عن وعيه.

الجهوية والعنصرية

مؤيد الأمين

ملخص

ينتقد المقال خطابًا إعلاميًا إسلامويًا يصور الحرب وكأنها انتهت وعادت الحياة إلى طبيعتها، بينما تستمر المعارك والنزوح في دارفور وكردفان ومناطق أخرى من غرب السودان.

ويرى الكاتب أن هذا الخطاب يتجاهل معاناة مناطق واسعة، ويعيد إنتاج سردية سياسية تركز على مناطق بعينها، في وقت يدفع المدنيون ثمن استمرار الصراعات المسلحة والتهميش.

يدعو إلى التعامل مع الروايات السياسية بحذر، والتحقق من مصادر المعلومات والوقائع على الأرض، محذرًا من استغلال الخطاب السياسي والديني في تعميق الجهوية والعنصرية.

يؤكد الكاتب أن تجاوز الانقسام يتطلب حضور كل مناطق السودان في الوعي العام، والتمسك بمبادئ الحرية والسلام والعدالة، باعتبارها أساسًا لبناء دولة لا تميز بين مواطنيها.

موجز:

بينما لا تزال الحرب تحصد المدنيين في دارفور وكردفان، يواصل الإعلام الإسلاموي تقديم رواية توحي بأن الحرب انتهت وأن الحياة عادت إلى طبيعتها. هذه الرواية لا تعكس الواقع بقدر ما تخدم خطابًا سياسيًا يحاول إعادة تشكيل وعي السودانيين.

نادرًا ما أكتب عن الجهوية والعنصرية، لأنني أعتقد أن الكتابة عنها بصورة مستمرة قد تعمق الأزمة بدلًا من حلها، وأن تجاهل الخطابات التي تسعى إلى صناعة الكراهية قد يكون أفضل من منحها مساحة جديدة. لكن ما يحدث الآن لم يعد شيئًا يمكن تجاهله، لأن الخطاب الذي نراه أمامنا يخلق جرحًا حقيقيًا يمكن أن يتحول إلى انقسام يصعب علاجه.

الإعلام الإسلاموي يتحدث هذه الأيام وكأن الحرب انتهت، وكأن المواطن السوداني عاد إلى حياته الطبيعية، وكأن البلاد تجاوزت الأزمة. لكن هذه الرواية تتجاهل عمدًا ما يحدث في دارفور وكردفان ومناطق واسعة من غرب السودان.

السؤال هنا بسيط: كيف انتهت الحرب بينما لا يزال السودانيون في غرب البلاد يعيشون آثار القتال والنزوح والقتل؟

المشكلة أن هذا الخطاب لا ينظر إلى السودان باعتباره بلدًا واحدًا. منذ استيلاء الإسلامويين على السلطة في عام 1989، ظل اهتمامهم السياسي والإعلامي مركزًا بصورة أكبر على مناطق محددة، بينما ظلت مناطق أخرى تعاني من الحروب والتهميش.

والأخطر أن قضية التسليح واستخدام المجموعات المسلحة والقبلية في الصراعات ليست جديدة. فقد استخدمت الأنظمة المتعاقبة والمجموعات السياسية المسلحة كأدوات لإدارة الصراع في دارفور وغيرها، بينما كان المواطن هو من يدفع الثمن.

وعندما جاءت ثورة ديسمبر وبدأ مسار سياسي مختلف، جرى فتح الطريق أمام السلام ووقف الحرب والبدء في معالجة آثارها، ووقعت اتفاقيات السلام، وبدأ الحديث عن إعادة الإعمار ومعالجة جذور الأزمة.

لكن المسار الانتقالي واجه محاولات متعددة لإفشاله، وظهرت توترات وصراعات في مناطق مختلفة من البلاد، بينما استمرت القوى التي تضررت من التغيير في محاولة إعادة إنتاج نفوذها.

واليوم، نشاهد الإعلام الإسلاموي يقدم رواية مختلفة تمامًا: انتصارات متواصلة، وحسم للحرب، وقصص بطولية، وإعلان متكرر عن قرب النهاية، بينما يتم تجاهل معاناة مناطق أخرى من السودان.

لماذا؟

لأن الحرب بالنسبة لهذا الخطاب لا تُقاس بمعاناة كل السودانيين، وإنما بما يحدث في المناطق التي يشعرون أنها قريبة منهم، بينما يصبح ما يحدث في الغرب خبرًا ثانويًا.

وهنا يجب أن يكون السؤال واضحًا: هل السودان بالنسبة لهم هو المناطق التي لم تصل إليها الحرب، أم أن دارفور وكردفان جزء من السودان أيضًا؟

المطلوب من السودانيين ألا يصدقوا أي رواية لمجرد أنها تكرر يوميًا، وألا يتعاملوا مع الخطاب السياسي باعتباره حقيقة لمجرد أنه جاء في صورة خطاب ديني أو عاطفي أو حماسي.

علينا أن نقرأ ما يحدث بعين التحقيق، وأن نسأل عن المصالح، وعن مصادر المعلومات، وعن الوقائع على الأرض.

فالهدف من كشف هذا الخطاب ليس تعميق الجهوية والعنصرية، وإنما منع استخدامها لتقسيم السودان.

ولهذا فإن العودة إلى مطالب ثورة ديسمبر تظل ضرورية: حرية، سلام، وعدالة. كانت تلك المطالب في جوهرها مشروعًا لبناء دولة لا تفرق بين مواطن وآخر بسبب المنطقة أو القبيلة أو الانتماء السياسي.

إذا كنا نرفض الجهوية والعنصرية، فعلينا ألا نواجههما بالصمت فقط، بل بكشف الخطابات التي تنتجهما وتعيد نشرهما.

كل السودان يجب أن يكون حاضرًا في الوعي السوداني. لا شمال بلا غرب، ولا وسط بلا دارفور، ولا دولة مستقرة من دون سلام وعدالة للجميع .

قصة بوح معلن

السر السيد

ملخص

«بوح معلن» تجربة توثيقية في 25 حلقة، أعدّها الفنان محمد كوبر مع الكاتب والمسرحي يحيى فضل الله، تستعيد سيرته بين الذاكرة والنسيان، من طفولته وبداياته إلى المسرح والشعر والكتابة.

ينتقل يحيى في الحكي بين الأمكنة والأزمنة، من قباتي وكادوقلي والخرطوم إلى القاهرة وكندا، مستعيداً أسرته وأساتذته وأصدقاءه وتجربته الإبداعية وعلاقته بالمسرح والشعر والفنانين.

التجربة لا توثق لإبداع يحيى فقط، بل تكشف جوانب من سيرته الشخصية، فيما يتولى كوبر، بأسئلته واستدراكاته، تنشيط الذاكرة واستدعاء ما غاب عنها، بينما يشارك المتابعون في ما يشبه «ترميم الذاكرة».

وبين البوح والتذكر والنسيان، تحولت الحلقات إلى مساحة للتعافي من آثار الحرب، وأثارت دعوات لمواصلة التجربة وكتابة يحيى لسيرته الشخصية التي بدأت ملامحها تتشكل في هذا البوح المعلن.

أعرف صديقي يحيى فضل الله العوض لأكثر من أربعين عامًا؛ فيها تقاسمنا الغرفة ودفء القلوب و(نصف الرغيف ونصف اللفافة والكتب المستعارة)؛ ولكن عندما تابعت الحلقات التوثيقية معه، البالغ عددها 25 حلقة، بزمن خمس دقائق أو أقل للحلقة الواحدة؛ تلك الحلقات التي أعدّها الفنان محمد كوبر وبثّها في صفحته في الفيسبوك؛ رأيت يحيى كما لم أره من قبل. رأيته (يضج ابتهاجًا) ويحلق في سماوات الكلام؛ وهو يحاول القبض على الزمن ونبش سراديب الأمكنة.

في المنفى، في كندا، وفي مدينة هاميلتون-أونتاريو، وبتاريخ 4 أغسطس 2026، أوقف الممثل محمد عوض كوبر صديقه وأستاذه المسرحي والقاص والشاعر يحيى فضل الله في المنطقة التي تقع بين الذاكرة والنسيان. أوقفه هناك رغبةً في التوثيق له عبر ثلاثة محاور، كما جاء في الحلقة الأولى، هي: المسرح/ والشعر/ والقصة والرواية والتداعيات؛ وعبر هذا التحديد لمجالات التوثيق توقعت، وربما توقع آخرون، أن تتركز الأسئلة فيما يقود إلى إنجاز سيرة لإبداعات يحيى في المسرح والشعر والسرد؛ ولكن كانت المفاجأة عندما جاء السؤال الأول في سلسلة أسئلة التوثيق بهذه الصيغة: (يحيى دا منو؟ وولدو وين؟)؛ ليبدأ بعدها يحيى في التداعي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الحضور الاستثنائي الذي لازم كوبر في كل الحلقات؛ إذ إنه، وبهذا الحضور، استطاع أن يهز بجذع ذاكرة يحيى ويحقن شرايين النسيان فيه بما اختبأ في الغياب. فقد كان الزمن يتفلت والأمكنة تتداخل في رحلة تبدأ زمانيًا من العام 1958، تاريخ ميلاد يحيى؛ وتبدأ مكانيًا من (قباتي) في ولاية نهر النيل.

سيتداعى يحيى حرًا، وسيعبر بقاربه مجرى النهر الذي حفره كوبر. فيحيى، الذي طالما سجل في تداعياته وقصصه ما يقترب من السيرة الشخصية لأناس التقى بعضهم في أزمنة وأمكنة الحياة الواقعية، سينظم في هذا التوثيق مسبحة للحكي لا تقف عند سيرة إبداعاته فحسب، وإنما تصل إلى تخوم سيرته الشخصية.

في مسبحة الحكي هذه ستتحول الأمكنة إلى مكانة تضج بالحياة والحكايات: (قباتي/ كادوقلي/ البيت/ المدرسة/ الداخلية/ المسجد/ الخلوة/ النادي/ استاد كرة القدم/ المطعم/ المكتبة/ الخرطوم/ المعهد/ الداخلية/ المسرح القومي/ الإذاعة/ التلفزيون/ القاهرة/ كندا/ مستشفى الأمراض النفسية في هاميلتون/ الكنيسة في هاميلتون/ بيت مصطفى سيد أحمد)؛ وستتحول الأزمنة إلى أحداث ومواقف.

ستضج الأمكنة بالحكايات؛ فلكل مكان حكاية أو حكايات، كما رأينا، وستنهمر الأزمنة بالذكريات والحنين واللحظات الحاسمة؛ ولأن المجرى واحد والقارب الذي يبحر واحد، يصل يحيى سيرة إبداعاته بخيط رفيع مع جذورها؛ فيحكي عن انتقال أسرته إلى كادوقلي وعمره ثلاثة أشهر، ثم يفرد حيزًا مقدرًا عن طفولته، ويحكي بشغف عن البيت الذي تفتح فيه؛ عن أمه التومة ويذكرها بالاسم، وعن أبيه فضل العوض، ويذكر أخواته وإخوانه بالاسم. يتداعى يحيى ويتحدث بامتنان عن بعض أساتذته، وعن من ساعدوه في أن يكتشف أنه كاتب، وعن أول قصيدة كتبها، وعن بدايات علاقته بالمسرح، وعن منهج المسرح في المعهد، وعن السديم، وعن المسرح القومي. يحكي عن مركز الثقافات السودانية في القاهرة؛ يحكي عن الشعر وعن أغانيه ويقرأ بعض قصائده.

يحكي عن المسرحيات التي أخرجها والتي شارك ممثلًا فيها؛ يحكي طرفًا كثيرة عن الطريقة التي تلقى بها البعض نصوص التداعيات؛ فقد حكى أن شخصًا قابله وكان مصرًا أنه هو المقصود بواحدة من التداعيات. يحكي عن عن علاقته بالجبل في كادوقلي أو جبل المقطم في القاهرة أو جبل هاميلتون؛ فهو شخص جبلي كما وصف نفسه مازحًا.. يحكي عن المطر في كادوقلي وعن سحر مدينة هاميلتون.

يحكي ويحكي، ولكنه أيضًا ينسى؛ هنا وهناك. وقد تكمن علة هذا النسيان في (المشافهة) بما تقوم عليه من نظام، خاصة وأن الذي يحكي الآن، كما نعلم، كاتب محترف، بل تكاد الكتابة عنده أن تكون بديلًا للموت؛ ومع هذا سيكون من غير الدقة أن نعزي النسيان إلى المشافهة فقط؛ فللزمن أيضًا تأثيره وأثره.

على الصعيد الشخصي، وأنا أتابع هذه المراوحة البديعة بين سيرة إبداعات يحيى وسيرته الشخصية، التي يتفنن كوبر ويحيى في الإمساك بخيطها الرفيع، وبرغم معرفتي اللصيقة بيحيى، وقفت على أشياء لم أكن أعرفها؛ منها، على سبيل المثال، أن يحيى حاز على منحة للدراسة في ليبيا، ولكنه اختار الدراسة في المعهد؛ ومنها أنه كان يمزق (المسودة الأولى) في كتاباته الإبداعية. ومع

أنني قد شهدت ميلاد الكثير من هذه الكتابات، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي أعرف فيها أن ما سمعته أو قرأته سبقته أكثر من (مسودة) تم تمزيقها !!

كما وجدت نفسي، وفي مواضع كثيرة، وأنا أتابع هذه المراوحة وهذا المزج بين السيرتين، أقف في نفس المنطقة التي أوقف فيها كوبر يحيى؛ (بين الذاكرة والنسيان)؛ فطفقت أرصد ما ينساه يحيى من أحداث وأسماء وهو يحكي عن وقائع كنت شاهدًا عليها، كالسديم مثلًا؛ وبالمقابل، كان وهو يحكي يذكرني بأشياء نسيتها .

ترميم الذاكرة:

إن كوبر، وبمهارة المسرحي الحصيف، عبر أسئلته واستدراكاته وتدخلاته الحميدة أثناء الحوار، استطاع أن يهيئ طقسًا للبوح المعلن؛ مكانه المنطقة التي تقع بين الذاكرة والنسيان؛ ومركزه يحيى؛ وأطرافه المتابعون للبوح في الصفحة بمواقعهم ومشاربهم المختلفة، حيث إن منهم الذين يعرفون يحيى عن قرب، كشخصي وآخرين ومنهم المتابعون لإبداعاته كقراء ومستمعين ومشاهدين.

فقد كان الذين يعرفونه عن قرب يقومون بما يمكن تسميته بـ(ترميم الذاكرة)؛ فيذكرونه بما نسيه من وقائع وأسماء. أما متابعوه من قراء ومستمعين ومشاهدين، فكانوا يطالبونه بالغوص أعمق في بعض ما أشار إليه، كعلاقته بالفنان مصطفى سيد أحمد، أو السؤال عن قصة خاله مع أغنية «يا ضلنا»، أو عن آرائه السياسية من خلال الإشارة إلى علاقة الدولة بالإبداع والمبدعين وغيره.

وهنا يمكن القول إن يحيى، بمهارة المسرحي وبمهارة السارد، استطاع أن يجيب على أسئلة كوبر الموجزة والمفتوحة وعلى استدراكاته بأريحية ومحبة، منتقلًا بطقس البوح المعلن إلى تخوم السيرة الشخصية، وعبرها إلى تخوم (التعافي). ودليلنا هنا تعليقات الكثيرين التي اتفقت على أن هذا البوح خفف عليهم كثيرًا مما فعلته بهم الحرب من أذى نفسي ودمار روحي. وما التعافي إذن، إن لم يكن مغالبة النسيان ومديح التذكر والذاكرة؟!

وتبقى الإشارة إلى أننا وصفنا ما قدمه كوبر ويحيى بـ(البوح المعلن) بسبب تلك التشاركية التي اقتربت من أن تنجز ما يشبه السيرة الشخصية للمسرحي والشاعر والسارد يحيى، في سابقة نادرة، إن لم تكن الأولى. فهل يا ترى سيواصل يحيى ويكتب سيرته الشخصية التي بانت ملامحها؟

حين تعبر الأسرة حدود العالم الثالث

رضوان بلال

ملخص

يتناول المقال تأثير الهجرة إلى المجتمعات الغربية على الأسر السودانية، محذرًا من تبعات اختلاف القيم والقوانين والثقافة على العلاقة بين الزوجين والأبناء.

يرى الكاتب أن بعض الرجال يواجهون صعوبة في الانتقال من مفهوم السلطة الزوجية إلى الشراكة، بينما قد تتحول استقلالية بعض النساء إلى قطيعة مع الزوج وأسرته، ما ينعكس على صلة الرحم وعلاقة الأب بأبنائه.

يؤكد أن قانون لمّ الشمل قد يجمع الأسرة تحت سقف واحد، لكنه لا يستطيع وحده إصلاح العلاقات المتصدعة، داعيًا الرجل والمرأة إلى فهم الحقوق والواجبات بعيدًا عن السيطرة أو الانتقام.

يخلص إلى أن نجاح الأسرة المهاجرة يحتاج إلى «لمّ شمل ثقافي وإنساني»، عبر الاحتفاظ بالجوانب الإيجابية من الثقافة الأصلية والتخلي عن ممارسات الظلم، مع فهم قوانين المجتمع الجديد.

بحذر واحترام اكتب عن هذا الموضوع المهم جدًا وهو ليس معمما لأنني لا أملك أن أدّعي تجربة لم أعشها .

أنا لم أهاجر إلى بلاد العالم الأول ولم أعش داخل أسرة سودانية اختبرت الحياة الزوجية هناك لكنني عرفت كثيرين عاشوا هذه التجربة بعضهم حكى وبعضهم اكتفى بالصمت وبعضهم احتفظ بأسراره لنفسه .

وكثير من الأسرار لا تحتاج إلى أن تحكى كثير من آثارها تكون واضحة في الوجوه وفي العلاقات وفي المسافات التي صنعتها الغربة بين زوج وزوجة وبين الأب وأطفاله وبين الإنسان وأهله.

القصة في رأيي ليست أن المرأة عندما تصل إلى العالم الأول (تتمرد) ولا أن الرجل دائمًا ضحية القصة أعقد من ذلك ؟

امرأة جاءت من مجتمع اعتاد أن تكون الأسرة فيه شبكة واسعة من الواجبات والروابط والرقابة الاجتماعية ثم وجدت نفسها في مجتمع يعطيها استقلالًا قانونيًا واقتصاديًا ومساحة واسعة لاتخاذ قراراتها.

ورجل جاء من مجتمع كانت فيه الرجولة مرتبطة أحيانًا بالسلطة والكلمة الأخيرة ثم وجد نفسه أمام قانون لا يعترف بهذه السلطة إذا تعارضت مع حقوق الزوجة والأطفال.

هنا تبدأ المعركة بعض الرجال لا يستطيعون الانتقال من ثقافة (أنا الزوج) إلى مفهوم (نحن شريكان).

وبعض النساء بعد أن يكتشفن مساحة الحرية الجديدة قد ينتقلن من الخضوع إلى القطيعة ومن الاستقلال إلى الاستغناء الكامل حتى يصبح الزوج وأهله وامتداداته الأسرية جزءًا من ماضٍ تريد أن تغلق بابه .

وبين الطرفين تضيع أشياء كثيرة تضيع صلة الرحم ويضيع الاحترام وأحيانًا تضيع صورة الأب في عيون أبنائه.

ثم يأتي القانون وهنا السؤال المحير هل :

لم الشمل فعلا هدف أساسي أم فخ لفرقة الشمل وتفكيك الأسرة ؟!

لكنني أعتقد أن منظومة تقوم على الفرد وحقوقه واستقلاله إذا دخلتها أسرة تحمل ثقافة مختلفة دون استعداد أن تنتج نتائج لم تكن الأسرة تتوقعها.

وقانون لمّ الشمل نفسه قد يكون جسرًا عظيمًا لإنقاذ أسرة فرقتها الحرب أو الفقر أو الهجرة لكنه لا يستطيع وحده أن يصلح علاقة مكسورة .

قد يجمع الأجساد تحت سقف واحد لكنه لا يضمن أن القلوب ستلتقي .

ولهذا أرى أن مسؤولية الرجل كبيرة.

إذا حمل الرجل معه عقلية السيطرة واعتبر القانون عدوًا واعتبر استقلال زوجته إهانة لرجولته فهو بنفسه يدفع بيته نحو الهاوية.

ومسؤولية المرأة أيضًا كبيرة

فمعرفة الحقوق لا تعني إسقاط الواجبات والاستقلال لا يعني قطع الأرحام ولا نسيان فضل الرجل الذي عبر بها وبأحلامهم والقانون ليس أداة للانتقام من الزوج

الأسرة التي تعبر الحدود تحتاج إلى شيء أكبر من جواز السفر ولم الشمل

تحتاج إلى لم شمل ثقافي وإنساني.

أن يتعلم الرجل أن الرجولة مسؤولية وليست سلطة وأن تتعلم المرأة أن الحرية ليست قطيعة.

وأن يفهم الاثنان أن الطفل ليس ورقة في معركة وأن أهلهما ليسوا أعداء بالضرورة

وربما أكثر ما يؤلمني في هذه الحكايات أن بعض الذين عاشوا التجربة لا يتحدثون عنها فقط يصمتون ويحتفظون بالتفاصيل لأنفسهم والصمت أبلغ من الكلام لا أقصد من كتابتي إدانة للمرأة ولا لأبرئ الرجل ولا لأتهم الغرب .

أكتب لأنني أرى حولي تجارب كثيرة وأسمع من أصحابها ما يكفي لأطرح السؤال :

هل نستطيع أن نعبر إلى العالم الأول دون أن نفقد الأسرة التي حملناها معنا من العالم الثالث؟

ربما الإجابة لا تكون في العودة إلى الماضي ولا في رفض الحاضر.

بل في أن نتعلم كيف نأخذ معنا أجمل ما في ثقافتنا ونترك ما كان فيها من ظلم ونفهم قوانين المجتمع الجديد ونبني أسرة تستطيع أن تعيش بين عالمين دون أن تتمزق بينهما .

الضحكة ترياق

يوسف الغوث

ملخص

يرصد الكاتب بسخرية ارتفاع سعر كيس التمباك إلى 4 آلاف جنيه، معتبرًا الزيادة انعكاسًا لارتفاع تكاليف المعيشة التي طالت حتى عادات السودانيين اليومية.

يصور الكاتب التحول الساخر من السفة الكبيرة إلى «الشفشفة الميكروسكوبية»، مع تبرير الزيادة بارتفاع تكاليف الترحيل والشحن.

يرى أن الغلاء قد يدفع المواطنين إلى تقليل استهلاك التمباك، ليس لأسباب صحية، وإنما حفاظًا على الجيب، بينما تتسع الضغوط المعيشية على الأسر.

خلص الكاتب إلى أن السخرية والنكتة أصبحتا وسيلة للتكيف مع الأزمات، إذ يواجه السودانيون ارتفاع الأسعار بابتسامة وقفة ساخرة رغم تآكل الدخول وتزايد أعباء الحياة.

في بلدٍ يعاند فيه الإنسان قوانين الاقتصاد ويصارع التضخم بابتسامة ساخرة، لم يعد الخبر عن ارتفاع الأسعار مفاجئًا بقدر ما أصبح طقسًا يوميًا ينتظره المواطن، ومن بين كل الصدمات، جاءت صدمة الكيف لتثبت أن لا شيء في السودان بمنأى عن القفزات الجنونية. فبعد أن كان كيس التمباك رفيق الجلسات والملاذ من ضغوط الحياة، إذا به يتحول إلى مادة سيادية يحسب سعرها وكأنها استثمار استراتيجي، فماذا حدث بالضبط؟ وكيف استقبل السودانيون هذه الزيادة الجديدة؟

لقد أصدرت شعبة التمباك بيانها التاريخي الذي زلزل أركان المقاهي والمجالس، معلنة أن سعر كيس التمباك قفز رسميًا إلى 4،000 جنيه سوداني دفعة واحدة.

إن هذا القرار التاريخي الخطير لم يكن مجرد زيادة أسعار عادية، بل كان إعلانًا رسميًا عن تحول الصعوط من مجرد سفة إلى مادة سيادية تقاس بالمليغرام وتحفظ في الخزائن الحديدية بجانب الذهب والدولار.

لقد دخلنا رسميًا إلى مرحلة تراجع حجم السفة من الحجم العائلي الضخم (الدقار) إلى حجم الشفشفة الميكروسكوبية خوفًا من نفاد المخزون الاستراتيجي للكيس قبل نهاية اليوم، وربما تكون المرحلة القادمة هي مرحلة الجرة.

إن المثير للضحك الباكي أن المبرر الجاهز دومًا هو تكاليف الترحيل والشحن، وكأن هذا الكيس الأخضر الصغير لا يأتي من الولايات بل يتم استيراده عبر مضيق هرمز، واليوم إذا تجرأت وطلبت من صديقك سفة ولو على سبيل المزاح، فسوف ينظر إليك وكأنك تطلب منه التنازل عن قطعة أرض في الخرطوم أو مشاركته في ورثة العائلة. بل إن عبارة نسيت الكيس تحت المخدة سوف تختفي تمامًا، ليحل مكانها عبارة بطل الأوانطة بتاعتك...

المضحك حقًا أن الحكومة تحاول محاربة التبغ عبر الندوات الصحية، بينما تولت الشعبة المهمة بنجاح ساحق عبر الصدمات الاقتصادية، فجعلت المواطن يقلع عن الكيف ليس خوفًا على رئتيه أو لثته، بل رأفةً بجيبه ومحفظته التي باتت تشتكي لطوب الأرض.

ومع ذلك يظل السوداني صامدًا متمسكًا بابتسامته الساخرة، يضع كيسه الثمين في جيبه القريب من قلبه وكأنه يحمل وثيقة تأمين ضد جنون العالم من حوله.

وأمام هذا الوضع، واجه السودانيون الأزمة بسلاحهم الأزلي النكتة والقفشة الساخرة حيث أصبحت جلسات الحافلات وبيوت المناسبات مسرحًا لتبادل أخبار الأسعار، حيث يعزي المواطنون بعضهم البعض بضحكة تخفي وراءها تدبيرًا شاقًا لليوم التالي.

إن المواطن اليوم ينام وهو يفكر في سعر الصرف، ويصحو ليجد أن حصالته التي جمعها طوال حياته لا تكفي لشراء وجبة فطور محترمة، ومع ذلك تجده يضحك في الحافلة ويطلق النكات الساخرة، لأن البكاء لم يعد يجدي نفعًا، ولأن التكيف مع الطيران الاقتصادي صار هو الهواية الرسمية الأولى للجميع....

وهكذا، بين كيس تمباك صار يُشترى بالتقسيط المريح، وراتب يتبخر أسرع من الضوء، ودفتر ديون لدى سيد الدكان امتلأ بالقصص، يواصل المواطن السوداني رحلته اليومية بجيوب فارغة ولكن بنفوس عزيزة.

لقد أثبت هذا الشعب أنه قادر على التكيف مع المستحيل، وأن السخرية صارت آخر أوتاد الصمود وأول أدوات البقاء، فمهما ارتفعت الأسعار وطارت الميزانيات، يظل الضحك في الحافلة، والقفشة في المناسبات، والسفة المقتصدة تحت المخدة، دليلًا على أن هذا الإنسان لا يُهزم بالأسعار وحدها.

تصفيات كأس الأمم الأفريقية 2027..

خريطة المنافسة بعد الجولة الأولى والسودان في صدارة المجموعة العاشرة

ملخص

دخلت تصفيات كأس الأمم الأفريقية «باموجا 2027» مرحلة مبكرة من المنافسة، بعدما حملت الجولة الأولى العديد من النتائج اللافتة، بين انتصارات للمنتخبات الكبرى، وتعادلات مفاجئة، وعودات مثيرة، وانتصارات خارج الأرض.

أفق جديد

وشهدت الجولة الأولى بدايات قوية لمنتخبات المغرب، الجزائر، كوت ديفوار، الكاميرون، نيجيريا ومالي، بينما نجحت منتخبات أخرى في تحقيق نتائج مهمة خارج ملاعبها. وفي المقابل، فقدت منتخبات مثل مصر والسنغال نقطتين في بداية مشوارها، ما يضعها أمام ضرورة التعويض في الجولات المقبلة.

السودان يبدأ المشوار بانتصار ثمين

حقق المنتخب السوداني بداية إيجابية في التصفيات، بعدما تغلب على إثيوبيا بهدف دون مقابل، في مباراة اتجهت لفترة طويلة نحو التعادل السلبي قبل أن يحسم محمد عيسى المواجهة بهدف في الدقيقة 86.

وجاء هدف السودان في توقيت متأخر ليمنح «صقور الجديان» ثلاث نقاط ثمينة، ويضع المنتخب في صدارة المجموعة العاشرة بعد الجولة الأولى.

وفي المباراة الأخرى بالمجموعة، تعادل منتخب السنغال مع موزمبيق بنتيجة 1-1، بعدما تقدم نيكولاس جاكسون للسنغال في الدقيقة 32، قبل أن يدرك جيني كاتامو التعادل لموزمبيق في الوقت بدل الضائع من الشوط الأول.

وبهذه النتائج، أصبح السودان في وضع أفضل على مستوى رصيد النقاط في بداية المنافسة، بينما اكتفى السنغال وموزمبيق بنقطة واحدة لكل منهما، في حين خرجت إثيوبيا من الجولة الأولى دون نقاط.

ويخوض السودان مباراته التالية أمام موزمبيق في 29 سبتمبر، بينما تلتقي إثيوبيا مع السنغال في اليوم نفسه.

وتحمل الجولة الثانية أهمية خاصة للمنتخب السوداني، إذ يسعى إلى البناء على انتصاره الافتتاحي وتعزيز موقعه في صدارة المجموعة، في وقت تبحث فيه موزمبيق عن تحقيق انتصارها الأول بعد تعادلها مع السنغال.

المغرب والنيجر.. بداية مثالية

في المجموعة الأولى، حقق المغرب والنيجر العلامة الكاملة.

وفاز المنتخب المغربي على الغابون بهدفين دون رد، حيث افتتح نصير مزراوي التسجيل في الدقيقة 36، قبل أن يضيف سفيان رحيمي الهدف الثاني قبل ست دقائق من نهاية المباراة.

وفي المواجهة الأخرى، تغلب النيجر على ليسوتو 2-1، بعدما سجل دانيال سوساه وعمر ساكو هدفي النيجر، بينما قلص سيرا

موتيبانغ الفارق من ركلة جزاء في الدقيقة 85.
ويملك المنتخبان ثلاث نقاط لكل منهما مع بداية السباق.

مصر تبدأ بتعادل سلبي أمام أنغولا

لم تكن بداية مصر بالمستوى المتوقع، بعدما اكتفت بالتعادل دون أهداف أمام أنغولا في القاهرة.
وسجل مصطفى زيكو هدفاً لمصر في الدقيقة 21، لكنه أُلغي بداعي التسلل، قبل أن يعجز الطرفان عن هز الشباك في بقية المباراة.
وفي المباراة الأخرى بالمجموعة، فازت مالاوي على جنوب السودان 2-1، لتتصدر المجموعة مبكراً بثلاث نقاط، مقابل نقطة لمصر وأنغولا.
وتواجه مصر جنوب السودان في الجولة الثانية، بينما تستضيف أنغولا مالاوي في مواجهة قد يكون لها تأثير مباشر على شكل الصدارة.

كوت ديفوار تفتتح حقبة رينارد بانتصار

حققت كوت ديفوار فوزاً مهماً على غانا بهدفين دون مقابل في بواكي، في بداية الفترة الثانية للمدرب هيرفيه رينارد مع المنتخب.
وسجل مالك يالكوي الهدف الأول في الدقيقة 44، قبل أن يضيف فرانك كيسي الهدف الثاني من ركلة جزاء في الدقيقة 58.
وفي المباراة الأخرى، فازت غامبيا على الصومال 2-1، لتلتحق بكوت ديفوار في صدارة المجموعة برصيد ثلاث نقاط.
وتلتقي غانا مع غامبيا في الجولة الثانية، بينما تواجه الصومال منتخب كوت ديفوار.

جنوب أفريقيا تتصدر المجموعة الرابعة

بدأت جنوب أفريقيا مشوارها بالفوز على غينيا 2-1، في أول مباراة لبيتسو موسيماني بعد عودته لقيادة المنتخب.
وسجل إيمي أوكون وساموكيلي كابيني هدفي جنوب أفريقيا، بينما أحرز سيدوبا سيسيه هدف غينيا.
وفي نيروبي، تعادلت كينيا مع إريتريا 1-1، بعدما سجل ريان أوغام هدف التعادل لكينيا في الدقيقة 87.
وبذلك تتصدر جنوب أفريقيا المجموعة بثلاث نقاط، بينما تملك كينيا وإريتريا نقطة واحدة لكل منهما، وتأتي غينيا دون نقاط.

زيمبابوي تقلب الطاولة على سيراليون

كانت واحدة من أكثر مباريات الجولة إثارة

في مواجهة سيراليون وزيمبابوي.
وتقدمت سيراليون 2-0، لكن زيمبابوي قلبت النتيجة خلال فترة قصيرة، إذ قلص مارشال مونيتسي الفارق في الدقيقة 72، ثم أدرك تاواندا تشيريوا التعادل بعد أربع دقائق فقط.
وفي الدقيقة 88، عاد مونيتسي ليسجل هدفه الثاني ويمنح زيمبابوي فوزاً مثيراً بنتيجة 3-2.
وفي المباراة الأخرى، فازت جمهورية الكونغو الديمقراطية على غينيا الاستوائية 2-0.

موريتانيا تحقق الفوز بثلاثية

استهلت موريتانيا مشوارها بفوز واضح على جمهورية أفريقيا الوسطى بنتيجة 3-1.
وسجل أبو بكر كويتا من ركلة جزاء، قبل أن تعادل جمهورية أفريقيا الوسطى النتيجة بواسطة غودوين كوياليبو، لكن موريتانيا عادت للتقدم عن طريق داودا كامارا ثم أضاف مامادو ديالو الهدف الثالث.
وفي المباراة الثانية، تعادلت بوركينا فاسو مع بنين 1-1، ليصبح رصيد موريتانيا ثلاث نقاط في بداية المنافسة.

الكاميرون وناميبيا تحصدان النقاط الكاملة

حققت الكاميرون فوزاً بنتيجة 3-1 على جزر القمر.
وسجل ديفيد نينغو الهدف الأول، وأضاف برايان مبويمو الهدف الثاني، قبل أن تقلص جزر القمر الفارق عن طريق عمري. وحسم داني ناماسو المباراة بهدف ثالث في الدقيقة 81.
كما فازت ناميبيا على الكونغو بهدف دون مقابل، لتبدأ المنتخبات الفائزة مشوارها بثلاث نقاط.

المجموعة الثامنة.. أربع نقاط موزعة بالتساوي

شهدت المجموعة الثامنة تعادل المنتخبين في المباراتين الافتتاحيتين.
وتعادلت تونس مع أوغندا 1-1، بعدما تقدمت تونس عن طريق آدم عروس، قبل أن يدرك روجرز ماتو التعادل لأوغندا.
وفي المباراة الثانية، قلبت ليبيا تأخرها أمام بوتسوانا إلى تعادل مثير 2-2. تقدمت بوتسوانا بهدفين عن طريق توميسانغ أوريبوني، قبل أن تقلص ليبيا الفارق ثم تدرك التعادل من ركلة جزاء في الوقت بدل الضائع.
وهكذا حصلت المنتخبات الأربعة على نقطة واحدة لكل منها.

الجزائر تبدأ بانتصار بثلاثية

حققت الجزائر بداية قوية بالفوز على زامبيا 3-1.
وسجل جاون هادجام هدف التقدم بعد دقيقتين فقط، قبل أن تعادل زامبيا النتيجة بواسطة فاشون ساكالا في الدقيقة 57.
لكن الجزائر استعادت تقدمها عن طريق إبراهيم مازا، ثم أضاف البديل أنيس حاج موسى الهدف الثالث في الدقيقة 74.
وفي المباراة الأخرى، فازت توغو على بوروندي 1-0 بهدف ديرمان كريم.

رواندا ومالي تفتتحان المنافسة بثلاثيات

قدمت رواندا ومالي أداءً هجومياً قوياً في الجولة الأولى، حيث حقق كل منتخب الفوز بنتيجة 3-1.
وفازت رواندا على ليبيريا بعد أداء قوي في الشوط الأول، بينما تغلبت مالي على الرأس الأخضر بالنتيجة نفسها.
وسجل نيني دورجيليس هدفين لمالي، ليقود منتخب بلاده إلى بداية قوية في المنافسة.

غينيا بيساو تسجل إحدى أبرز مفاجآت الجولة

حقق منتخب غينيا بيساو فوزاً مهماً خارج أرضه على تنزانيا بنتيجة 2-0.
وسجل فرانكولينو دجو الهدف الأول في الدقيقة 33، ثم أضاف ماما بالدي الهدف الثاني في الدقيقة 58.
وتكتسب النتيجة أهمية خاصة في ظل كون تنزانيا من الدول المضيفة للبطولة، ما يجعل المنافسة بين غينيا بيساو ونيجيريا ومدغشقر على البطاقة المتاحة للمنتخبات غير المضيفة ذات أهمية كبيرة.
وفي المباراة الأخرى، عادت نيجيريا من التأخر أمام مدغشقر لتفوز 2-1، بعدما تقدمت مدغشقر بهدف إحسان كاري، قبل أن تعادل نيجيريا بواسطة جورج إيلينيكينا، ثم سجل موسى أوسور هدف الفوز.